الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economic

إعـلان

استناداً إلى قرار مجلس جامعة دمشق رقم /٣٥٦٦/ ص.م تاريخ ٢٠٢٣/٩/٤ المتضمن قبول تسجيل **الطالبة ربا بديع أحمد** لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية_ قسم التمويل والمصارف_ كلية الاقتصاد في موضوع بحث بعنوان:

" مدى إمكانية تطبيق معيار عقود التأمين ifrs17 في شركات التأمين المدرجة في السوق السورية وأثره على الملاءة المالية "

وتسمية الدكتور عمار ناصر آغا مشرفاً.

وتسمية الدكتور نضال العربيد مشرفاً مشاركاً

وإلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /٨٥٢/ تاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٤ القاضي بتشكيل لجنة الحكم على رسالة الماجستير في الأسواق المالية_ قسم التمويل والمصارف **للطالبة ربا بديع أحمد**

والمؤلفة من السادة الأساتذة:

د. علي كنعان	**الأستاذ في قسم التمويل والمصارف_ كلية الاقتصاد_ جامعة دمشق**	**عضواً**
د. عمار ناصر آغا	**الأستاذ في قسم التمويل والمصارف_ كلية الاقتصاد_ جامعة دمشق**	**عضواً مشرفاً**
د. ياسر المشعل	**المدرس في قسم الاقتصاد والتنمية _ كلية الاقتصاد_ جامعة دمشق**	**عضواً**

تعقد لجنة الحكم المذكورة آنفاً في جلسة علنية في تمام **الساعة الحادية عشرة صباحاً** **يوم الاربعاء الواقع في ٢٠٢٥/١٢/٢٤** وذلك في قاعة الدراسات العليا في مبنى كلية الاقتصاد

رئيس قسم الدراسات العليا
مريم عجا

نائب العميد للشؤون العلمية
أ.د.عبد الرزاق حساني

عميد كلية الاقتصاد
أ.د. علي كنعان

صورة إلى

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة دمشق الأستاذ الدكتور نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية
الأستاذ الدكتور نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا – مديرية شؤون البحث العلمي + CD
السادة عمداء الكليات (الآداب والعلوم الانسانية-التربية –الفنون الجميلة- الهندسة الميكانيكية والكهربائية- الهندسة المدنية- الحقوق- الشريعة- الطب البشري- طب الأسنان- الصيدلة- الزراعة- الهندسة المعلوماتية- مديرية البعثات –الأستاذ الدكتور عميد كلية الاقتصاد
الأستاذ الدكتور نائب العميد للشؤون الإدارية الأستاذ الدكتور نائب العميد للشؤون العلمية
السادة أعضاء لجنة الحكم السيد مدير الدائرة – محاسبة الكلية
للدراسات العليا- الديوان- اضبارة الطالب

الجمهورية العربيَّة السوريَّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد - قسم التمويل والمصارف
ماجستير أسواق مالية

مدى إمكانية تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في شركات التأمين المدرجة في السوق السورية وأثره على الملاءة المالية

رسالة مُقدمة لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية

إعداد الباحثة:

ربا بديع أحمد

إشراف الدكتور:
عمار ناصر آغا

المشرف المشارك
الدكتور: نضال العربيد

2024-2025م

الجمهورية العربيَّة السوريَّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد - قسم المصارف والتأمين
ماجستير أسواق مالية

التصريح

أصرّحُ بأنّ هذه الدراسة (مدى إمكانية تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في شركات التأمين المدرجة في السوق السورية وأثره في الملاءة المالية) غير مُقتبسة من أي عمل علمي منشور مسبقاً، ولم يسبق أن قُبِلت للحصول على أي شهادة علمية.

دمشق في 2 / 12 / 2025

ربا بديع أحمد

بسم اللّه الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)

صدق اللّه العظيم

سورة المجادلة، الآية رقم 11

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أشكر الله على كل خطوة تيسير وتوفيق ونجاح لإتمام هذه الرسالة

(وما توفيقي إلا بالله).

تحية شكر وامتنان أتوجه بها للدكتور عمار ناصر آغا لما بذله من جهد في الإشراف على هذه الرسالة.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الدكتور نضال العربيد الذي كان له الأثر البالغ في إخراج هذه الرسالة وتصويبها و تحمله عناء المتابعة المستمرة على الرغم من مسؤولياته ومهامه الكبيرة فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر للسادة الأفاضِل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما بذلوه من جهد في القراءة والمناقشة وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات بناءة تسهم في إغناء الرسالة.

كما أشكر السادة أعضاء الهيئة التدريسية بكلية الاقتصاد، الذين زودوني بالعلم والمعرفة.

إلى من مد يد العون والمساعدة في إعداد هذه الرسالة إلى خبير التدريب الدكتور مصطفى السيد من دولة مصر الشقيقة، و الآنسة أزهار التلا، والسيد حسين رزق.

الإهداء

إلى من بذل كل غال ونفيس في سبيل نجاحي ..

إلى من نزع من دربي أشواك العالم وزرع مكانها ياسمين الحياة أبي

إلى من حملتني وهناً على وهن.. نبع الحنان أمي

إلى فلذة كبدي وأملي القادم ابني كرم

إلى من بهم أشد أزري هم سندي وعوني في الحياة إخوتي

إلى الأخ والصديق الغالي نجوان عرنوس

إلى من قضينا معا أجمل اللحظات وأصعبها أصدقائي

إلى وطني الغالي .. إلى حضاراته سورية الحبيبة

إلى جميع زملائي في الدراسة والعمل

إلى كل من يتمنى لي الخير

أهدي عملي المتواضع

"لَا يَكُفُّونَ عَنْ مُحَاوَلَتِهِمْ بَتْرَ أَجْنِحَتِي،
وَأَنَا عَنِيدَةٌ لَا أَكُفُّ عَنِ التَّحْلِيقِ."

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التحقق من إمكانية تطبيق شركات التأمين السورية لمعيار إعداد التقارير المالية الدولي IFRS17 والأثر المتوقع لتطبيقه على الملاءة المالية , ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة تحليلية مقارنة بين القوائم المالية لشركات تأمين قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS17 بالاعتماد على البيانات المنشورة لشركتي تأمين أردنية خلال الفترة (2022-2023) , كما تم استخدام اسلوب المقابلة الشخصية مع بعض العاملين في الإدارة العليا والمديريات المعنية في الشركة المتحدة للتأمين السورية من خلال بناء مصفوفة تحتوي على أسئلة مباشرة ومكتوبة موجهة لذوي الاختصاص للتحقق من مدى قدرة الشركة على تدارك متطلبات المعيار IFRS17 ومستوى جاهزية الشركة في تبني هذا المعيار. ولتعميم ذلك على قطاع التأمين السوري تم تصميم استبانة لجمع البيانات من سوق التأمين السورية وتوزيعها الكترونيا على بعض الخبراء في مجال التامين وقد بلغ عدد الإستبانات الموزعة الصالحة للتحليل (32) تم تحليلها واختبار الفرضيات باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IFRS17) في مؤشرات الملاءة المالية في شركات التأمين عينة الدراسة, ووجود صعوبات وتحديات تنظيمية ,رقابية , محاسبية, تقنية وتأهيل كوادر بشرية تعيق تطبيق وتبني المعيار IFRS17.

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية، معيار عقود التأمين IFRS17

قائمة المحتويات	
المحتويات	**الصفحة**
الإطار العام للدراسة	1
المقدمة	1
1 مشكلة الدراسة	2
2 متغيرات الدراسة	3
3 أهمية الدراسة	4
4 أهداف الدراسة	4
5 مجتمع وعينة الدراسة	5
6 فرضيات الدراسة	5
7 منهج الدراسة	6
8 حدود الدراسة	7
9 محددات ومعوقات الدراسة	7
10 الدراسات السابقة	7
1- الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمعيار عقود التأمين IFRS17	17
1-1 المبحث الأول: الإطار العام للمعالجة المحاسبية لعقود التأمين في شركات التأمين السورية	17
1-1-1 مفهوم التأمين وأهميته	17
1-1-2 خصوصيات قطاع التأمين في سورية	19
1-1-3 أوجه القصور بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS4	20
1-1-4 نبذة عن تطور معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعقود التأمين IFRS4 – IFRS17	22
1-2 المبحث الثاني: معيار عقود التأمين IFRS17	23
1-2-1 الأهداف الرئيسية للمعيار IFRS 17	23
1-2-2 التغييرات الرئيسية التي أدخلها المعيار IFRS 17	24
1-2-3 مقارنة بين المعيار IFRS 17 والمعيار IFRS 4	24

3-1 المبحث الثالث: متطلبات و واقع إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS17 في شركات التامين السورية	31
1-3-1 المتطلبات المحاسبية	31
2-3-1 المتطلبات التقنية	37
3-3-1 المتطلبات القانونية والتنظيمية	39
4-3-1 متطلبات الكوادر البشرية	40
5-3-1 مصفوفة إنجاز تطبيق المعيار IFRS17 في الشركة المتحدة للتأمين	42
2 الفصل الثاني: الأثر المتوقع لتطبيق المعيار IFRS17 على الملاءة المالية لشركات التأمين	45
1-2 المبحث الأول: ماهية الملاءة المالية لشركات التامين السورية	45
1-1-2 مفهوم الملاءة المالية	45
2-1-2 أهمية الملاءة المالية	46
3-1-2 القواعد الخاصة بالملاءة المالية	48
4-1-2 العوامل المؤثرة في الملاءة المالية	50
5-1-2 العوامل المؤثرة في اختيار مؤشرات الملاءة المالية	54
6-1-2 مؤشرات قياس الملاءة المالية	55
7-1-2 الملاءة المالية في شركات التأمين السورية وقواعد قياسها	59
2-2 المبحث الثاني تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS17 لتحسين الملاءة المالية لشركات التأمين السورية	62
1-2-2 أهمية هامش الملاءة وفقاً لـ IFRS 17	62
2-2-2 المؤشرات التي تتأثر بتطبيق IFRS 17	64
3-2-2 أسباب التغيير في مؤشرات الملاءة المالية في ظل المعيار IFRS 17	66
4-2-2 تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS17 على مؤشرات الملاءة المالية	69
3-2 المبحث الثالث: تقييم نتائج تطبيق المعيار IFRS17 على الملاءة المالية في تجارب بعض شركات التأمين الأردنية	71
3- الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	87
1-3 تصميم الاستبانة	87

2-3 متغيرات الدراسة	88
3-3 تحليل خصائص عينة الدراسة	88
4-3 اختبار ثبات الاستبانة	91
5-3 اختبار الفرضيات	92
النتائج والتوصيات	110
قائمة المراجع	113

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مصطلحات معادلة النموذج العام	26
2	جوانب الاختلاف ما بين الطريقتين الإلزامية والاختيارية للمعيار IFRS17	27
3	مقارنة بين المعيار IFRS4 والمعيار IFRS17	27
4	مؤشرات الملاءة المالية في سورية	60
5	نسبة التداول لعام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده	72
6	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده	74
7	نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده	78
8	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده	81
9	نسبة هامش الملاءة عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده	83
10	معدل العائد على الأصول عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده	84
11	توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير التوصيف الوظيفي	88
12	توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في قطاع التأمين	89
13	توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي	90
14	اختبار ثبات الاستبانة	91
15	توجه الإجابات وفق مقياس ليكرت	92
16	نتائج قياس متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية	92
17	نتائج قياس متطلبات الكوادر البشرية	94

18	نتائج قياس المتطلبات التنظيمية والرقابية	96
19	نتائج قياس الجاهزية العامة للتطبيق	97
20	نتائج قياس الأثر المتوقع على الملاءة المالية	98
21	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية	101
22	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في الملاءة المالية	101
23	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين متطلبات الكوادر البشرية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية	102
24	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر متطلبات الكوادر البشرية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في الملاءة المالية	102
25	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتطلبات التنظيمية والرقابية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية	103
26	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر المتطلبات التنظيمية والرقابية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في الملاءة المالية	104
27	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين تأثير الجاهزية العامة لتطبيق المعيار معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية	105
28	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر الجاهزية العامة لتطبيق المعيار IFRS17 في الملاءة المالية	105
29	الدلالة الإحصائية لاختبار أكثر أبعاد تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 تأثيراً في الملاءة المالية	106
30	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لاختبار أكثر أبعاد تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 تأثيراً في الملاءة المالية	106
31	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية	107
32	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في الملاءة المالية	107

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	نموذج الدراسة	3
الشكل رقم (2)	مكونات النموذج العام	26
الشكل رقم (3)	توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير التوصيف الوظيفي	89
الشكل رقم (4)	توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في قطاع التأمين	90
الشكل رقم (5)	توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي	91

قائمة الملاحق		
رقم الملحق	البيان	الصفحة
الملحق رقم (1)	استمارة قائمة الاستبيان	121
الملحق رقم (2)	القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية عينة الدراسة	125

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنكليزية
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	International Financial Reporting Standards - IFRS
عقود التأمين	Insurance contracts
الملاءة المالية	Solvency
المؤشرات المالية	Financial indicators
أفضل تقدير للتدفقات النقدية	Best Estimate of Cash Flows - BCE
تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية	Future Cash Flows
تعديل المخاطر	Risk Adjustment - RA
الهامش الربحي التعاقدي	Contractual Service Margin - CSM
معدل الخصم	Discount Rate – DR
التزامات مجموعة عقود التأمين	Contract Liabilities - CL
إدارة المخاطر التأمينية	Insurance risk management
نموذج القياس العام	General Measurement Model - GMM
نموذج الرسوم المتغيرة	Variable Fee Approach - VFA
نموذج تخصيص الأقساط	Premium Allocation Approach - PAA
خبراء الاكتوارية	Actuaries
هيئة الإشراف على التأمين	Insurance Supervisory Authority

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعد شركات التأمين ركيزة أساسية في توفير الحماية للأفراد والمؤسسات ضد المخاطر المحتملة. ونظرًا لهذه الأهمية، أصبح دراسة قطاع التأمين في سورية ضرورة ملحة، خاصةً مع التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع تاريخيًا.

وقد ساهم تنوع وتعدد شركات التأمين ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة في تعزيز المنافسة، حيث تهدف هذه الشركات إلى تحقيق الربح عبر تحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاق المنتجات التأمينية لتلبية احتياجات المجتمع المتنوعة، مما يدعم التوجه نحو النمو الاقتصادي.

على الصعيد العالمي، تكتسب المعايير الدولية لقياس الأداء المالي والإفصاح أهمية بالغة، إذ تتيح مقارنة التقارير المالية على نطاق واسع. وفي هذا الإطار، شهد قطاع التأمين العالمي تحولًا جوهريًا مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS17) الذي حل محل المعيار السابق (IFRS4).

ومن هذا المنطلق، جاءت فكرة هذه الدراسة لاستكشاف معيار عقود التأمين (IFRS17)، والذي يلزم شركات التأمين باعتماد تقنيات تعتمد على افتراضات فعلية تتوافق مع معطيات السوق. يهدف هذا المعيار إلى عكس القيمة العادلة للالتزامات التأمينية وضمان كفاية الاحتياطيات النقدية للوفاء بالالتزامات، مما يعزز قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة في الوقت المناسب ويحد من مخاطر عقود التأمين، مما ينعكس إيجابًا على استقرار الاقتصاد على المدى الطويل.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على التقارير المالية لشركتي تأمين مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية (شركة الأولى للتأمين، ومجموع الخليج للتأمين) كما تم الاعتماد على قائمة استبيان موجهة

للمدراء في شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وللمختصين من مزاولي مهنة المحاسبة والتدقيق وإدارة المخاطر في بيئة الأعمال السورية.

1 مشكلة الدراسة:

تواجه شركات التأمين السورية صعوبات في إعداد قوائم مالية تعكس الأداء المالي الحقيقي بسبب عدم قدرتها على تلبية متطلبات تطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS17، وذلك بسبب مجموعة من الصعوبات التي تتنوع بين الجوانب التشريعية والتنظيمية، والتقنية، والبشرية. فقد لا تتوافق القوانين واللوائح المحلية مع متطلبات المعيار الجديد، مما يتطلب تعديلات جذرية في الإطار التشريعي. كما يحتاج تطبيق IFRS17 إلى أنظمة برمجية متطورة وقواعد بيانات ضخمة لمعالجة البيانات التأمينية المعقدة، وهذا قد يكون مكلفًا وصعبًا على الشركات السورية، كما يفتقر العديد من الموظفين في شركات التأمين إلى المعرفة والخبرة اللازمة لتطبيق المعيار الجديد، مما يستدعي تدريبًا مكثفًا وتطويرًا للكوادر البشرية.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي:

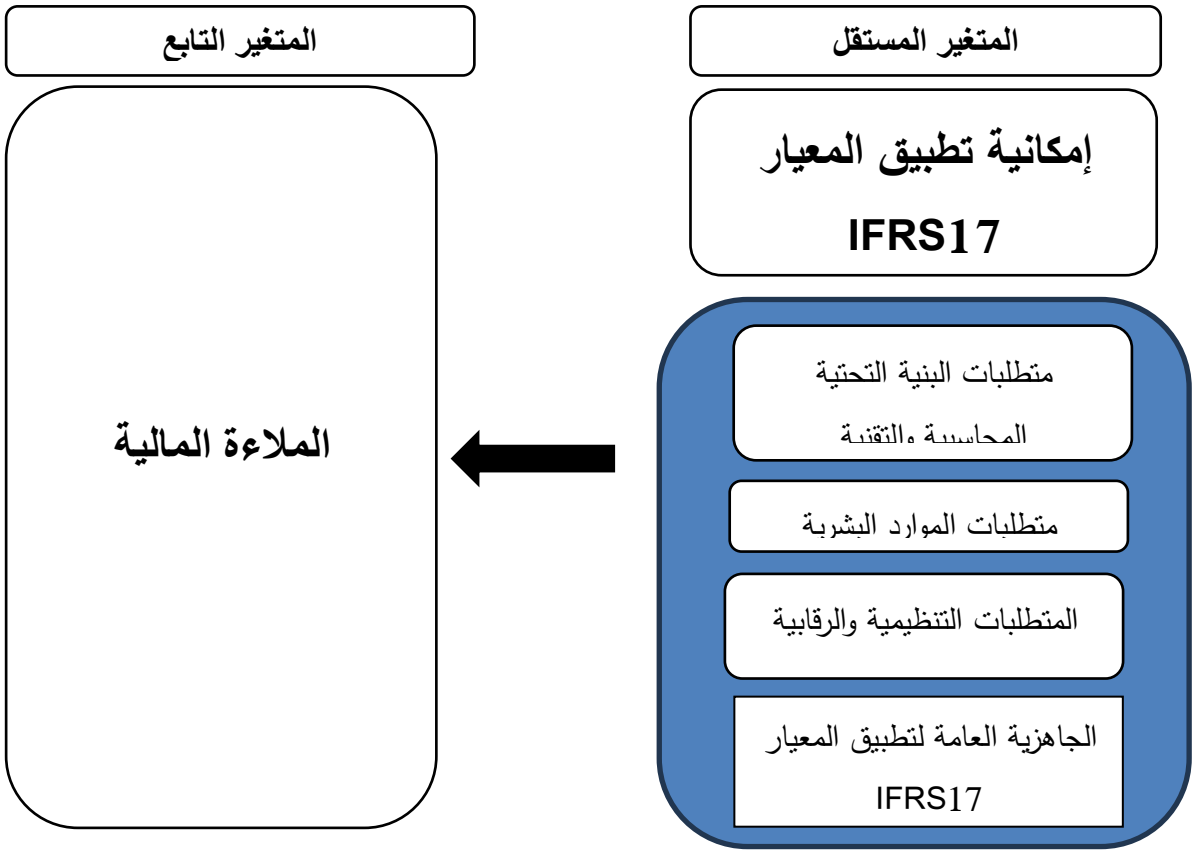
1. ما مدى التزام شركات التأمين السورية بالمعالجات المحاسبية الواردة في المعيار الجديد IFRS17؟
2. ما أبرز المعوقات التنظيمية والرقابية والتقنية والمحاسبية والبشرية التي تؤثر في تطبيق المعيار IFRS17 ؟
3. ما الأثر المتوقع لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في الملاءة المالية؟
4. ما السياسات والتعديلات اللازمة لتهيئة بيئة مناسبة لتطبيق المعيار IFRS17 في سورية؟

2 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: إمكانية تطبيق معيار التقارير المالية IFRS17 بتوفر متطلبات تطبيقه (متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية، متطلبات الموارد البشرية، المتطلبات التنظيمية والرقابية، الجاهزية العامة لتطبيق المعيار IFRS17).

المتغير التابع: الأثر المتوقع على الملاءة المالية.

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة

3 أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: يمكن ان يساعد البحث في سد الفجوة المعرفية حول تأثير IFRS17 في اقتصاديات الأزمات والتضخم النقدي والبيئة التقنية الضعيفة، وندرة الأبحاث عن إمكانية وكيفية تطبيقه لاسيما في الجمهورية العربية السورية، واستجابة للتغيرات المالية العالمية السريعة وزيادة الاهتمام بقطاع التأمين والمعيار IFRS17، كذلك المساعدة في إدارة مخاطر عقود التأمين ودراسة تأثيرها على الملاءة المالية لشركات التأمين، كذلك تدعيم الأبحاث السابقة في دراسة الآثار المتوقعة لتطبيق المعيار IFRS17.

الأهمية العملية: بالنسبة للجهات المعنية بإدارة شؤون التأمين، فان البحث يمكن ان يساعد في تزويد **الجهات الرقابية** (مثل هيئة الإشراف على التأمين) بأدوات لتحسين الرقابة.

كما تكمن فائدة البحث في أن نتائجه يمكن أن تساعد **شركات التأمين السورية** في كشف إمكانية تطبيق المعيار IFRS17 لتحسين الملاءة المالية للشركة، عبر تحديد عوائق التطبيق وكشف فرص وشروط تجاوزها، وبالتالي يمكن ان يساعد في تعزيز ثقة السوق، وفي جذب الاستثمارات من خلال تقاريرها المالية الشفافة، في حال طبقت المعيار IFRS17 ، كما تُسهم الدراسة في تعزيز فهم شركات التأمين لمتطلبات معيار IFRS17 وتأثيره في مراكزها المالية، ممّا يُمكنها من اتخاذ قرارات إدارية مدروسة تهدف إلى تعزيز الملاءة المالية وتحقيق نمو دائم.

كما تساعد الدراسة **صانعي السياسات والمنظمين** على تقييم آثار هذا المعيار في الاستقرار المالي لقطاع التأمين، بالإضافة إلى ذلك توفر الدراسة معلومات قيّمة **للمستثمرين** عن المخاطر والفرص المرتبطة بشركات التأمين ضمن إطار المعيار IFRS17، ممّا يدعم قراراتهم الاستثمارية بشكل اكثر دقة.

4 أهداف الدراسة:

1- توضيح مفهوم معيار عقود التأمين IFRS17 وأهميته ومتطلبات تطبيقه (متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية، متطلبات الكوادر البشرية، المتطلبات التنظيمية والرقابية، الجاهزية العامة لتطبيق المعيار).

2- بيان إمكانية تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في شركات التأمين السورية.

3- تحديد الأثر المتوقع لتطبيق IFRS17 على الملاءة المالية.

4- تقديم مقترحات عملية لتسهيل تبني IFRS17.

5 مجتمع وعينة الدراسة:

ضم مجتمع الدراسة شركات التأمين في بيئة الأعمال السورية.

عينة الدراسة: شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، البالغ عددها 6 شركات تأمين وهي كالآتي: الشركة السورية الدولية للتأمين- آروب، شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، الشركة الكويتية للتأمين، شركة العقيلة للتأمين التكافلي، الشركة المتحدة للتأمين، الشركة الوطنية للتأمين. من خلال قائمة استبيان موجهة للمدراء في شركات التأمين عينة الدراسة والمختصين بالمعيار IFRS17 في هيئة الإشراف على التأمين والمختصين من مزاولي مهنة المحاسبة والتدقيق وإدارة المخاطر في بيئة الأعمال السورية (عينة قصدية).

6 فرضيات الدراسة:

بغية معرفة إمكانية تطبيق المعيار IFRS17 وما هو تأثير تطبيقه في الملاءة المالية لشركات التأمين في سورية، تم صياغة الفرضيات كالآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد إمكانية منخفضة الى متوسطة لتلبية متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في شركات التأمين السورية (متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، متطلبات الكوادر البشرية، المتطلبات المحاسبية والتقنية، المتطلبات التنظيمية والرقابية)

الفرضية الرئيسية الثانية: يساهم تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في تحسين دقة قياس الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS17 في تغيير مؤشرات الملاءة المالية.

الفرضية الرئيسية الرابعة: هناك معوقات تشريعية وتنظيمية ورقابية وتقنية تؤثر سلباً في إمكانية التطبيق.

7 منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الخطوات التالية:

1- الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة البحث، لمعرفة ما هي متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 وأثرها في الملاءة المالية.

2- جمع معلومات من الواقع عن متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 وأثرها المتوقع في الملاءة المالية بواسطة المقابلات الشخصية والاستبيان.

3- اختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات.

4- استخلاص النتائج.

8 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال الفترة 2023-2025م

الحدود الموضوعية: إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي IFRS17 وتأثيره في الملاءة المالية فقط.

9 محددات ومعوقات الدراسة:

1. حداثة المعيار IFRS17 وصعوبته وندرة الأبحاث العربية عنه.
2. عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة ممن هم على دراية بمصطلحات ومفاهيم IFRS17 مما أدى لصغر حجم العينة المستجوبة، وبالتالي تحديد التحليل الإحصائي.
3. صعوبة الحصول على البيانات واستجواب العينة نظراً لسرية المعلومات عن IFRS17 في الشركات.

10 الدراسات السابقة:

9-1 الدراسات العربية:

1- دراسة (إبراهيم، والسيد، 2024) بعنوان: دراسة الأثر المتوقع لتطبيق معيار IFRS 17 على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 5، العدد 1، الجزء 2، مصر.

هدفت الدراسة إلى تحليل متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (17) فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين، وتحليل الأثر المتوقع لتطبيقه على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين، وتحديد أبرز المشكلات المحاسبية التي تواجه تلك الشركات في

ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (4)، ولتحقيق الهدف اعتمدت الدراسة الميدانية على تصميم قائمة استبيان تم توزيعها على مزاولي مهنة المحاسبة والتدقيق بشركات التأمين، وأعضاء هيئة التدريس تخصص المحاسبة، وكانت الاستجابة بواقع 416 قائمة صالحة للتحليل، وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي طردي لتطبيق المعيار على تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي بشركات التأمين، فمن المتوقع أن تساعد متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (17) على تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي المستخدمة حالياً، والقياس بشكل أدق، وتوفير المزيد من الإفصاحات الكافية عن جميع تسويات عقود التأمين.

2- دراسة (الميهى، وعوض، 2023) بعنوان: قياس أثر تطبيق معيار17 IFRS على الأداء المالي لشركات التأمين دراسة تطبيقية، المقالة 7، المجلد 15، العدد 2، مصر.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين IFRS 17 على الأداء المالي لشركات تأمين الممتلكات والمسؤوليات المصرية، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على ثلاثة من شركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات وهي شركة مصر للتأمين باعتبارها أكبر الشركات العاملة في مجال الممتلكات والمسؤوليات في السوق المصري وهي مملوكة للحكومة بشكل كامل، وشركتي المهندس للتأمين والدلتا للتأمين باعتبارهم شركتي التأمين الوحيدتين المدرجتين في البورصة المصرية، وذلك من خلال تطبيق معالجات معيار IFRS17 على بيانات القوائم والتقارير المالية واحتساب المؤشرات المالية قبل وبعد التطبيق للتعرف على التغيرات في تلك المؤشرات بعد تطبيق المعيار، وفي هذا السياق استخدم الباحث الأسلوب الاحصائي t-test لقياس الفروق بين متوسطات المؤشرات المالية قبل وبعد التطبيق، ثم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المجمع Pooled Regression Analysis لتحديد تأثير المعيار على الأداء المالي بشركات التأمين محل الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار على مؤشرات الربحية ومؤشرات الملاءة

في شركات التأمين، كما أشارت نتائج تحليل الانحدار إلى أنه على الرغم من تأثير المعيار على مؤشرات السيولة والنشاط الا أنه تأثير غير دال احصائيا.

3- دراسة (اليونس، وريحاوي، 2023) بعنوان: أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 في تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين السورية دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 39، العدد 4، سورية.

هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 في تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين السورية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وتم تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على مفردات الدراسة من الأطراف المهتمة بموضوع الدراسة واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 وتطوير الاعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الأولى للدراسة، كما توصلت إلى وجود علاقة تأثير قوية بينَ تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، ممَّا يدعم صحة الفرضية الثانية.

4- دراسة (اليونس، 2023) بعنوان: تحليل متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS17، مجلة جامعة البعث للأبحاث العلمية، المجلد 44، العدد 32، حمص، سورية.

هدفت الدراسة إلى تحليل متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS17 عقود التأمين أحد معايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB حيث تناول الباحث المشكلات التي ستواجه التطبيق وتتأثر بها عرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، ولعل

أهمها قياس هامش الخدمة التعاقدية، والوفاء بالتدفقات النقدية، حيث استخدم المعيار منهجاً جديداً في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للوفاء بالتزامات عقود التأمين من خلال تعديلها بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية، واستحدث المعيار طريقة لتسجيل أرباح الأقساط غير المكتسبة من خلال تقدير هامش الخدمة التعاقدية لمواجهة المطالبات والتعويضات والاعتراف بالأقساط غير المكتسبة بقائمة المركز المالي على أنها التزامات عقود تأمين، بالإضافة إلى التعديل المستمر للالتزامات نتيجة معدل الخصم المستخدم وتعديل الخطر؛ لأنها تسويات عن نفقات تقديرية وليست فعلية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عند تطبيق المعيار IFRS17 قد أظهر الدقة والوضوح والشفافية عند الافصاح في التقارير المالية من خلال تبيان الايراد المعترف به في قائمة الدخل ونتيجة خدمات التأمين وظهور حساب التزامات عقود التأمين في قائمة المركز المالي المكونة من قيمة الالتزام لفترة المتبقية من العقد وقيمة الالتزام كمخاطر محتسبة عن الفترة المتبقية مما ينعكس ايجاباً على جودة ومصداقية التقارير المالية، و يدعم ثقة المساهمين في القوائم المالية.

5- دراسة (اليونس، 2022) بعنوان: دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي IFRS 17 بالتطبيق على شركات التأمين السورية (اليونس، محمد، مجلة جامعة البعث العدد 22 لعام 2022):

هدفت الدراسة إلى تحليل متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي "17:" IFRSعقود التأمين حيث تناول الباحث المشكلات التي ستواجه التطبيق وتتأثر بها عرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين ، وتناول الباحث مجموعة من المقترحات كسبل لعلاج تلك الآثار، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عند تطبيق المعيار"17" IFRS تظهر الدقة والوضوح والشفافية عند الافصاح في التقارير المالية من خلال تبيان الإيراد المعترف به في قائمة الدخل ونتيجة خدمات التأمين وظهور حساب التزامات عقود التأمين في قائمة المركز المالي المكونة من قيمة الالتزام لفترة

المتبقية من العقد وقيمة الالتزام كمخاطر محتسبة عن الفترة المتبقية مما ينعكس ايجاباً على جودة ومصداقية التقارير المالية، و يدعم ثقة المساهمين في القوائم المالية.

6- دراسة (صيد، وزيرق، 2022) بعنوان: أثر تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 على القوائم المالية لشركات التأمين دراسة حالة شركة Alliance للتأمينات، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 16، العدد 1، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل متطلبات معيار (IFRS17) والوقوف على أهم المتغيرات التي أدخلها على المعالجة المحاسبية لعقود التأمين مقارنة بمعيار (IFRS4) ومن ثم بيان الآثار المنتظرة لتطبيق نماذج القياس وآليات العرض الواردة في المعيار على القوائم المالية لشركة Alliance للتأمينات، الأمر الذي من شأنه أن يساعد شركات التأمين في الاستجابة والتعامل الإيجابي المبكر مع هذه التأثيرات والتكيف معها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تقييم العقود التأمينية وفقاً لنماذج القياس المحددة بمتطلبات معيار (IFRS17) أدى إلى التأثير إلى حد كبير في التقديرات المحاسبية لشركة Alliance للتأمينات، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستوى الأصول والالتزامات الظاهرة بقائمة المركز المالي فضلاً عن طريقة العرض والاعتراف بإيرادات ومصروفات عقود التأمين التي أثرت على أرباح الشركة بالانخفاض.

7- دراسة (2021) بعنوان: الجاهزية والتحديات لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 (عقود التأمين): حالة شركات التأمين الأردنية (مجلة المالية والاقتصاد والأعمال الآسيوية – كلية عمان، 2021):

بينت الدراسة مدى استعداد شركات التأمين الأردنية لتطبيق معيار عقود التأمين والتحديات التي تواجه هذا التطبيق، استخدمت الدراسة استبيان وأساليب إحصائية متنوعة، وتوصلت النتائج إلى أن شركات التأمين الأردنية غير مستعدة لتطبيق معيار عقود التأمين لعدة أسباب، كما أن قدرة الشركات على تحديد نطاق المعيار منخفضة نتيجة عدم إنشاء محفظة من عقود التأمين وتصنيفها لرابحة أو محفوفة

بالمخاطر عند الاعتراف الأولي، وعلى تصنيف العقود وفقا لأساليب القياس المختلفة للمعيار، والتركيز على إجراء محاكاة لتطبيق المعيار على المحافظ التمثيلية للمناهج المختلفة وعقود المشاركة، علاوة على ذلك هناك استعداد منخفض للنظر في استخدام خيارات الدخل الشامل الأخرى للمطلوبات الخاصة بالعقود التي يتم تطبيقها وفقا للنهج المختلفة.

كما أن لدى الشركات مستوى منخفض من الجاهزية في دراسة تأثير تطبيق معيار عقود التأمين في تقاريرها المالية واستعداد منخفض في تطوير أساليب رقابة داخلية جديدة. أظهرت الدراسة مستوى معتدل من الاستعداد للبنية التحتية التقنية، والتغيرات في طبيعة العمل، والتمويل بما في ذلك الموارد المادية، والتعريف بالموارد البشرية وإعادة تأهيلها لتطبيق المعيار IFRS17. وبالنسبة للتحديات التي تواجه تطبيق المعيار فإن التحدي الأكبر هو تحدي البيانات، يليه تحدي التنفيذ لأول مرة وتحدي الأنظمة والنتائج والعرض.

2-9 الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Owais, 2021) بعنوان

Readiness and challenges for applying IFRS 17 (insurance contracts): The case of Jordanian insurance companies

الاستعداد والتحديات لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 (عقود التأمين): حالة شركات التأمين الأردنية

هدفت الدراسة إلى بيان مدى جاهزية شركات التأمين الأردنية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 17)، وتحديات تطبيقها. قامت الدراسة بتطوير استبانة بناءً على دراسات سابقة ذات صلة، وفي ضوء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17، استخدمت الدراسة أساليب وتقنيات إحصائية مختلفة مثل المتوسطات والانحراف المعياري واختبار t لتحقيق أهدافها. وتشير النتائج إلى أن شركات التأمين الأردنية غير مستعدة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 وذلك

لعدة أسباب. وأن شركات التأمين لديها مستوى منخفض من القدرة على تحديد نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17، ودراسة تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 على التقارير المالية، وتطوير أساليب مراقبة داخلية جديدة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17. أما بالنسبة لتحديات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17، التحدي الأكبر هو تحدي البيانات، يليه تحديات التنفيذ والأنظمة والنتائج والعرض لأول مرة.

2- دراسة (Dahiyat, 2021) بعنوان:

The expected impact of applying IFRS (17) insurance contracts on the quality of financial reports.

الأثر المتوقع لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (17) عقود التأمين على جودة التقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى استكشاف الأثر المتوقع لتطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS17 (عقود التأمين) على جودة التقارير المالية. اتبعت الدراسة الأساليب التحليلية الوصفية الاستكشافية. تم إعداد استبيان وتوزيعه على عينة مكونة من 120 موظفا مالياً في جميع شركات التأمين في ماليزيا. وجرى تحليل الاستبانة اعتماداً على البرنامج الاحصائي SPSS، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير تطبيق المعيار على جودة التقارير المالية معنوياً، وخاصة على خاصية مقارنة التقارير المالية والتمثيل الصادق، والملاءمة، وإمكانية التحقق، وفي الوقت المناسب، وسهولة الفهم على التوالى.

3- دراسة (Rajala, 2020) بعنوان:

Expected effects of IFRS 17 on the transparency and comparability of insurance companies' financial statements

التأثيرات المتوقعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17على شفافية ومقارنة البيانات المالية لشركات التأمين

هدفت الدراسة إلى بيان كيفية تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS17 على شفافية البيانات المالية لشركات التأمين وقابليتها للمقارنة في نيجيريا، وتبين ما إذا كان المتخصصون في المحاسبة ينظرون إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 باعتباره عبئًا أم فائدة لشركات التأمين. تم جمع بيانات الدراسة من خلال ثماني مقابلات شبه منظمة. وتم جمع المزيد من البيانات البحثية من خلال النشرات الرسمية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 الصادرة عن شركات التأمين. تشير نتائج الدراسة إلى أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 من المتوقع أن يحسن الشفافية وقابلية المقارنة للبيانات المالية لشركات التأمين. ومن المتوقع أن يحقق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 هدفه فقط بعد عدة سنوات من تطبيقه. من غير المرجح أن تكون البيانات المالية لشركات التأمين قد تحسنت من قابلية المقارنة والشفافية خلال السنوات الفعلية الأولى بسبب التعقيد والتحديات المرتبطة بالمعيار.

4- دراسة (Yanik S. and Bas E. 2017) بعنوان"

Evaluation of IFRS17 contracts standard for Insurance Companies

تقييم معيار IFRS17 لعقود شركات التأمين

هدفت الدراسة إلى توضيح متطلبات القياس والإفصاح الواردة في المعيار IFRS17 وتناولت أهم التعديلات التي طرأت على المعيار IFRS4، وأجريت الدراسة على عينة من شركات التأمين المدرجة في بورصة الأوراق المالية الأوربية معتمداً المنهج الوصفي والإحصائي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار IFRS17 بوصفه بديلاً عن المعيار IFRS4 يسهم بصورة كبيرة في تحسين متطلبات القياس والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، مما يعزز جودة المعلومات المحاسبية الواردة في تلك التقارير، ويجعلها أكثر ملاءمة وقابلة للمقارنة مع التقارير المالية لشركات التأمين الأخرى على المستوى الدولي.

5- **دراسة (Istrate , 2017) بعنوان:**

Contract under IFRSs – Evaluation and perspectives

عقود التأمين بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – التقييم ووجهات النظر.

هدفت الدراسة إلى توفير معلومات مالية وفقاُ لمتطلبات المعيار IFRS17 لمستخدمي التقارير المالية بما يساهم في إدراك الأداء المالي لشركات التأمين وإمكانية توفير قابلية المقارنة بين الشركات.

استنتج الباحث أن تطبيق المعيار IFRS17 يتطلب توفير معلومات دقيقة وبأساليب جديدة مما يستدعي إجراء تغييرات جذرية في شركات التأمين.

كما أوصى بضرورة إجراء التغييرات في شركات التأمين والتشريعات والقوانين المحلية التي تسهم في تطبيق المعيار IFRS17.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من استعراض الدراسات السابقة وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وعرض الفجوة العلمية التي عالجتها الدراسة الحالية وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة يتبين ما يلي:

1- اتفاق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام، واتفقت مع الدراسات السابقة على تحقيق هدف مشترك وهو التعريف بمتطلبات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS17.

2- الدراسة الحالية استفادت كثيراً مما سبقها في صياغة أدوات الدراسة، وفي إثراء الإطار النظري للدراسة، ووظفت توصيات ومقترحات الدراسات السابقة لدعم مشكلة الدراسة وأهميتها.

3- اتفقت الدراسة مع دراسة (إبراهيم، والسيد، 2024) في التأثير المعنوي الطردي لتطبيق المعيار IFRS17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحليل متطلبات تطبيق المعيار IFRS17، وأضافت الدراسة الحالية كيفية تأثير المعيار IFRS17 على الملاءة المالية مستقبلاً.

4- تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة (الميهي وعوض، 2023) في اعتمادها على بيانات والتقارير المالية وحساب المؤشرات قبل وبعد تطبيق IFRS17 للتعرف على التغيرات في تلك المؤشرات.

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها:

1. عالجت الدراسة الحالية فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع الملاءة المالية وشمولها شركات التأمين العاملة في السوق السورية، مع حداثة المعيار وصعوبة تطبيقه وقلة الأبحاث السورية عنه.
2. بينت الدراسة الحالية الأثر المتوقع على الملاءة المالية، بينما معظم الدراسات السابقة اهتمت بدراسة علاقة تطبيق المعيار IFRS17 وتحسين القياس والإفصاح المحاسبي.
3. عالجت الدراسة مشكلتين بحثيتين وهما إمكانية تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في شركات التأمين السورية، ومشكلة الأثر المتوقع لتطبيقه على الملاءة المالية.
4. تم الاعتماد في الدراسة على تحليل تقارير شركتي تأمين في سوق عمان للأوراق المالية، وقائمة استبيان موجهة للمدراء والمختصين في شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمعيار عقود التأمين IFRS17

1-1 المبحث الأول: الإطار العام للمعالجة المحاسبية لعقود التأمين في شركات التأمين السورية

تمهيد

في ظل عالم يتسم بالتغير المستمر، يظهر التأمين كأداة حيوية لضمان الاستقرار المالي والحماية من المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة. إن فهم آليات عمل التأمين وأدواره المتعددة يمكّن الأفراد والمؤسسات من اتخاذ قرارات تأمينية مستنيرة لحماية مستقبلهم وأعمالهم وأصولهم. ومع تقدم التكنولوجيا وبروز مخاطر جديدة، من المتوقع أن يشهد قطاع التأمين تطورات كبيرة، مما يجعله مجالاً جذاباً للدراسة والبحث.

1-1-1 مفهوم التأمين وأهميته:

مفهوم التأمين:

التأمين هو نظام يهدف إلى توفير الحماية النفسية والمادية من خلال تقليل أثر المخاطر المحتملة وتعويض الأضرار التي قد تنجم عنها (بالي وصديقي، 2016، ص 22). كما يعتبر نوع من أشكال التعاون بين مجموعة من الأفراد الذين يتعرضون لنفس النوع من المخاطر، حيث يساهم كل منهم بأموال تقدم لإنشاء صندوق مشترك يُستخدم لتعويض المتضررين منهم عند وقوع الخطر (العازمي، 2019، ص 3).

كما يعد التأمين وسيلة لتوزيع الخسارة العرضية عن طريق نقل أو تحويل المخاطر من الأفراد المؤمن لهم إلى شركات التأمين التي تتعهد بتعويضهم عند وقوع الخطر (اللامي، د.ت، ص 16)

من وجهة نظر الباحثة، يعتبر التأمين أداة فعالة لإدارة المخاطر، حيث يعتمد على مبدأ التضامن الاجتماعي ونقل الأعباء المالية من الفرد إلى شركات متخصصة قادرة على تحليل المخاطر وتوزيعها بشكل عادل. كما أن التنظيم القانوني لعقود التأمين يضمن حقوق جميع الأطراف، مما يعزز الثقة في هذا النظام.

عرفت المادة 713 من القانون المدني السوري التأمين بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراد مرتب أو أي عيض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك لقاء قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن. (المادة 713، القانون المدني السوري) كما عرف بأنه عقد يلتزم المؤمن بموجبه بدفع مبلغ مالي أو عوض مالي معين للمؤمن لهم أو المستفيدين عند وقوع الحادث المؤمن ضده أو تحقق الخطر المحدد في العقد، وذلك مقابل دفع أقساط أو مبالغ محددة من قبل المؤمن لهم. (القصاب، 2011، ص 6)

مما سبق ترى الباحثة أن عقد التأمين عقد له صفة قانونية يربط بين طرفين الأول المؤمن (شركة التأمين) والآخر المؤمن له (حامل وثيقة التأمين) يتعهد بموجبه الطرف الأول بدفع تعويض مادي عند وقوع خطر محل العقد غير مؤكد الحدوث للطرف الثاني خلال فترة العقد، مقابل أقساط دورية يدفعها الطرف الثاني للطرف الأول بغية نقل عبء الخسارة كله أو بعضه لشركة التأمين.

أهمية التأمين:

يلعب التأمين دوراً حيوياً في الاقتصادات الحديثة كوسيلة فعّالة لإدارة الأخطار، حيث يوفر الحماية للقطاع التجاري وللأفراد أيضًا، مما يمكنهم من مواجهة مخاطر المستقبل وتحسين نمط حياتهم. ومع ذلك، فإن نجاح التأمين يتطلب ثقة مستمرة بين العملاء وشركات التأمين، كما يتطلب وجود احتياطيات

مالية كافية في الشركات لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية عند تحققها (مدخل إلى أساسيات التأمين، 2016، ص 6).

كما يتجلى دور التأمين المزدوج في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال توفير الضمانات لتنفيذ خطط التنمية من جهة، وجمع موارد مالية ضخمة يمكن أن تساهم في دعم المشاريع الناشئة والاستثمارات من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يبرز التأمين الإسلامي كمدخل مهم لتعزيز النشاط الاقتصادي، حيث يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تركز على العدالة الاجتماعية (بدره، 2021، ص 47).

1-1-2 خصوصيات قطاع التأمين في سورية:

شهد قطاع التأمين ضعف في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فكانت نسبته أقل من 1% خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2019، ويعود سبب الانخفاض إلى عدة عوامل ناشئة عن قلة الوعي بالثقافة التأمينية، وقلة الدخول، وضعف السياسات التسويقية الجديدة فيما يرتبط بتفضيلات الزبائن وعوامل إرضائهم، وعدم وضوح التأمين التكافلي الإسلامي في سورية، والتركيز على الربح دون الاكتراث للعوامل الأخرى.

فقد بلغت الحصة السوقية في شركات التأمين في القطاع الخاص ما نسبته 30% من إجمالي حجم قطاع التأمين في سنة 2019، فقد تحسنت الحصة السوقية لخمس شركات خلال الأعوام من 2010 وحتى عام 2019 ويعود السبب في ذلك إلى المنافسة الشرسة بين الشركات في قطاع التأمين، وعجز الإدارة وارتباطها بالعوامل الشخصية، وفقدان سياسات التطوير، والشهرة، وخاصة بعد انتشار حالات الفساد والضعف في سداد الالتزامات إلى المؤمن لهم، وقلة عدد الفروع، وضعف التكنولوجيا المستخدمة، وحجم الشركات والموظفين، والمخاطر الجسيمة التي تواجهها شركات التأمين نتيجة زيادة حجم الخسائر، والمشكلات المرتبطة بإعادة التأمين.

كما أن غياب الربط بين قطاع التأمين وبقية القطاعات المالية وانخفاض المؤشرات الخاصة بقطاع التأمين بسبب التضخم وانخفاض سعر الصرف، وجملة الظروف من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية كل ذلك أثر في القطاع التأميني وأدى إلى تراجعه. وعدم وجود ضوابط ملزمة من ناحية الاستثمار في شركات التأمين أو من ناحية تحسين رأس المال في الشركات، بالإضافة إلى فقدان الرؤية السليمة وتوزيع الأدوار بين هيئة الإشراف على التأمين والاتحاد السوري لشركات للتأمين، كل ذلك سبب تراجعاً في قطاع التأمين. **(اسمندر، 2022، ص: 212 – 213 – 214 – 220)**

1-1-3 أوجه القصور بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS4:

تعرضت شركات التأمين للعديد من التحديات والصعوبات نتيجة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 التي أثرت سلباً في جودة تقاريرها المالية نتيجة جوانب القصور في المعيار IFRS4 وهي كالتالي:

1. عدم توحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين، فالشركة التي تطبق المعيار IFRS4 بإمكانها تطبيق سياسات أخرى في فروعها المنتشرة حول العالم (تمراز، 2019)
2. صعوبة المقارنة بين القوائم المالية لشركات التأمين نتيجة عدم توحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين (Matti Rajala, 2020).
3. انخفاض جوده المعلومات المحاسبية مثل(الملائمة، التمثيل الصادق والقابلية للفهم) نتيجة استخدام مجموعه مختلفة من السياسات المحاسبية لعقود التأمين (تمراز، 2020).
4. عدم الموثوقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها لأن IFRS4 سمح للشركات بإجراء مقاصة بين الخسائر الناشئة من بعض عقود التأمين مع الارباح الناشئة من عقود تأمين أخرى. (شحاتة، 2019، ص 83).
5. عدم توفر أساس موحد للقياس نظراً لاختلاف المعالجات المحاسبية، وذلك دفع بعض الشركات لاستخدم تقديرات حالية، وأخرى لاستخدام تقديرات تاريخية فيما يتعلق بالتقديرات الحالية للتدفقات

النقدية المستقبلية ، مما أدى لصعوبة في تقدير رقم التعويضات المستحقة عن الحوادث مقدما وينتج عن ذلك عدم دقة الحسابات الختامية للشركات وعدم توفير معلومات محاسبية تعبر بصدق عن المخاطر المرتبطة بعقود التأمين، ولا يوجد طريقة لتقييم الالتزامات لعقود التأمين (نبيل،2018 ص 126).

6. صعوبة قياس عقود التأمين، نظراً لطول أجل عقود التأمين بالإضافة لاحتوائها على مكونات استثمار (غالي والفار،2018).
7. عدم قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين .وذلك مما يتسبب بإفلاس العديد من شركات التأمين، نتيجة استخدام التكلفة التاريخية في القياس التي قد تتجاهل القيمة الزمنية للنقود عند قياس بعض أصول و التزامات التأمين، واستخدام معدل خصم تاريخي عند تقييم الأصول والالتزامات (العراقي،2015).
8. اختلاف طريقة تقييم الأصول عن طريقة تقييم الالتزامات، نتيجة تقييم الأصول بالقيمة العادلة وتقييم الالتزامات بالتكلفة التاريخية (تمراز ، 2020).
9. عدم قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة وتطوير الخدمات وتحديثها بسبب غياب نظام فعال لتقييم الأصول في شركات التأمين (العراقي،2015).
10. عدم الإفصاح بشكل كامل عن معظم القضايا المحاسبية الخاصة بعقود التأمين، مما يؤدي لانخفاض الشفافية والإفصاح المحاسبي في شركات التأمين (العراقي،2015).
11. انخفاض الاستثمارات في شركات التأمين نظراً لنقص المعلومات الواردة في التقارير المالية لتلك الشركات(تمراز ، 2020).
12. عدم التصنيف الدقيق للمخصصات الفنية يؤدي لانخفاض الدقة والمصداقية للحسابات الختامية في الشركات (العراقي،2015).

13.معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 لم يقدم ضوابط فعالة موحده وذلك سمح للشركات بإجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات، وأدى ذلك إلى وجود عدد من التعقيدات وعدم القدرة على التوقع بالربحية وعدم الحصول على معلومات موحدة حول الإيرادات (نبيل، 2018 ،ص 127).

1-1-4 نبذة عن تطور معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعقود التأمين IFRS4 – IFRS17:

سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين من خلال الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 للتغلب على أوجه القصور بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS4 التي أثرت سلباً على جودة تقاريرها المالية وهو بمثابة المرحلة الثانية للمعيار السابق والذي يستهدف القضاء على الصعوبات والتحديات التي واجهت تطبيق معيار IFRS4

وفيما يلي نستعرض مراحل تطور المعيار عبر الزمن: (سلامة، 2017، ص13)

بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية في وضع مشروع معيار عقود التأمين عام 1997 وتم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية ليحل محل اللجنة السابقة ويواصل العمل على مشروع المعيار عام 2001، ليكون إصدار المعيار IFRS4 في عام 2004 كمرحلة انتقالية لمشروع المعيار للحد من المعالجات المحاسبية المختلفة ويعتبر المعيار IFRS4 أول معيار محاسبي متخصص بعرض عقود التأمين دون الدخول في تفاصيل المخاطر التأمينية، وتم إصدار المعيار IFRS17 في عام 2017 بعد رحلة مفعمة بالتحديات، لتكون فترة التحول والاستعداد لتطبيق المعيار الطوعي بين عامي 2017-2020 وتم التطبيق الإلزامي عام 2021.

1-2 المبحث الثاني: معيار عقود التأمين IFRS17

يمثل قطاع التأمين ركيزة أساسية في الاقتصاد الحديث، حيث يوفر شبكة أمان ضد المخاطر المتنوعة ويساهم في استقرار الأفراد والشركات. ونظرًا للطبيعة الخاصة لعقود التأمين وتعقيداتها، برزت الحاجة إلى وضع معايير محاسبية دولية موحدة تضمن الشفافية والموثوقية في التقارير المالية لشركات التأمين. في هذا السياق، يأتي معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 17)، أو ما يُعرف بـ"عقود التأمين"، ليحدث نقلة نوعية في طريقة الاعتراف بقياس عقود التأمين والإفصاح عنها. يهدف هذا المعيار إلى توفير معلومات أكثر اتساقًا وشفافية حول التزامات شركات التأمين، مما يعزز قدرة المستخدمين على فهم الأداء المالي لهذه الشركات وتقييم مركزها المالي بشكل أفضل. إلا أن تطبيق معيار بحجم وتعقيد IFRS 17 لا يخلو من التحديات، لا سيما في بيئات الأعمال التي قد تفتقر إلى البنية التحتية المحاسبية والتقنية اللازمة بشكل كامل، كما هو الحال في الشركات السورية.

1-2-1 الأهداف الرئيسية للمعيار IFRS17:

يعد هذا المعيار معيار صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يهدف إلى توحيد وتحسين طريقة عرض شركات التأمين للتقارير المالية المتعلقة بعقود التأمين. يهدف المعيار إلى تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة الشفافية وتعزيز قابلية المقارنة. ومع ذلك، فإن تطبيق المعيار IFRS 17 يمثل تحدياً كبيراً لشركات التأمين، حيث يتطلب منهم إجراء تغييرات جذرية في أنظمة البيانات والعمليات وإجراءات التقارير وتدريب الكوادر وتحسين قدراتهم على فهم وإدارة المعيار الجديد.

وكان لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين" الأثر الإيجابي في إيجاد إطار موحد يجعل تقارير الشركات أكثر موضوعية، وملائمة، ومتوافقة مع المعايير الدولية، كما يوفر معلومات ذات جودة عالية وتفصيلية تلبي احتياجات جميع الأطراف المستفيدة بما في ذلك المستثمرين، الجهات الرقابية، والعملاء (حميدي، 2020، ص 12).

1-2-2 التغييرات الرئيسية التي أدخلها المعيار IFRS17:

يعتبر IFRS 17 أول معيار يفرض نظام قياس موحد للعقود التأمينية حيث استخدم نموذج القيمة الحالية لقياس العقود و ركز على قياس الالتزامات التأمينية بناءً على التوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية، مع تعديل القيمة الحالية للمبالغ المتوقع تحصيلها أو دفعها.

ويتم الاعتراف بالأرباح بشكل تدريجي خلال فترة التغطية بناءً على زيادة الحقوق التي تكتسبها الشركة من العقود، بدلاً من الاعتراف عند استلام الأقساط فقط.

كما تطلب المعيار IFRS 17 فصل مكونات العقد مثل التغطية والخدمات الإضافية بهدف تقديم تحليل أدق للتكاليف والأرباح.

بالإضافة لمتطلبات جديدة للإفصاح أكثر تفصيلاً عن طبيعة العقود، تعديل قيمة الالتزامات بواسطة خصم التدفقات النقدية المتوقعة وتحديثها بشكل دوري، مع الاعتراف بالفروقات في الربح أو الخسارة، والربح المتوقع، والافتراضات، السياسات، والمخاطر، والإفصاح عن التغيرات في القيمة التخطيطية لتقديرات المرتبطة بالعقود أثناء الفترة مما يعزز الشفافية.

(IASB-IFRS17)

1-2-3 مقارنة بين المعيار IFRS17 والمعيار IFRS4:

يوجد عدة نقاط اختلاف بين المعيارين المذكورين على اعتبار أن المعيار IFRS17 معياراً عالمياً يهدف إلى توحيد طريقة إعداد التقارير المالية للعقود التأمينية ليكون أكثر شفافية وقابلية للمقارنة عبر

الشركات والقطاعات المختلفة، بينما يعتبر المعيار IFRS4 معياراً مؤقتاً أعطى الشركات مرونة في تقييم عقود التأمين، وسمح باستخدام معايير محلية مختلفة، مما أدى إلى تباين في التقارير المالية.

1. نطاق التطبيق: يُطبق IFRS17 على جميع العقود التأمينية، بغض النظر عن نوعها أو طبيعتها، بينما المعيارIFRS4 لم يكن ملزمًا بمبادئ موحدة، مما أدى إلى تفاوت في كيفية عرض العقود التأمينية بين الشركات.
2. منهج القياس والتصنيف: يستند IFRS17 إلى ثلاث نماذج موحدة للقياس وهي: منهج النموذج العام الذي يستخدم لأغلب العقود، ومنهج الرسوم المتغيرة ويتم تطبيقه على عقود التأمين التي تحتوي ميزات المشاركة المباشرة، ومنهج تخصيص الأقساط وهو تبسيط للنموذج العام ويغطي عقود التأمين قصيرة الأجل. بينما كان القياس في المعيار IFRS4 مرن وسمح للشركات استخدام نماذج وأساليب متنوعة، مثل تقييم الالتزامات بالتكلفة أو القيمة السوقية.

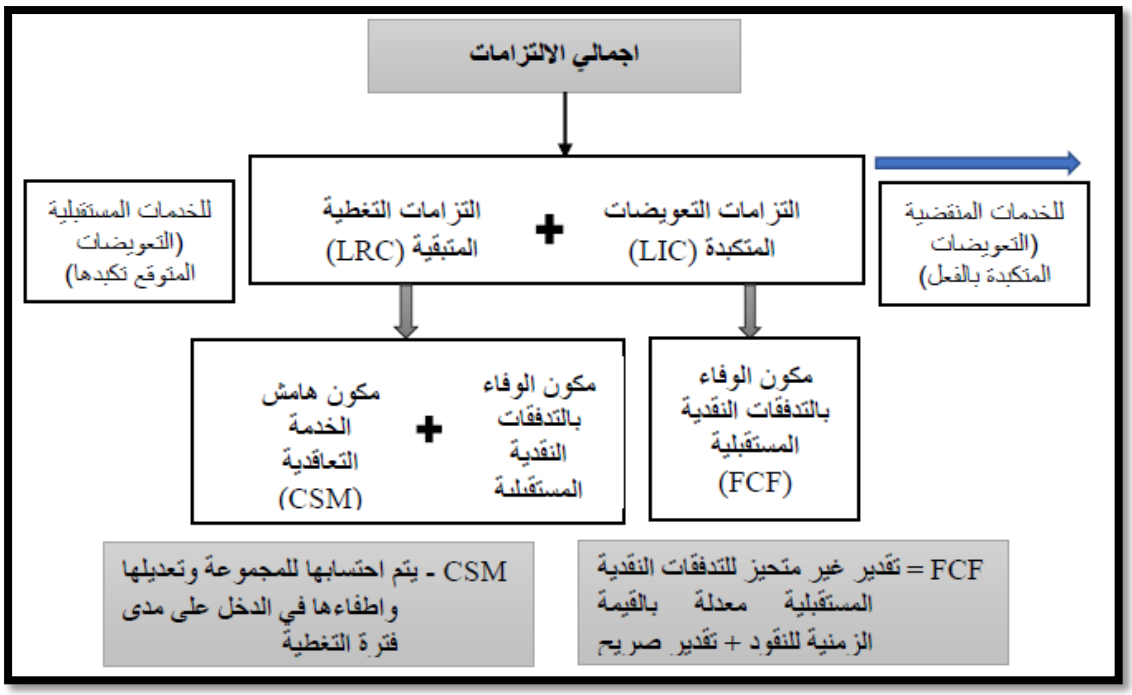
ويتكون منهج النموذج العام من أربعة عناصر مهمة لتقييم الالتزامات:

a. أفضل تقدير لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية
b. معدلات الخصم (تعديل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية).
c. هامش الخدمة التعاقدية وهو مكون يهدف الى الغاء الربح عند الاعتراف الأولي بعقود التأمين لتأجيل الاعتراف بالربح على مدى فترة تغطية العقد.
d. تعديل المخاطر غير المالية.

وفي هذا السياق يمكن توضيح منهجية المعيار في تقييم مجموعة عقود التأمين في ضوء النموذج العام من خلال الشكل رقم (2)

شكل رقم (2)

مكونات النموذج العام



المصدر MOODY'S Analytics, 2019

وفي ضوء الشكل السابق يمكن الإشارة إلى النموذج العام لقياس عقود التأمين من خلال المعادلة التالية:

$$CL = (NPVFCFs - RA) + CSM$$

حيث:

الجدول رقم (1) مصطلحات معادلة النموذج العام

CL	Contract Liabilities	التزامات مجموعة عقود التأمين.
NPVFCFs	Net Present Value of Future Cash Flows	صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. وهي ناتج جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية المرتبطة بتنفيذ عقد التأمين، وتقاس باستخدام أفضل الطرق والافتراضات المتوافقة مع أفضل التقديرات ومرجحة بتأثير الخصم بأسعار متسقة مع السوق للحصول على القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية.
RA	Risk Adjustment – Nonfinancial risks	تسوية للمخاطر غير المالية، وهو تعديل يسمح بتضمين مخاطر التأمين في عملية تسعير وبيع العقود.
CSM	Contractual Service Margin	هامش الخدمة التعاقدية أو مبلغ الأرباح المستقبلية على العقد التي لم يتم تحريرها بعد (الأرباح غير المحققة.)

(التلا، 2025، ص 13)

ويبين الجدول رقم (2) جوانب الاختلاف ما بين الطريقتين الإلزامية والاختيارية للمعيار IFRS17

أساس المقارنة	طريقة المنهج العام (إلزامية)	طريقة تخصيص الأقساط(اختيارية)
التدفقات النقدية الداخلة / اقساط	الاعتراف المبكر	الاعتراف المبكر
التدفقات النقدية الخارجة	اثبات كافة المصاريف الخاصة بالعقد والتي تتحملها شركة التأمين	اثبات المصروفات الخاصة بعمولة الوكلاء والمصاريف الإدارية فقط
المطلوبات	اثبات قيمة الالتزام للفترة المتبقية من العقد مضافا لها التزامات قيمة التعويض	اثبات قيمة الالتزام للفترة المتبقية فقط
المطالبات المستقبلية	يقوم بقياسها واثباتها في السجلات مسبقا"	لا يقيس المطالبات المستقبلية وانما يعتمد على إثباتها عند حصولها طالما لا تتجاوز مدة العقد سنة.

(اليونس،2022،ص 17)

3. عرض القوائم المالية: يتطلب المعيار IFRS17 فصل بين الأرباح التشغيلية والمنتجات التأمينية، أما المعيار IFRS4 لم يحدد كيف يجب عرض البيانات مما أدى إلى تباين في التقارير.

الجدول رقم (3) مقارنة بين المعيار IFRS4 والمعيار IFRS17

عنصر المقارنة	المعيار IFRS 4	المعيار IFRS 17	التفسير
هدف المعيار	كان معيارا انتقاليا مؤقتا صدر قبل اكتمال مشروع مجلس معايير المحاسبة حول عقود التامين سمح للشركات بالاستمرار في استخدام السياسات المحاسبية المحلية مما أدى إلى اختلافات كبيرة في التقارير بين الدول والشركات	يهدف الى تقديم نموذج موحد عالمي لقياس عقود التامين مما يعكس الواقع الاقتصادي للعقود يركز على اتساق الأفكار والشفافية وتحسن قابلية المقارنة بين شركات التامين	الهدف من المعيار IFRS17 هو انهاء الفجوة التي تركها المعيار IFRS4 عبر وضع إطار شامل لمعالجة التعقيد في التامين
نطاق التطبيق	يغطي عقود التامين وإعادة التأمين المصدرة أو المحتفظ بها لم يقدم ادوات دقيقة للتعامل مع عقود الاستثمار التي تشبه التأمين	يشمل عقود التامين –عقود اعادة تامين – عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية بشرط أن تكون الشركة أيضاً مصدرة لعقود التأمين	التوسع في المعيار IFRS17 يسد الفجوات المتعلقة بعقود التامين ويوحد طريقة عرضها
الاعتراف بالعقود التأمينية	لم يحدد أسس واضحة لتوقيت الاعتراف بعقود التأمين في القوائم	قام بوضع أسس محددة للاعتراف بالعقود الواقعة ضمن	المعيار IFRS17 يوحد المعالجات المحاسبية للعقود

	المالية، وترك المجال أمام الشركات لاستخدام المعيار الدولي IAS8 السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، أي عند وضع سياسة محاسبية تتعلق بالعقود	نطاقه ويوجد وجهتي نظر لذلك: 1- ينبغي الاعتراف بالعقد عند تحويل مخاطر مهمة إلى الشركة بغض النظر عن توقيت بدء التغطية. 2- ينبغي الاعتراف بالعقد عند أداء أحد الطرفين لالتزام عليه.	التأمينية
فصل المكونات غير التأمينية	لم يلزم الشركات بفصل أي التزام بتقديم خدمات غير تأمينية قابلة للتمييز بذاتها، ولكنه سمح للشركات بتغيير سياستها وتحويل الخدمات غير التأمينية عند تطبيق IFRS15	ألزم بفصل المكونات الغير تأمينية	المعيار IFRS17 يحسن جودة التقارير المالية وتوفير معلومات ملائمة عن الأداء التشغيلي للشركة من خلال التدفقات النقدية لهذه المكونات
اساس القياس	لم يحدد نموذج موحد للقياس يسمح باستخدام (اساس التكلفة التاريخية –اساليب اكتوارية محلية– القيمة الدفترية التقليدية)	يسمح بثلاث نماذج للقياس: النموذج العام (GMM) نموذج تخصيص الأقساط (PAA) نموذج المشاركة المباشرة (VEA) يعتمد النموذج العام على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مع ثلاثة عناصر رئيسية: الدفعات النقدية المتوقعة المستقبلية– تعديل للمخاطر– هامش الخدمة التعاقدي (CSM)	المعيار IFRS17 ضمن الاتساق عبر نموذج حديث قائم على التقديرات المستقبلية
معدل الخصم	ترك للشركات حرية استخدام أو عدم استخدام معدل خصم لتقييم أهمية مخاطر التأمين	ألزم الشركات باستخدام معدل خصم للعقود ضمن نطاقه يعكس القيمة الزمنية للعقود خصائص الدفعات النقدية مخاطر عدم السيولة	المعيار IFRS17 يجعل القياس أكثر واقعية ودقة ويساعد في تقييم الاصول والتزامات المتأثرة بتغيير معدلات الفائدة
معدل الخصم	معدل الخصم يستند إلى العائد المقدر على الأصول	معدل الخصم يستند إلى العائد المقدر على خصائص التدفقات النقدية	

الاعتراف بالإيراد	الايراد = الاقساط المكتسبة خلال الفترة لا يعكس بدقة الخدمات التأمينية المقدمة	الايراد يعترف به حسب الخدمات التأمينية المقدمة وليس حسب الاقساط الواردة يتم استهلاك (CSM) على مدى فترة تقديم الخدمة	يقدم المعيار IFRS17 تصوراً أكثر دقة لعمليات تقديم الخدمة التأمينية على عكس المعيار IFRS4 الذي كان يعترف بالأقساط كمبيعات
هامش الخدمة التعاقدي (CSM)	لا يوجد مفهوم لاحتسابه CSM ربحية العقد غالبا يعترف بها عند بداية التعاقد	يمثل الربحية غير المحققة لعقد التامين CSM يتم الاعتراف به تدريجيا خلال فترة تقديم الخدمة	المعيار IFRS17 يمنع الاعتراف الفوري بالربح ويضمن توزع الربحية بعدالة على فترة التغطية
قياس الالتزامات	اختلافات كبيرة بين الشركات في كيفية قياس الاحتياطات قد تؤدي الى تقدير قليل او كبير للالتزامات (المبالغة)	-يعتمد على نموذج موحد للقياس - يقيس الالتزامات بناء على التدفقات النقدية المستقبلية -يزيد من دقة الالتزامات ويمنع التحيز	هناك تحسن جوهري في موثوقية مقارنة نتائج شركات التامين حول العالم عند تطبيق المعيار IFRS17
التقلبات المحاسبية	تقلبات عالية وغير منطقية احيانا نتيجة اختلاف السياسات بين الشركات	يقلل التقلبات عبر النماذج الموحدة	المعيار IFRS17 يجعل النتائج المالية اكثر استقرارا و واقعية
الافصاحات	الافصاحات محدودة تركز فقط على المتطلبات الاساسية	إفصاحات واسعة تشمل تفاصيل CSM ارتباط المخاطر بالقياس توقعات التدفقات النقدية حساسية الافتراضات (التوقعات المستقبلية) تطور الربحية بمرور الوقت	الإفصاحات الجديدة في المعيار IFRS17 تحسن فهم المستثمر لعمل شركات التامين بشكل كبير
متطلبات التطبيق الانتقالي	مرن جدا يسمح بالاستمرار على الانظمة المحلية	يتطلب طرقا صارمة لإعداد الحساب عند الانتقال للتطبيق الكامل التطبيق بأثر رجعي معدل المنهجية العادلة	الانتقال الى المعيار IFRS17عملية معقدة لكنها ضرورية لتحقيق الاهداف الجديدة
الهدف العام من القياس	الامتثال المقبول دون اهتمام كبير بالتمثيل الاقتصادي	التمثيل الاقتصادي الدقيق والشفاف	المعيار IFRS17 يعكس توجها عالميا نحو القياس بالقيمة العادلة والشفافية في الاسواق

الجدول: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة المعيار

الخلاصة المعيار IFRS4 كان يمثل فترة انتقالية لم يعكس مفهوما موحدا لتقييم عقود التامين.

بينما المعيار IFRS17 أحدث نقلة نوعية عبر اعتماد مبدأ القيمة الاقتصادية الحالية ووجود هامش الخدمة التعاقدية وإعادة تعريف الإيراد وألزم الشركات بالافصاح المفصل بذلك اصبح تقرير شركات التامين اكثر دقة وموثوقية وقابلية للمقارنة.

1-3 المبحث الثالث: متطلبات و واقع إمكانية تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS17) في شركات التامين السورية

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على المتطلبات الأساسية لتطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) في شركات التأمين السورية. سيتم استكشاف الأبعاد المحاسبية، التشغيلية، التقنية، والبشرية اللازمة لضمان عملية انتقال سلسة وفعالة. كما سيتناول البحث التحديات المحتملة التي قد تواجه هذه الشركات في سعيها للامتثال للمعايير الدولية.

1-3-1 المتطلبات المحاسبية:

فصل مكونات عقود التأمين:

تنص الفقرات (10، 11، 12، 13) من معيار عقود التأمين (IFRS 17) على أن عقد التأمين قد يتضمن مكون أو أكثر ينتمي إلى نطاق معيار آخر، على سبيل المثال قد يتضمن العقد مكون استثماري أو مكون خدمة او كلاهما وبالتالي يتطلب من الشركة إجراء تحليل هذا العقد لتحديد ما اذا كان يحتوي على مكونات غير تأمينية ينبغي فصلها ومعالجتها وفقاً لمتطلبات معايير أخرى أم لا، لقد تطلب المعيار (IFRS 17) فصل ثلاث مكونات غير تأمينية من عقد التأمين حسب خصائصها ووفق مجموعة من الشروط لتتم معالجتها محاسبيا بشكل منفصل، ويهدف فصل مكونات عقود التأمين إلى القضاء على المشكلات المحاسبية التي تظهر بسبب تداخل مكونات العقود مما يحسن دقة وشفافية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وبالتالي امكانية مقارنة التقارير لمختلف الشركات والصناعات ويمكن تصنيفها كالتالي: (KMPG,2017,p19)

1- المشتقات الضمنية: عبارة عن أدوات مالية أو أي عقود أخرى تقع ضمن نطاق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 والذي يقابله المعيار المصري (رقم 26).

2- مكونات الاستثمار: المبالغ التي يتعين على شركة التأمين أو المؤمن الذي يصدر العقد أن يقوم بتسديده لحامل الوثيقة حتى لو لم يتحقق الحدث المؤمن منه.

3- تعهدات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تميزها بذاتها إلى حامل الوثيقة.

تجميع عقود التأمين:

أشار المعيار (IFRS17) في الفقرات (14، 16، 22) إلى أنه يتعين على الشركات المصدرة لعقد التأمين تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة محددة، ويُشترط أن تشمل كل مجموعة عقود التأمين تلك التي تم إصدارها خلال سنة واحدة فقط، ثم يتم تقسيم محفظة عقود التأمين إلى ثلاث مجموعات وهي: مجموعة عقود التأمين المحملة بالخسائر عند الاعتراف الأولي، ومجموعة عقود التأمين التي لا يُحتمل أن تصبح محملة بخسائر لاحقًا بشكل كبير، ومجموعة عقود التأمين المتبقية في المحفظة.

الاعتراف بعقود التأمين: (PWC,2017, p.12)

قدم معيار عقود التأمين (IFRS17) مبادئ موحدة للاعتراف بعقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه وبموجب هذا المعيار يتوجب على الشركة الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أقرب توقيت من التواريخ التالية: بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين، وتاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين، وفي حال عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدي محدد تعتبر الدفعة الأولى مستحقة فور استلامها، كما أعطى المعيار إذن بالاعتراف إذا كانت هناك وقائع تدل على وجود عقود تحمل خسائر، أو عندما تصبح مجموعة العقود ككل محملة بالخسائر.

أما بالنسبة للعائدات من عقود التأمين، يتم الاعتراف بها على مدار مدة العقد وليس عند إبرام العقد، ويتم ذلك عبر تخصيص مبلغ التأمين على الأقساط المستحقة خلال فترة التغطية.

أما الاعتراف الأولي للعقود يتم وفق إطار موحد يعتمد على فرز وتجميع العقود بناءً على أرباحها أو خسائرها المتوقعة، مع موانع من إجراء مقاصة بين الأرباح والخسائر عند الاعتراف. وتُستخدم المجاميع المحددة عند الاعتراف الأولي في إعداد البيانات والتقارير المالية، مع ضرورة عدم الاعتراف الفوري بالخسائر ضمن بيان الأرباح والخسائر، مع توزيع الأرباح المتوقعة خلال فترة التغطية.

قياس عقود التأمين:

تقدر أصول التأمين بالقيمة العادلة، والتي تعرف بأنها السعر الذي يمكن به بيع الأصل في السوق المفتوحة بين مشترٍ وبائع مستعدين. تشمل أصول التأمين أقساط التأمين المستحقة، والاحتياطيات الفنية، والأصول الأخرى المتعلقة بعقود التأمين، وفيما يلي المبادئ الأساسية في قياس عقود التأمين:

1. تقاس التزامات عقود التأمين المصدرة وفق نماذج القياس الثلاث استناداً إلى مكونات الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية ومكون هامش الخدمة التعاقدية وتعديل المخاطر ومعدل الخصم وهي:

1) نموذج القياس العام (General Measurement Model – GMM): هو النموذج الأساسي لقياس عقود التأمين (نموذج الكتل البنائية)، ويعتمد على المكونات التالية:

أ- تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (Future Cash Flows): تقدير جميع التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من العقود، مع الأخذ في الاعتبار العوامل المختلفة مثل المطالبات، الأقساط، والمصاريف الإدارية.

ب-تعديل المخاطر (Risk Adjustment – RA): تقدير للمخاطر غير المالية المرتبطة بالعقد، ويعكس التعويض الذي تطلبه الشركة عن تحمل عدم اليقين بشأن مقدار وتوقيت التدفقات النقدية.

ت-الهامش الربحي التعاقدي (Contractual Service Margin – CSM): الربح غير المكتسب الذي تتوقعه الشركة من تقديم خدمات التأمين خلال فترة التغطية. يتم الاعتراف به في الإيرادات على مدار فترة الخدمة.

ث- معدل الخصم (DR – Discount Rate) : يستخدم معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود ومخاطر التدفقات النقدية المستقبلية.

2) نموذج تخصيص الأقساط (Premium Allocation Approach – PAA): يسمح بتطبيق مبسط لبعض العقود، عادة ما تكون قصيرة الأجل (سنة أو أقل)، إذا كان يؤدي إلى نتيجة مشابهة للنموذج العام أو إذا كانت العقود قصيرة المدة جدًا.

3) نموذج الرسوم المتغيرة (Variable Fee Approach – VFA): يطبق على عقود التأمين ذات سمات المشاركة المباشرة، حيث تختلف مدفوعات حامل الوثيقة بناءً على أداء الأصول الأساسية، وتتشارك شركة التأمين في جزء كبير من أرباح هذه الأصول أو خسائرها.

متطلبات العرض:

متطلبات عرض التقارير وفقًا لمعيار IFRS 17 تتضمن مجموعة من الإرشادات والتوجيهات التي تهدف إلى زيادة الشفافية والمقارنة بين الشركات، وتشمل ما يلي:

1. عرض في قائمة المركز المالي: (شحاتة، 2019، ص 87)

– يتطلب المعيار أن تعرض الشركة في قائمة المركز المالي بشكل منفصل إجمالي كل من أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها وذلك لاختلاف طبيعتها عن العقود المصدرة.

– يجب فصل القيم الدفترية لكل من هذه المجموعات، وعدم إجراء مقاصة بينها، بما يساهم في تحسين جودة التقارير الماليّة ويزيد من قابليتها للمقارنة.

2. عرض في قائمة الأداء المالي: (النجار، 2019 ، ص 347)

– ينص معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 بالفقرة 83 على أنه ينبغي على الشركة عرض إيرادات التأمين(إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين)، مع مراعاة عرض الدخل أو

المصروفات عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن دخل أو مصروفات عقود التأمين المصدرة.

– يُطلب استبعاد مكونات الاستثمار من إيرادات التأمين، واعتماد طريقة تتماشى مع متطلبات IFRS15 لعرض إيرادات العقود بشكل واضح وموحد.

– تنص الفقرة 82 على عرض بنود منفصلة ضمن الأرباح أو الخسائر ومن بينها تكاليف التمويل، وبناء عليه فإنه ينبغي على الشركة أن تعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين بشكل منفصل عن نتيجة خدمات التأمين

– تغييرات جوهرية تشمل:

– الإيرادات: تحديد كيفية عرض إيرادات التأمين بشكل يتوافق مع IFRS 15، مع استبعاد مكونات الاستثمار.

– الموجودات: عرض عقود التأمين كموجودات تمثل حقوق الشركة في المقابل، مع التركيز على علاقة العقود بالفترة الزمنية.

– القيمة الزمنية للنقد: فصل عناصر الأرباح والخسائر المرتبطة بمصروفات التمويل، مع عرض الدخل الناتج عن الاستثمارات بشكل منفصل، ما يعزز القدرة على فهم العائدات وظروف السوق.

متطلبات الإفصاح:

– يهدف الإفصاح المنظم لمعلومات إيرادات التأمين إلى تزويد المستخدمين بفهم أعمق للعوامل التي تؤثر على تحقيق الإيرادات، والتوقيت المتوقع للاعتراف بها.

– يساهم الإفصاح عن المخاطر والاحتمالات المستقبلية للتدفقات النقدية في تحسين الموثوقية والمقارنة بين الشركات، ويساعد المستثمرين والمحللين على تقييم الأداء المستقبلي والربحية.

إن الإفصاح المنظم عن تحليل إيرادات التأمين المعترف بها عن الفترة، يساهم في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ذات قيمة تنبؤية وتحليلية، تساعدهم في تقييم أداء الشركات ومستقبلها المالي. كما يبرز أهمية الإفصاح المتعلقة بالمخاطر والتدفقات النقدية المستقبلية، لتعزيز موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية. بشكل عام، تتناول الفقرة السابقة النقاط الأساسية التي يركز عليها المعيار، وتقدم شرحاً واضحاً للأثر الذي سينتج عن تطبيقه على الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، معيار IFRS 17).

التحديات الحالية للقياس والإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين تتلخص فيما يلي: (Cummins & Weiss, 2009)

1. عدم تحديث البيانات المالية بشكل دوري: يعيق ذلك القدرة على تحديد القيمة الدقيقة للالتزامات والمخاطر الناتجة عن التغيرات الاقتصادية، مما يؤثر على دقة المعلومات المالية.

2. صعوبة اختبار الملاءة وقياس العقود طويلة الأجل: ينجم ذلك عن طول مدة العقود واحتوائها على مكونات استثمارية، الأمر الذي يجعل عمليات التقييم أكثر تعقيداً.

3. الاعتراف بالأرباح فور إصدار العقود ومعالجة تكاليف الاستحواذ كمصروفات فور تكبدها: هذا النهج قد لا يعكس بشكل دقيق الأداء الحقيقي للشركة على المدى الطويل.

4. التباين في معدلات الخصم وإدارة مكونات غير تأمينية: يسبب ذلك تفاوتاً في نتائج القياس والإفصاح ويعقد عملية التقييم المقارن.

5. تنوع السياسات المحاسبية: استخدام سياسات مختلفة لعقود التأمين يؤدي إلى صعوبة فهم نتائج القطاع المالي مقارنة بين الشركات والأطراف ذات العلاقة.

6. اختلاف أسس القياس وسياسات المحاسبة غير الموحدة: ينعكس ذلك على قياس الأصول والخصوم ويؤثر على دقة التقارير المالية.

7. عدم التصنيف الدقيق للمخصصات الفنية: يؤدي إلى فقدان الدقة في الحسابات الختامية وعدم التعبير السليم عن المركز المالي للشركة.

هذه التحديات تتطلب جهود لتحسين عمليات القياس والإفصاح، وتوحيد السياسات، وتحديث البيانات بشكل أكثر مرونة وفعالية لمواجهة تعقيدات قطاع التأمين.

1-3-2 المتطلبات التقنية لتطبيق IFRS17:

يتطلب تطبيق IFRS 17 في سوريا تحضيرات كبيرة وبنية تحتية تقنية قوية وقادرة على التعامل مع تعقيدات المعيار الجديد. و يعد تطبيقه نقلة نوعية تتطلب جهودًا مكثفة من شركات التأمين تشمل المتطلبات التقنية الرئيسية ما يلي:

أنظمة إدارة البيانات (Data Management Systems)

أ- تجميع البيانات: القدرة على تجميع بيانات دقيقة ومفصلة من مصادر متعددة (مثل أنظمة إدارة الوثائق، أنظمة المطالبات، أنظمة الاستثمار). يتطلب IFRS 17 بيانات أكثر تفصيلاً ودقة بكثير مما هو مطلوب حالياً.(Deloitte,2021,p45-47)

ب- جودة البيانات وتنقيتها: ضمان جودة البيانات وتنظيفها والتأكد من اتساقها لتجنب الأخطاء في الحسابات والتقارير.(PwC,2022,p12-14)

ت-تخزين البيانات: القدرة على تخزين كميات هائلة من البيانات التفصيلية اللازمة للقياس والإفصاح. (EY, 2023,p12-14)

أدوات النمذجة الاكتوارية (Actuarial Modelling Tools):

أ- برامج اكتوارية متقدمة: القدرة على تشغيل نماذج اكتوارية معقدة لحساب التدفقات النقدية المستقبلية، وتعديلات المخاطر، والهامش الربحي التعاقدي (CSM) . (Milliman,2022,p50-52)

ب- قدرات المحاكاة والسيناريوهات: القدرة على إجراء تحليلات حساسية وسيناريوهات مختلفة لتقييم تأثير الافتراضات المتغيرة على القياسات المحاسبية.(KPMG,2021,p23-25)

أنظمة المحاسبة والتقارير (Accounting and Reporting Systems):

أ- نظام فرعي (Sub-ledger) خاص بـ IFRS 17: الحاجة إلى نظام فرعي متخصص قادر على معالجة قياسات IFRS 17 المعقدة وربطها بنظام دفتر الأستاذ العام. IFRS 17 (IFRS Foundation, 2023,p80-82)

ب- أتمتة العمليات الحسابية: أتمتة العمليات الحسابية المعقدة لتجنب الأخطاء اليدوية وتسريع عملية إعداد التقارير.(CFA Institute,2022,p60-62)

ت- إعداد التقارير والإفصاحات: القدرة على إنشاء التقارير المالية والإفصاحات المطلوبة بموجب IFRS 17 بشكل آلي وفعال.(Deloitte,2023,p78-80)

التكامل بين الأنظمة (System Integration):

أ- ضمان التكامل السلس بين أنظمة إدارة البيانات، والأدوات الاكتوارية، وأنظمة المحاسبة، لضمان تدفق المعلومات بشكل صحيح ودقيق.(pwc,2022,p30-32)

الأمن السيبراني والبنية التحتية (Cybersecurity and Infrastructure):

أ- تأمين الأنظمة والبيانات الحساسة المتعلقة بعقود التأمين.(KPMG,2023,p15-17)

ب- توفير بنية تحتية قوية وموثوقة لدعم العمليات الحسابية الكبيرة وتخزين البيانات(EY,2023,p40-42)

1-3-3 المتطلبات القانونية والتنظيمية:

يتطلب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 17) "عقود التأمين" تحولًا كبيرًا في المحاسبة لشركات التأمين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك سوريا. يهدف هذا المعيار إلى توفير أساس موحد للمحاسبة عن جميع أنواع عقود التأمين، بما يعزز من قابلية التقارير المالية للمقارنة والشفافية.

الإطار القانوني العام للتأمين في سورية:

تتولى هيئة الإشراف على التأمين السورية (SISC) تنظيم قطاع التأمين وإعادة التأمين في سورية والإشراف عليه، وتبذل الهيئة جهود مكثفة لمتابعة تطبيق المعيار 17 في شركات التأمين السورية حيث قامت بإصدار تعاميم أحدها يتضمن دليل إرشادي للتطبيق رقم 985 تاريخ 2024/9/16 و تعميم رقم 1032 تاريخ 2024/9/26 يتضمن تعليمات استبدال سياساتها المحاسبية بأخرى متوافقة مع المعيار IFRS17 كما يتضمن شرح مفصل لخطوات تطبيق المعيار وكيفية اختيار أهلية تطبيق المناهج المعتمدة في القياس، وكيفية احتساب المخصصات اللازمة.

تستند قوانين وأنظمة قطاع التأمين في سوريا إلى المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005 وتوجيهاته التنفيذية، بالإضافة إلى قرارات أخرى مثل القرار رقم MA/100/53 لعام 2006 بشأن إعادة التأمين. يتطلب تشغيل أي شركة تأمين في سوريا الحصول على ترخيص مسبق من هيئة الإشراف على التأمين.

لعل تطبيق IFRS 17 سيؤثر على البيانات المالية لشركات التأمين في سوريا، لا سيما فيما يتعلق بطريقة احتساب الاحتياطيات الفنية وتغيير طريقة قياس وعرض بنود القوائم المالية. ويهدف المعيار إلى تحسين موثوقية البيانات المالية لشركات التأمين، وتوفير معلومات أكثر فائدة للمستثمرين والمحللين.

يمثل IFRS 17 تغييرًا جذريًا في كيفية قياس عقود التأمين والمحاسبة عنها مقارنة بالمعيار السابق IFRS 4. ويتطلب المعيار الجديد تحديثًا مستمرًا لقيم التزامات التأمين باستخدام القيم الجارية بدلاً من التكلفة التاريخية، مما يؤثر بشكل مباشر على احتساب الاحتياطيات الفنية. كما يتطلب IFRS 17 إفصاحات واسعة حول عقود التأمين، مما يعزز الشفافية ويوفر رؤى أكبر حول الجوانب الاقتصادية لأنشطة التأمين. وستتغير مؤشرات الأداء الرئيسية لشركات التأمين مع تطبيق IFRS 17. كما يتطلب تطبيق المعيار استثمارًا في أنظمة وعمليات جديدة لضمان الامتثال. ويتطلب التغيير تنسيقًا فوريًا مع عدة أطراف، بما في ذلك الهيئات التنظيمية والجهات المعنية الأخرى.

1-3-4 متطلبات الكوادر البشرية:(IASB- IFRS 17 Insurance Contracts)

يتطلب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 17) لعقود التأمين في سوريا تحضيرًا مكثفًا للكوادر البشرية في شركات التأمين، نظرًا للطبيعة المعقدة لهذا المعيار وتأثيره الجوهري على العمليات المحاسبية والمالية. يمكن تلخيص المتطلبات الأساسية للكوادر البشرية فيما يلي:

1. الخبرات المتخصصة:

أ- خبراء الاكتوارية (Actuaries): يعدون حجر الزاوية في تطبيق IFRS 17. فالمعيار يتطلب تقديرات دقيقة للتدفقات النقدية المستقبلية والمخاطر غير المالية المرتبطة بوثائق التأمين، وهو ما يتطلب خبرة اكتوارية عالية. سيحتاجون إلى فهم عميق لنمذجة المخاطر وتعديلات المخاطر (Risk Adjustment) وهامش الخدمة التعاقدية (Contractual Service Margin – CSM).

ب- المحاسبون والماليون: يجب أن يكون لديهم فهم شامل للمبادئ الجديدة للقياس والعرض والإفصاح لعقود التأمين وفقًا لـ IFRS 17. هذا يشمل طرق احتساب الاحتياطيات الفنية الجديدة، وتغييرات عرض بنود القوائم المالية، وكيفية التعامل مع مكونات الاستثمار في عقود التأمين.

ت- متخصصو إدارة المخاطر: يلعبون دورًا مهمًا في تحديد وقياس وإدارة المخاطر المرتبطة بعقود التأمين، والتي تؤثر بشكل مباشر على تطبيق IFRS 17، خاصة فيما يتعلق بتعديلات المخاطر.

ث- متخصصو تكنولوجيا المعلومات: سيلزم وجود خبراء في تكنولوجيا المعلومات لدعم تنفيذ الأنظمة والبرامج الجديدة التي ستكون ضرورية لمعالجة البيانات المعقدة المطلوبة بموجب IFRS 17، وإدارة البيانات المتعلقة بعقود التأمين، وأتمتة العمليات الحسابية المعقدة.

2. **التدريب والتطوير المستمر:**

أ- برامج تدريبية مكثفة: يجب تصميم وتقديم برامج تدريبية متخصصة ومكثفة لجميع الأقسام المعنية (المالية، الاكتوارية، تكنولوجيا المعلومات، إدارة المخاطر، وحتى الإدارة العليا) حول مفاهيم ومتطلبات IFRS 17.

ب- ورش عمل تطبيقية: تنظيم ورش عمل تطبيقية لمساعدة الموظفين على فهم كيفية تطبيق المعيار عمليًا على عقود التأمين المختلفة.

ت- التعاون مع خبراء خارجيين: قد تحتاج شركات التأمين السورية إلى الاستعانة بخبراء خارجيين متخصصين في IFRS 17 لتقديم الاستشارات والتدريب، خاصة في المراحل الأولى من التطبيق. وقد بدأت بعض الشركات السورية بالفعل في التعاقد مع شركات استشارية في هذا المجال.

ث- التدريب على الأنظمة الجديدة: توفير تدريب مكثف على الأنظمة والبرامج التكنولوجية الجديدة التي سيتم استخدامها لتطبيق المعيار.

3. **المهارات الإضافية:**

أ- القدرة على التحليل المالي المعمق: حيث يتطلب المعيار تحليلاً أعمق للبيانات المالية وتأثير عقود التأمين على الأداء المالي للمنظمة.

ب- مهارات التواصل: القدرة على شرح التغيرات وتعقيدات المعيار لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين (مثل المستثمرين والمحللين).

ت- القدرة على التكيف: يجب أن تكون الكوادر قادرة على التكيف مع التغيرات الجذرية في العمليات المحاسبية والمالية التي سيحدثها المعيار.

1-3-5 مصفوفة إنجاز تطبيق المعيار IFRS17 في شركة المتحدة للتأمين:

تناولت الدراسة القيام بمقابلة موظفي شركة المتحدة للتأمين والحصول على إجابات أسئلة متنوعة لمعرفة نسبة الإنجاز المتعلقة بمحاور الدراسة، وتم الوصل أن متوسط إجابات الموظفين لنسبة إنجاز تطبيق المعيار IFRS17 تبلغ في شركة المتحدة للتأمين 60% وتقع ضمن التقييم المتوسط المقبول.

تم التعامل مع شركة مزودة لخدمة تطبيق المعيار IFRS17 لديها محرك موائمة يتم تحويل البيانات من خلاله وفق المتطلبات الجديدة مباشرة وبانتظار التأكد من جاهزية البنية التحتية التقنية في الشركة لتنصيب محرك الموائمة بعد تهيئتها وتجربته من قبل الشركة المتعامل معها.

مما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الرابعة: هناك معوقات تشريعية وتنظيمية ورقابية وتقنية تؤثر سلباً في إمكانية التطبيق.

أسس التقييم:

النسبة	التقييم
91-100%	ممتاز
81-90%	جيد جداً
71-80%	جيد
60-70%	متوسط
أقل من 60%	ضعيف

مصفوفة الجاهزية لتطبيق المعيار IFRS17				
المحور	العنصر الرئيسي	النشاط المطلوب	الإنجاز الفعلي	نسبة الإنجاز
المحورالمحاسبي	تحديد نطاق العقود	تحديد العقود التي تقع ضمن نطاق المعيار17 واستبعاد غيرها		100%
	تحديد نموذج القياس (GMM-PAA-VEA)	تصنيف مجموعات العقود وتطبيق النموذج المناسب		100%
	إعداد البيانات المحاسبية الجديدة	صياغة سياسة الاعتراف بالإيراد والقياس		100%
	احتساب التدفقات النقدية وCSM هامش الخدمة التعاقدية	إعداد نموذج احتساب التدفقات النقدية وهامش الخدمة التعاقدية		100%
	إعداد الإفصاحات المالية	تطوير تقارير الإفصاح حسب المعيار17		100%
المحور التقني	تكامل الأنظمة	الربط بين أنظمة التأمين والاكتوارية والمحاسبة	تم التعامل مع شركة لتجهيز تطبيق المعيار 17 عن طريق محرك موائمة	100%
	إنشاء قاعدة بيانات مركزية	تطوير قاعدة البيانات (ware home Data) لجمع البيانات التاريخية		100%
	اختيار وتنفيذ محرك حسابي (Calculation Engine)	تثبيت واختبار نظام محاسبي متخصص		0%
	أدوات التقارير والتحليل	تصميم لوحات تقارير للإدارة والإفصاح الخارجي		100%
	أمن المعلومات وحوكمة البيانات	إعداد ضوابط لحماية البيانات وإدارتها	لم يتم تنصيب محرك الموائمة بعد	0%
المحور التنظيمي والرقابي	التوافق مع الجهات الرقابية	إعداد تقارير التحول والتقارير الدورية المطلوبة		0%
	إعداد تقارير التحول	توضيح الأثر المالي للتطبيق الأولي		0%
	تقرير الاكتواري المعتمد	اعتماد الافتراضات والنماذج من خبير اكتواري مرخص		0%
	التدقيق الداخلي والخارجي	مراجعة العمليات والبيانات للتأكد من الالتزام		0%
	الحوكمة والرقابة الداخلية	وضع ضوابط داخلية لتدفق البيانات والتحقق منها		0%
محور الموارد البشرية	تشكيل فرق عمل متعددة التخصصات	فرق من المحاسبة والاكتواريين والمعلوماتية والمالية		100%
	التدريب والتأهيل	تدريب العاملين على المعيار 17 والنظم الجديدة		100%
	خطة إدارة التغيير	التواصل الداخلي لشرح التغييرات وأثرها		100%
	توظيف الخبرات/الاستعانة بمصادر خارجية	استقطاب مستشارين اكتواريين أو محاسبين متخصصين		100%
	إدارة المشاريع والحوكمة	إنشاء لجنة إشراف ومتابعة للمشروع		0%
متوسط إجابات المصفوفة				60%

رأي الباحثة: في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم الاستقرار، قد يكون تبني معيار عالمي موحد مثل IFRS17 تحديًا للشركات السورية، خاصة تلك التي تعتمد على ممارسات محاسبية محلية مرنة. IFRS 4 بمنهجه المرن قد سمح للشركات بالتكيف مع الظروف الخاصة، بينما IFRS 17 سيتطلب استثمارات في الأنظمة والتدريب لتلبية المتطلبات الجديدة للشفافية والمقارنة، وهو ما قد يكون صعبًا في بيئة تعاني من نقص الموارد والخبرات.

كما أن التنوع في العقود التأمينية في سورية سيتطلب من الشركات التي تتبنى IFRS 17 تطبيق مبادئ موحدة لجميع هذه العقود، مما قد يزيد من التعقيد المحاسبي. في المقابل، IFRS 4 سمح للشركات بالتعامل مع كل نوع من العقود بشكل مختلف بما يتناسب مع طبيعته، وهو ما قد يكون أكثر ملاءمة لبيئة ذات بنية تحتية محاسبية وتكنولوجية محدودة.

وأن فرض نماذج قياس موحدة بموجب IFRS 17 قد يكون صعب التطبيق في سوريا بسبب نقص البيانات الموثوقة والتقلبات الاقتصادية التي تؤثر على تقديرات التدفقات النقدية والقيم السوقية. مرونة IFRS 4 في استخدام التكلفة أو القيمة السوقية قد أعطت الشركات القدرة على التكيف مع نقص البيانات أو التقلبات الكبيرة في الأسعار.

كما أن فصل الأرباح التشغيلية عن المنتجات التأمينية في IFRS 17 سيوفر شفافية أكبر حول أداء الشركات التأمينية، وهو أمر قد يكون مهمًا للمستثمرين وأصحاب المصلحة المحليين والدوليين (إن وجدوا). ومع ذلك، قد يتطلب هذا الفصل أنظمة محاسبية أكثر تعقيدًا وتفصيلاً، مما يشكل تحديًا للشركات السورية.

كذلك تحديد معدل خصم يستند إلى خصائص التدفقات النقدية بموجب IFRS 17 يتطلب تقديرات دقيقة للتدفقات النقدية المستقبلية، وهو أمر صعب في بيئة اقتصادية غير مستقرة مثل سوريا. التقلبات في أسعار الفائدة والتضخم ونقص السيولة قد تجعل هذه التقديرات غير موثوقة. المرونة في IFRS 4 باستخدام العائد المقدر على الأصول قد تكون أكثر عملية في هذه الظروف.

وأن فصل المكونات غير التأمينية بموجب IFRS 17 سيوفر صورة أوضح عن الأداء التشغيلي للشركة التأمينية، وهو أمر مهم لاتخاذ القرارات. ومع ذلك، قد يكون هذا التغيير صعب التطبيق على الشركات التي لم تكن تفصل هذه المكونات سابقًا، ويتطلب تحديثًا للأنظمة المحاسبية وتحليلًا دقيقًا للعقود لتحديد المكونات غير التأمينية.

الفصل الثاني: الأثر المتوقع لتطبيق المعيار IFRS17 على الملاءة المالية لشركات التأمين

2-1 المبحث الأول: ماهية الملاءة المالية لشركات التامين السورية

2-1-1 مفهوم الملاءة المالية:

في بيئة تمتلئ بالمخاطر التي تهدد استقرار شركات التأمين، تعمل هذه الشركات لتحقيق أهدافها وضمان استمراريتها، لأن نجاح أي شركة يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة مركزها المالي فكلما كانت قدرة الشركة على تلبية التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل قوية، زادت ثقة العملاء والمستثمرين بها في مختلف محافظ التأمين وتحقيق رضاهم المستمر من خلال تقديم الخدمات التأمينية المميزة لضمان ولائهم. كما أن كفاءة المركز المالي لأي منظمة تضمن أنها تملك الموارد الكافية لتغطية المطالبات والنفقات، وبالتالي تبقى قادرة على المنافسة والبقاء في سوق العمل (Afonso, 2023, P 642).

تعني الملاءة المالية قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، وجعل نتائج عمليات التأمين مستقرة، وقابلة للتوقع. (بشماني، 2023، ص 306) وتتعلق الملاءة المالية في شركات التأمين أو إعادة التأمين بمقدرتها على الوفاء بجميع التزاماتها عند المطالبة بها، وتشمل هذه القدرة على دفع مبالغ التعويضات الكبيرة بسرعة ودون أن يتسبب ذلك في تعثر الشركة أو توقفها عن العمل أو إشهار إفلاسها، كما أن الملاءة تعكس القوة المالية ومتانة المركز المالي للشركة (Horobet et al, 2021, p 536).

كما تعني الملاءة المالية احتفاظ الشركة على مقابل التزاماتها وفقا لتواريخ استحقاقها حيث أن بعض الالتزامات تنتج عن العمليات الحالية وسيتم تسويتها بعد عدة سنوات في المستقبل مما يؤكد أهمية توفر السيولة باستمرار ووجود احتياطات كافية لمواجهة الخسائر المحتملة إلى جانب اعتماد معدلات تسعير مناسبة تضمن استدامة المركز المالي للشركة على المدى الطويل. (Firli, 2021, p 229)

كما تمثل القدرة المالية لشركة التأمين على سداد التزاماتها اتجاه حملة الوثائق في مواعيدها المقررة ويعبر عنها بالفرق بين الأصول والخصوم في الميزانية المجمعة لشركات التأمين بعد أخذ عمليات إعادة التأمين في الاعتبار. (Yenni et al,2021, p 17)

مما سبق فإن الملاءة المالية للشركة تعني قوة ومتانة مركزها المالي، وبذلك يمكن القول بأن شركة التأمين ليست في حالة عسر مالي في سنة ما وما زادت الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عما تدفعه الشركة من مطالبات ومصروفات.

2-1-2 أهمية الملاءة المالية:

يعتبر المركز المالي القوي لشركة التأمين من العوامل الأساسية التي تحفز المؤمن لهم على الاكتتاب لديها وضمان الحصول على التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه. وتعزز قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه حملة الوثائق التأمينية في الوقت المحدد مما يدعم الثقة مع العملاء، ويعكس قوتها في المحافظة على حصتها السوقية أو زيادتها ومؤشر للقوة المالية والربحية (بشماني، 2023، ص 306)

كما تعتبر حماية مصالح العملاء والمستثمرين ومختلف الأطراف المعنية من الأهداف الأساسية لجهات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين، بالإضافة إلى مؤسسات التقييم العالمية. وتحرص هذه الجهات على ضمان أن تكون شركات التأمين مستقرة ماليًا وقادرة على الوفاء بالتزاماتها، ولتحقيق ذلك تقوم بتحديث وتطوير الأساليب والمعايير التي تستخدم في تقييم مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين. يشمل ذلك اعتماد نماذج تقييم حديثة، ومراقبة الأداء المالي بشكل دوري، وتطبيق معايير الشفافية والحوكمة، بما يضمن تحقيق مستوى عالٍ من الأمان المالي، ويعزز الثقة في السوق ويحفز النمو المستدام لشركات التأمين. (الخولي وآخرون، 2021، ص 163)

وتعد الملاءة المالية لشركات التأمين مهمة جداً لكل من هيئات الإشراف والرقابة على التأمين، وإدارة الشركة نفسها، فالأموال التي تديرها شركات التأمين غالبًا تخص حملة الوثائق، ومن الضروري حماية حقوقهم من الخسائر التي قد تنتج عن أوجه العسر المالي للشركة. لذلك تتخذ جهات الرقابة إجراءات عدة لضمان الاستقرار المالي للشركات، منها فرض حد أدنى لرأس المال والاحتياطيات، وكذلك وضع ضوابط لاستثمارات شركات التأمين إضافة إلى إجراء الفحص الدوري لحساباتها وتقاريرها المالية، وتعد قوة ومتانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف التالية: (بشماني، 2023، ص 306)

1- حاملو وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وفقاً لوثيقة التأمين.

2- المستثمرون أو حاملو الأسهم يهتمون بأن تحتفظ الأسهم بقيمتها، أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة.

3- الموظفون في الشركة يهمهم استمرارية الشركة وقوة مركزها المالي لضمان استمرار عملهم وتطويره. (Sakouvogui, 2020, p886)

4- الإدارة العليا: تعتبر متانة المركز المالي من أولوياتها، لأنها تؤثر على سمعة الشركة وفرصها المستقبلية، بالإضافة إلى استقرار وظيفتهم.

5- الحكومة كجهة مشرفة على الهيئات الاقتصادية في الدولة يهمها أن تعمل شركات التأمين بسلاسة في سوق التأمين، وسوف تتأثر بما يصيب الأفراد نتيجة عدم قدرة شركة من شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها مما يؤثر على الاقتصاد بشكل عام.

مما سبق توفر الملاءة المالية الشعور بالأمان والاستقرار، وتساعد الملاءة المالية على تحقيق الأهداف طويلة الأجل، وتمنح الملاءة المالية الشركة الاستقلال المالي واتخاذ القرارات المالية بحرية دون تدخل، وتساعد الملاءة المالية على تجاوز الأزمات المالية المفاجئة.

يشهد سوق التأمين السوري تزايدًا ملحوظًا في الاهتمام بالملاءة المالية للشركات، وذلك نتيجة للتحولات الجذرية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية. تؤثر هذه التغيرات، لاسيما تذبذب القوة الشرائية واضطراب أعمال الشركات، بشكل مباشر على استقرار وثبات شركات التأمين، مما يستدعي إلزام الشركات بالتدرج بالإفصاح والشفافية ويساعد هذا التدرج الشركات على تبني إجراءات ومعايير محاسبية تضمن الشفافية والقدرة على تحمل المخاطر. في هذا السياق، يبرز المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 17) كأداة حيوية لتعزيز الإفصاح عن الأدوات المالية وتوفير معلومات شاملة حول مخاطرها. مما يوفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات أفضل وأكثر شمولاً حول حجم ونطاق المخاطر المرتبطة بهذه الأدوات. ويُعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 17) خطوة حاسمة لتعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين في بيئة الأعمال السورية المتقلبة. فهو يوفر إطارًا شاملاً للإفصاح عن المخاطر المالية، مما يعزز الشفافية، ويدعم اتخاذ القرارات السليمة، ويساهم في استقرار ونمو قطاع التأمين ككل.

2-1-3 القواعد الخاصة بالملاءة المالية:

القواعد الخاصة بالملاءة المالية لشركات التأمين تتضمن ثلاثة أسس رئيسية هي: (قندوز، 2015، ص 37)

1- القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية، تُعنى هذه القاعدة بتحديد وتقييم المخصصات التي تتعلق بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية المميزة لها. يتم تكوين هذه المخصصات بواسطة الشركات التي تمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين، وتشمل المبالغ المالية التي تُحتجز من الإيرادات في نهاية السنة لمواجهة الخسائر والالتزامات المستقبلية ذات الصلة بالنشاط الفني لشركات التأمين التعاوني. وفي سورية تلزم شركات التأمين بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمواجهة التزاماتها، ويتم تقدير هذه المخصصات بناءً على معايير فنية واكتوارية.

ومن أهم المخصصات الفنية التي تُكوّنها شركات التأمين في سوريا: مخصص الأخطار السارية: لمواجهة الأخطار التي لم تنتهِ مدة تغطيتها التأمينية، مخصص التعويضات تحت التسوية: للتعويضات التي تم الإبلاغ عنها ولم يتم تسويتها بعد، مخصص الحوادث التي وقعت ولم يُبلغ عنها (IBNR): لمواجهة التعويضات المحتملة عن حوادث وقعت ولكن لم يتم إبلاغ الشركة بها بعد، المخصص الحسابي لتأمينات الحياة: ويتم تقديره بواسطة الخبير الاكتواري، وتُقدم الشركات تقارير سنوية للهيئة تتضمن تفاصيل المخصصات الفنية مصادقة من رئيس مجلس الإدارة وشهادة من الخبير الاكتواري ومدقق الحسابات.

2- القواعد الخاصة بتمثيل تغطية المخصصات الفنية تتعلق هذه القاعدة بكيفية اختيار الأصول المناسبة لتغطية المخصصات الفنية. حيث يمكن أن تُغطى هذه المخصصات بالنقدية الموجودة في الصندوق أو لدى البنوك، أو بذمم عمليات التأمين مثل الذمم على العملاء، بالإضافة إلى الاستثمارات المختلفة مثل الودائع لأجل، القيم المنقولة، والاستثمارات العقارية، والقروض برهن، وتكوين صناديق استثمار في الأسواق المالية، ويُراعى خلال عملية الاستثمار عوامل السيولة، والضمان، والعائد المردود.

وفي سوريا، يُسمح للشركات باستثمار جزء من الأموال المقابلة للاحتياطيات الفنية (75%)، بينما يُلزم بإيداع نسبة (25%) من الاحتياطيات الفنية في الحساب تحت الطلب أو ودائع قصيرة الأجل لدى المصارف. وتُراعى في عملية الاستثمار عوامل السيولة والضمان والعائد المردود، وتُحدد الحدود المسموح بها للموجودات التي تؤخذ في الاعتبار عند حساب الملاءة المالية. على سبيل المثال، هناك قيود على نسبة الودائع النقدية وحسابات التوفير وشهادات الادخار من الاحتياطيات الفنية، وكذلك قيود على الإيداعات لدى كل مصرف.

3- القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة تطلب هذه القاعدة تخصيص مبلغ معين من الدخل الإضافي للشركة، وهو خالٍ من الالتزامات، ليكون بمثابة هامش حماية لضمان الملاءة الماليّة. يُستخدم هذا الهامش لتغطية عدة مخاطر، أهمها: (Sakouvogui, 2020, p886)

أ- عدم التقدير الصحيح أو التمثيل الجيد للمخصصات الفنية.

ب- التقلبات غير المتوقعة في حجم الكوارث والأخطار.

ت- انخفاض قيمة الأصول أو عوائدها نتيجة الأزمات المالية.

ث- الخلل في النتائج الصافية للشركة بسبب التسعير غير الصحيح للمنتجات.

تُلزم شركات التأمين في سوريا بالاحتفاظ بهامش ملاءة يضمن أن تزيد قيمة موجودات الشركة على مجموع التزاماتها. حيث أصدرت هيئة الإشراف على التأمين في سوريا قرارات وأنظمة تحدد نظام الملاءة، بما في ذلك مؤشرات الملاءة وكيفية احتسابها. يتكون رأس المال المتوفر الذي يشكل جزءًا من هامش الملاءة من رأس المال الأساسي والإضافي للشركة. ويُستخدم هامش الملاءة لتغطية المخاطر المختلفة، وتهدف هذه القواعد في سوريا، كما هو الحال في معظم دول العالم، إلى حماية حقوق حملة الوثائق وضمان قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، والحفاظ على استقرار سوق التأمين.

2-1-4 العوامل المؤثرة في الملاءة المالية:

تتداخل وتتفاعل العديد من العوامل لتؤثر في الملاءة المالية للشركة، وتحدد المستوى الذي يتعين على شركة التأمين تأمينه لضمان استقرارها وتعزيز مكانتها ومصداقيتها في السوق. يمكن تلخيص هذه العوامل كما يلي: (دحامنة، 2020، ص 25)

1- عوامل قانونية:

تختلف توجهات الأنظمة السياسية الحاكمة فيما يخص التشريعات والقوانين التي تصدرها السلطات المعنية، ويكون لذلك أثر كبير على إدارة شركات التأمين. من بين الأدوار الرئيسية لهذه التشريعات: تحديد الحد الأدنى لرأس المال، ضمانات رأس المال حيث يُعد رأس المال ضمانة إضافية للاحتياطات الفنية، متطلبات احتياطية لرأس المال، تطوير بيئة تنظيمية قوية. تعتبر التشريعات المنبثقة من الأنظمة السياسية عاملاً أساسياً لضمان إدارة سليمة لشركات التأمين، ولحماية مصالح المساهمين والعملاء على حد سواء.

في سوريا، تلعب التشريعات الصادرة عن الجهات الحكومية دورًا حاسمًا. يوجد محاولات لتطوير الإطار القانوني لقطاع التأمين بما يتماشى مع المعايير الدولية، مثل تحديد الحد الأدنى لرأس المال ومتطلبات الاحتياطيات. ومع ذلك، فإن البيئة التشريعية في سوريا غالبًا ما تتسم بالتغيرات التي قد لا تكون دائمًا مواكبة للتطورات السريعة في صناعة التأمين العالمية، وقد تكون هناك تحديات في تطبيق بعض المعايير بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية. على سبيل المثال، قد تؤثر التعديلات في قوانين الشركات أو الضرائب بشكل مباشر على قدرة شركات التأمين على بناء الاحتياطيات الرأسمالية الكافية أو تحقيق الأرباح المرجوة.

2- عوامل سياسية:

تتمثل بالتغيرات في الاتجاهات السياسية الحاكمة وأخطار الحروب والحروب الأهلية حيث يمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى اضطرابات وعدم استقرار يؤثر على استمرارية وجود شركة التأمين وعملياتها.

وتُعد العوامل السياسية من أهم التحديات التي تواجه شركات التأمين في سوريا. سنوات الأزمة أدت إلى اضطرابات واسعة النطاق، بما في ذلك أخطار الحروب والنزاعات الداخلية التي تسببت في دمار كبير للبنية التحتية والممتلكات، ونزوح أعداد هائلة من السكان. هذا الوضع أثر بشكل مباشر على

استمرارية عمليات شركات التأمين، حيث زادت المطالبات بشكل غير مسبوق، وتقلصت القدرة على تحصيل الأقساط، وتوقفت العديد من الأنشطة الاقتصادية. كما أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا تحد من قدرة الشركات على إعادة التأمين عالميًا أو الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، مما يزيد من تعرضها للمخاطر.

3- عوامل اجتماعية:

تتمثل في زيادة قيمة الحياة البشرية حيث يُعامل الإنسان كضحية أو كمصدر لخسائر وأضرار. هذا يظهر بشكل واضح في تأثير التأمينات المتعلقة بالمرض، والاستشفاء، والمسؤوليات القانونية بأنواعها، مما يضيف عوامل مخاطر جديدة ويؤثر على خطط التسعير والاحتياطيات.

وقد تأثرت القيمة الاجتماعية للحياة البشرية بشكل كبير في سوريا جراء الأزمة. زادت حالات الوفاة والإصابات والعجز، مما أثر على مطالبات التأمين المتعلقة بالمرض، والاستشفاء، والمسؤوليات القانونية. كما أن الهجرة الكبيرة للسكان أدت إلى تغيرات ديموغرافية تؤثر على قاعدة عملاء شركات التأمين. علاوة على ذلك، قد يؤدي تدهور الخدمات الصحية والبنية التحتية إلى زيادة تكلفة العلاج، وبالتالي زيادة مطالبات التأمين الصحي، مما يضيف ضغوطًا على خطط التسعير والاحتياطيات.

4- عوامل اقتصادية:

تشمل الاتجاهات التضخمية التي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى فرض ضرائب جديدة وقيود على حركة الأموال، مع التطور السريع في بعض القطاعات الاقتصادية. تؤثر هذه العوامل على تكلفة العمليات، وتوافر الموارد، واستقرار الأسواق.

وتعد العوامل الاقتصادية من التحديات الجوهرية لشركات التأمين في سوريا. تشهد البلاد مستويات عالية من التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في قيمة العملة الوطنية (الليرة السورية). هذا التضخم يؤثر على تكلفة التعويضات والمطالبات، حيث ترتفع تكاليف الإصلاح والاستبدال باستمرار، بينما قد

تكون الأقساط قد تم تحصيلها بقيم أقل. كما أن القيود على حركة الأموال، وتقلبات أسعار الصرف، وصعوبة الوصول إلى العملات الأجنبية، تؤثر على قدرة الشركات على الاستثمار أو تحويل الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانكماش الاقتصادي وضعف القوة الشرائية للمواطنين يقلل من الطلب على منتجات التأمين، ويؤثر على حجم المحافظ التأمينية.

5- عوامل طبيعية:

تمثل الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل، والأعاصير، التي تتجاوز غالباً توقعات وإمكانات الشركات، مما يؤدي إلى ارتفاع المطالبات وتراجع الأداء المالي، ويهدد استمرارية العمليات.

على الرغم من أن الكوارث الطبيعية قد لا تكون هي التحدي الأكبر مقارنة بالعوامل الأخرى في سوريا، إلا أنها لا تزال تشكل خطرًا. يمكن أن تحدث الفيضانات أو الزلازل أو غيرها من الظواهر الطبيعية وتزيد من الضغط على شركات التأمين، خاصة وأن البنية التحتية في بعض المناطق قد تضررت بالفعل وتفتقر إلى القدرة على تحمل الصراعات الإضافية. في ظل الظروف الراهنة، قد تكون قدرة شركات التأمين على مواجهة مطالبات ضخمة ناجمة عن كارثة طبيعية محدودة بسبب ضعف الاحتياطيات وتحديات إعادة التأمين

6- عوامل فنية:

تتعلق بزيادة المحافظ المحتفظ بها، وعدم التوازن بين فروع الشركة، والانحراف في معدلات الخسائر، بالإضافة إلى نقص الاحتياطات لمواجهة الخسائر بسبب الضغوط التضخمية أو التغيرات المفاجئة في التشريعات الاجتماعية. تؤثر هذه العوامل على الموارد المالية للشركة وتزيد من مخاطر الأداء المالي السليم.

هذه العوامل مجتمعة تبرز مدى تعقيد البيئة التي تعمل فيها شركات التأمين، وتتطلب إدارة مرنة وتخطيطاً استراتيجياً لمواجهة التحديات المحتملة.

تتأثر العوامل الفنية في شركات التأمين السورية بشكل كبير بالظروف المحيطة. قد يؤدي تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي إلى زيادة معدلات الخسائر بشكل غير متوقع، خاصة في فروع التأمين التي تتعرض لمخاطر النزاع. كما أن ضعف الملاءة المالية لبعض الشركات قد ينعكس في نقص الاحتياطيات الفنية اللازمة لمواجهة المطالبات المحتملة، مما يعرضها لمخاطر الإفلاس. قد تواجه الشركات أيضًا تحديات في تحقيق التوازن بين فروعها المختلفة نتيجة للتحولات في الطلب على أنواع معينة من التأمين (مثل انخفاض تأمين الممتلكات وزيادة الحاجة إلى التأمين الصحي). إضافة إلى ذلك، قد تؤدي الضغوط التضخمية والتغيرات المفاجئة في التشريعات إلى انحرافات في تقدير الخسائر والاحتياطيات، مما يؤثر على دقة التقييمات الفنية.

2-1-5 العوامل المؤثرة في اختيار مؤشرات الملاءة المالية:

إن اختيار المؤشرات المالية المناسبة لقياس الملاءة يعتبر خطوة أساسية لاتخاذ قرارات استثمارية صحيحة. ويجب على المستثمرين والمديرين الماليين أن يكونوا على دراية تامة بهذه المؤشرات وكيفية تفسيرها بدقة، مع الاعتماد على مجموعة متنوعة من المؤشرات لتحليل أداء الشركة ووضعها المالي. عند اختيار المؤشرات المالية المناسبة لقياس الملاءة هناك عدة عوامل أساسية يجب مراعاتها، وهي: (DAHIYAT, 2021, P 137)

1- طبيعة نشاط الشركة: فكل قطاع له المؤشرات الأنسب لتقييم أدائه، ويعتمد ذلك على نوع العمليات والاحتياجات الخاصة به.

2- حجم الشركة: فالمؤشرات المستخدمة قد تختلف بين الشركات الكبيرة والصغيرة من حيث الأهمية والنطاق.

3- مرحلة دورة حياة الشركة: الشركات الناشئة تحتاج لمؤشرات تركز على النمو والتمويل، بينما الشركات المستقرة تركز على الربحية والكفاءة.

4- الأهداف الاستراتيجية للشركة: يجب أن تتطابق المؤشرات مع الأهداف الاستراتيجية، سواء كان ذلك تحسين الربحية، أو تقوية السيولة، أو التوسع في الأسواق الجديدة. الاختيار الصحيح للمؤشرات يساعد في توجيه الشركة نحو تحقيق رؤيتها وأهدافها المستقبلية.

باختصار، اختيار مؤشرات الملاءة المالية يتطلب دراسة دقيقة لبيئة شركات التامين السورية، نشاطها وأهدافها، بهدف تحقيق تحليل شامل يعين على اتخاذ قرارات استثمارية وإدارية سليمة.

2-1-6 مؤشرات قياس الملاءة المالية:

مصطلح الملاءة المالية يعبر عن قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على الالتزام بدفع المطالبات والتزاماتها المالية الناشئة عن عقود التأمين، سواء من مواردها الذاتية أو من خلال أصولها. ويُعرف حديثاً من قبل الجمعية الدولية لمشرفي التأمين أن الشركة المليئة هي التي تمتلك القدرة على الوفاء بجميع التزاماتها في أي وقت، وفي ظروف مختلفة تقريباً. وتكمن أهمية الملاءة المالية في حماية حقوق حملة الوثائق من خلال ضمان دفع المستحقات في الوقت المحدد، الأمر الذي يعزز الثقة ويضمن استمرارية الشركة ونجاحها. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة حقوق المساهمين تعزز من قدرة الشركة على تحمل المخاطر وتوسيع عملياتها، مما يحقق استدامة مالية أقوى ويعزز مركزها المالي أمام التحديات والمتطلبات التنظيمية. (سجيني، 2022، ص114):

تهتم تلك النسب بالمخصصات الفنية للتأكد من مدى كفايتها في تغطية الالتزامات المحتملة، ومدى كفاية حقوق المساهمين باعتبارها خط الدفاع الأول في حال عجز المخصصات الفنية. (Afonso, 2023,P 644)

وتقاس الملاءة من خلال العلاقة بين الموجودات والمطلوبات في تاريخ معين، وهناك عدد من المؤشرات يمكن أن تستخدم في قياس الملاءة المالية وتقسم إلى مؤشرات قصيرة الأجل ومؤشرات

طويلة الأجل (الصبيحي، 2024، ص 38) ويمكن تصنيف المؤشرات المالية المستخدمة لقياس الملاءة إلى عدة مجموعات:

1. مؤشرات الملاءة قصيرة الأجل:

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى القصير، وتشمل:

نسبة التداول:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

إحدى أهم النسب المالية التي تُستخدم لقياس سيولة الشركة، وتحديد مدى قدرتها على سداد ديونها القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة. تحسب النسبة بقسمة الأصول المتداولة على المطلوبات المتداولة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يمكن للأصول المتداولة أن تغطي بها الالتزامات قصيرة الأجل. وتساعد المستثمرين والمديرين على تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الشركة أو إدارة أعمالها. فكلما كانت نسبة التداول أعلى، دل ذلك على أن الشركة لديها إمكانية أكبر في تلبية التزاماتها قصيرة الأجل وقلت المخاطر، كما تستخدم نسبة التداول للمقارنة بين الشركات في نفس الصناعة أو مع متوسط الصناعة، وتعتبر نسبة التداول عاملًا مهمًا في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، حيث تظهر قدرة الشركة على الحصول على التمويل قصير الأجل ودعم أنشطتها التشغيلية. (DAHIYAT, 2021, P 139)، كما أن النطاق المقبول لنسبة التداول يختلف باختلاف نوع الصناعة إلا أنه عندما تكون نسبة الشركة بين 1,5 – 3 فهذه يدل على أن الشركة في صحة مالية جيدة.

2. مؤشرات الملاءة طويلة الأجل:

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى الطويل، وتشمل:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تعتبر مقياس مالي يُستخدم لتقييم الهيكل التمويلي للشركة، حيث يوضح مدى اعتماد الشركة على تمويل المساهمين مقابل تمويل الديون. سواء كانت هذه المساهمات عبارة عن رأس مال أساسي أو أرباح محتجزة، (Effendie, 2022, P 547) وكلما ارتفعت هذه النسبة تبين أن الشركة تعتمد بشكل أكبر على التمويل من مصادر داخلية بدلا من الديون، وبالتالي انخفضت المخاطر المالية للشركة، وتشير النسبة العالية إلى أن الشركة تمتلك قدرة أكبر على تمويل عملياتها من مصادرها الداخلية ورأسمالها الخاص، وعادةً ما تفضل الشركات التي تتمتع بنسبة حقوق ملكية عالية من قبل المستثمرين، حيث تعتبر أقل عرضة للمخاطر. (Afonso, 2023,P 645) وبالإجماع تكون النسبة جيدة في حال تجاوزت 50%.

نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية:

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

تقيس مدى اعتماد الشركة على التمويل بالدين مقارنة بالتمويل من حقوق الملكية، وهي من المؤشرات المالية الأساسية التي تستخدم لتقييم مدى الاعتماد على الاقتراض لتلبية الاحتياجات المالية. وتُظهر هذه النسبة نسبة الديون التي تستخدمها الشركة مقارنة بالتمويل الذي تحصل عليه من مساهميها، وكلما ارتفعت هذه النسبة، ارتفعت مخاطر الشركة، مما يعني اعتماد الشركة على الدائنين لتسديد ديونها، (Afonso, 2023,P 645) وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة جداً، قد يؤدي أيضًا إلى صعوبة

في الحصول على تمويل جديد، لأن المقرضين قد يرون الشركة عالية المخاطر، وتفضل معظم الشركات أن تكون نسبة الدين إلى حقوق الملكية منخفضة، لأنها تبرز الاستقرار المالي وتقلل من المخاطر المحتملة، مما يعزز ثقة المستثمرين ويعطي انطباعًا بأنها إدارة مالية صحية ومستقرة. (Effendie, 2022, P 546) وتعتبر نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية الجيدة أقل من 50٪.

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

نسبة مالية مهمة تستخدم لقياس مدى اعتماد شركة ما على الاقتراض لتمويل أصولها. يستخدم المستثمرون هذه النسبة لتقييم مخاطر الاستثمار في شركة معينة. (Afonso, 2023,P 645) فالشركة ذات النسبة المرتفعة تكون أكثر عرضة للمخاطر خاصة في حالة حدوث تقلبات في السوق أو صعوبات في سداد الديون، كما تستخدمها الإدارة لتقييم الوضع المالي للشركة واتخاذ قرارات بشأن التمويل والاستثمار. (Yusoff, 2017, P 14) وتعتبر النسبة التي تتراوح بين 0.3 إلى 0.6 هي النسبة التي يشعر العديد من المستثمرين بالارتياح عندها، على الرغم من أن الوضع المحدد للشركة قد يؤدي إلى نتائج مختلفة.

معدل العائد على الأصول:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

هو مؤشر مالي يقيس مدى كفاءة الشركة في توليد الأرباح من أصولها، يتم حسابه بقسمة صافي الربح على متوسط إجمالي الأصول ويعرض كنسبة مئوية، حيث تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة أفضل للأصول وربحية أعلى، تساعد هذه النسبة المستثمرين على تقييم أداء الشركة في استثماراتها، متوسط

إجمالي الأصول هو متوسط قيمة إجمالي أصول الشركة خلال فترة معينة ويحسب بجمع إجمالي الأصول في بداية الفترة وإجمالي الأصول في نهايتها ثم قسمة المجموع على 2. (خيري،2022).

عندما تنخفض نسبة العائد على الأصول عن 5%، تُعتبر منخفضة. وعندما تتجاوز 20% ، تُعتبر ممتازة. تختلف النسب المتوسطة اختلافًا كبيرًا من قطاع إلى آخر.

2-1-7 الملاءة المالية في شركات التأمين السورية وقواعد قياسها:

صدر في عام 2005 في الجمهورية العربية السورية المرسوم التشريعي رقم 43 الذي ينظم ممارسات الأعمال في شركات التأمين، وفي هذا الصدد فقد تضمنت المادة رقم 18 من ذات المرسوم على ما يلي: يتوجب أن تحتفظ شركات التأمين وفي أي فترة من الفترات بناءً على التعليمات والقوانين الصادرة بهامش ملاءمة يكفل ارتفاع قيمة أصول شركة التأمين عن مجموع خصومها، ولغاية عام 2008 لم تتوافر آية قواعد ثابتة حول قياس ملاءة شركات التأمين في الجمهورية العربية السورية، بينما تم فرض شرط وهو وجود حد أدنى لرأس المال في شركات التأمين، وقد أصدرت هيئة الإشراف على التأمين في الجمهورية العربية السورية بموجب القرار رقم 210/100 تاريخ 2008/11/21 كيفية قياس هامش الملاءة ووضع القواعد الخاصة في احتسابها وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{هامش الملاءة} = \frac{\text{رأس المال المتوفر}}{\text{رأس المال المطلوب}}$$

وأجبر ذلك النظام شركات التأمين العاملة في سورية بأن يكون هامش الملاءة في أي فترة من الفترات مساوياً أو أكبر من 150%، ويتألف رأس المال المتوفر من العناصر التالية:

a. رأس المال الأساسي المدفوع: ويتكون من رأس المال المدفوع + الاحتياطيات التي تم الإعلان عنها (الاحتياطي القانوني (الإلزامي)، الاحتياطي الاختياري، الاحتياطيات الأخرى) والأرباح المحتجزة، ويطرح منها الخسائر المدورة والانخفاض في الاحتياطيات والاحتياطيات الفنية.

b. رأس المال الإضافي.

c. الاحتياطيات غير المقيدة (الحرة) والأرباح المحتجزة.

ويحدد رأس المال المطلوب بناءً على الأنواع المتنوعة من المخاطر الآتية: مخاطر الأصول ومخاطر الاكتتاب ومخاطر إعادة التأمين، ومخاطر التأمين على الحياة.

واعتمادا على العلاقة بين هامش الملاءة المتاح وهامش الملاءة المطلوب، هناك أربعة مستويات لتدخل سلطة الإشراف فعندما يكون هامش الملاءة المتاح أعلى من هامش الملاءة المطلوب فليس هناك تدخل. وإذا ظهر أن هامش الملاءة الفعلي ولأي من الأسباب كان أقل من 75% من هامش الملاءة المطلوب (المحدد في المادة الثالثة من هذا النظام)، فإنه يجب على الشركة أن تقوم فوراً بإعلام الهيئة بالإجراءات التصحيحية التي ستتخذها لرفع هامش ملائتها إلى الحد المطلوب. وإذا انخفض هامش الملاءة المتاح بين 50 – 75% من هامش الملاءة المطلوب، يحق للهيئة أن تلزم الشركة باتخاذ إجراء أو أكثر من الإجراءات الآتية أو جميعها: زيادة رأس مال الشركة، وضع خطة لتخفيض التكاليف، والتوقف عن قبول اكتتابات جديدة، كذلك بيع بعض الموجودات (اراض/ عقارات...) .

وإذا انخفض هامش الملاءة المتاح ما دون 50% من الهامش المطلوب، يحق للهيئة تعيين مستشار مفوض لإدارة الشركة أو طلب إلغاء الترخيص الممنوح لها. وبينت المادة العاشرة أنه يجب على شركات التأمين السورية أن تطبق مؤشرات الملاءة التالية خلال الأربع سنوات التي تلي تاريخ مدة مزاولتها للعمل بالنسبة إلى كل شركة:

الجدول رقم (4) مؤشرات الملاءة المالية في سورية

رقم المؤشر	المؤشر	المعدل النمطي
1)	الأقساط الإجمالية الصافية/إجمالي حقوق المساهمين × 100	يتوجب ألا تتجاوز 250%
2)	حجم أقساط إعادة التأمين الصادرة/الأقساط الإجمالية الصافية × 100	يتوجب ألا تتجاوز 75%
3)	الاحتياطيات الفنية/الموجودات المتداولة × 100	يتوجب ألا تتجاوز 100%

ويستخدم هامش الملاءة المالية في أغلب الأحيان من أجل تغطية التقييم الخاطئ أو التمثيل للمخصصات الفنية، والتباينات العشوائية لحجم المخاطر والكوارث المؤدية إلى انخفاض قيمة الأصول وعوائدها نتيجة وجود أزمات مالية، وضعف النتيجة الصافية لشركة التأمين والناتج عن التسعير الخاطئ لمنتجاتها. (طنطه وآغا، 2024، ص: 301 – 302)

ويجدر الإشارة إلى عدم وجود نسبة عالمية لهذه المؤشرات في شركات التأمين لأنها تختلف حسب طبيعة السوق، وحجم الشركة، ونوع التأمين، وحجم المخاطر، والوضع المالي، لكن المستثمرين والمحللين يستخدمون هذه النسب كمؤشر للكفاءة التشغيلية للشركات.

خلاصة المبحث:

بعد استعراض العوامل المؤثرة في الملاءة المالية للشركات، وتناول طرق قياسها ومؤشراتها المختلفة، ترى الباحثة أن الملاءة المالية مفهوم متعدد الأبعاد يتأثر بمجموعة واسعة من العوامل الداخلية والخارجية، مما يجعل تقييمها عملية معقدة تتطلب تحليلًا شاملاً للمعلومات المالية وغير المالية، ولا يوجد نموذج واحد مثالي لقياس الملاءة المالية، بل يجب اختيار النموذج الأنسب بناءً على طبيعة الشركة وقطاعها ومرحلة دورتها الاقتصادية. كما تلعب المؤشرات المالية دورًا حيويًا في تقييم الملاءة المالية، ولكن يجب تفسيرها في سياقها العام، وعدم الاعتماد على مؤشر واحد فقط. وفي الختام، يمكن القول إن الملاءة المالية هي عنصر حيوي لبقاء واستدامة الشركات، وتتطلب إدارة فعالة للمخاطر وتقييمًا مستمرًا للأداء المالي. ويمكن للمؤسسات المالية والمستثمرين والمديرين الاستفادة من النتائج التي توصل إليها هذا البحث في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والإدارية.

2-2 المبحث الثاني تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS17 لتحسين الملاءة المالية لشركات التأمين السورية

2-2-1 أهمية هامش الملاءة وفقاً لـ IFRS17:

يشكل معيار IFRS 17 تحولاً جذرياً في طريقة قياس وإعداد التقارير المالية لعقود التأمين مما يؤثر بشكل كبير على مؤشرات الملاءة المالية طويلة الأجل، والتي تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل.

يعد هامش الملاءة من أبرز المؤشرات المستخدمة لتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 و يرتبط بشكل مباشر بقيمة العقود التأمينية والمخاطر المرتبطة بها، مما يؤمن صورة أكثر دقة وشفافية عن الملاءة المالية للشركة. (Sakouvogui, 2020, P 132)

ويعد معيار IFRS17 معيار محاسبي دولي يهدف إلى توحيد طريقة محاسبة عقود التأمين، مما يعزز الشفافية في التقارير المالية لشركات التأمين ويساعد المستثمرين والمنظمين على تقييم ملاءة هذه الشركات بشكل أفضل. تتجلى أهمية هذا المعيار في مجال الملاءة المالية في التالي: (DAHIYAT, 2021, P 137)

1- تقييم أكثر دقة للمخاطر: يفرض IFRS 17 تقييم مخاطر عقود التأمين بشكل أدق، مما يساعد في تحديد الاحتياطيات المناسبة وتقديم صورة واقعية للمركز المالي للشركة.

2- تحسين الشفافية: يقدم المعيار معلومات تفصيلية عن مكونات العقود التأمينية، مما يعزز فهم المستثمرين والمنظمين لطبيعة العقود وتأثيرها على الأداء المالي.

3- مقارنة أفضل بين الشركات مما يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

4- تعزيز الثقة في القطاع التأميني: يساهم المعيار في زيادة الثقة من خلال ضمان أن التقارير المالية تعكس الوضع الحقيقي للشركات.

5- دعم عملية صنع القرار التنظيمي: يوفر معلومات أكثر دقة للمنظمين لتقييم الملاءة واتخاذ إجراءات رقابية مناسبة.

6- زيادة الثقة والأمان: يعكس وجود هامش ملاءة كاف قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وحماية المستثمرين والعملاء.

7- تحسين إدارة المخاطر: يساعد على تقييم المخاطر بشكل أدق، مما يدعم إعداد استراتيجيات إدارة فعالة.

8- تسهيل اتخاذ قرارات استثمارية: من خلال توفير معلومات أكثر تفصيلاً وموثوقية.

9. يعزز الاستقرار المالي: من خلال ضمان قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية.

10. حماية المستثمرين والعملاء: عبر ضمان وجود هامش ملاءة كافٍ يضمن الوفاء بالالتزامات.

11. تقييم المخاطر وتوجيه القرارات: يمكّن الشركات من تقييم مخاطرها واتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة.

يتضح مما سبق أن تطبيق IFRS 17 يعزز من دقة وشفافية التقارير المالية، ويقوي إدارة المخاطر، ويسهم في استقرار القطاع التأميني.

يمكن لشركات التأمين السورية الاستفادة بشكل كبير من تطبيق معيار IFRS 17. سيساعد IFRS 17 الشركات السورية على فهم مخاطر عقود التأمين لديها بشكل أفضل وتحديد الاحتياطيات الكافية، مما يوفر صورة أوضح لمركزها المالي الحقيقي. هذا أمر بالغ الأهمية في بيئة اقتصادية متقلبة. كما سيوفر المعيار معلومات تفصيلية عن العقود التأمينية، مما يعزز فهم الجهات الرقابية والمستثمرين (المحليين والدوليين المحتملين) لعمليات الشركات وأدائها المالي. هذه الشفافية يمكن أن تساهم في بناء

الثقة. وسيمكّن IFRS 17 الهيئات الرقابية السورية من الحصول على معلومات أكثر دقة لتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين واتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة، مما يعزز استقرار القطاع. ومن خلال ضمان تقارير مالية تعكس الوضع الحقيقي للشركات ووجود هامش ملاءة كافٍ، يمكن أن يزيد المعيار من ثقة المستثمرين والعملاء في قدرة الشركات السورية على الوفاء بالتزاماتها.

2-2-3 المؤشرات التي تتأثر بتطبيق IFRS17:

هامش الملاءة هو جزء من حقوق المساهمين ويعبر عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من عقود التأمين بعد خصم التكاليف المتوقعة، ويُعد مؤشراً رئيسياً على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية. وفقاً لـ IFRS 17، يُحَسِب هامش الملاءة بطريقة مختلفة تماماً، حيث يرتبط بشكل مباشر بقيمة العقود التأمينية والمخاطر المرتبطة بها. (DAHIYAT, 2021, P 137)

القيمة الصافية للأصول: هي الفرق بين إجمالي الأصول والالتزامات، وتعبّر عن القوة المالية الشاملة للشركة. تتأثر بشكل كبير بتغيرات في قيمة العقود التأمينية والالتزامات المرتبطة بها، حيث أن أي زيادة أو نقصان في قيمة هذه العقود والالتزامات تؤثر مباشرة على صافي الأصول (Sakouvogui, 2020, P 137)

معدل العائد على الاستثمار: هو مقياس يوضح مدى كفاءة الشركة في تحقيق أرباح من استثماراتها. يعكس مدى نجاح إدارة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق عائد مجدي، ويُستخدم لتقييم الأداء المالي واستدامة النمو. يتأثر هذا المعدل عادةً بتغيرات في هامش الخدمة التعاقدية، التي تمثل الأرباح قبل خصم المصروفات، وكذلك بتوزيع الأرباح، حيث أن زيادة التوزيعات يمكن أن تؤثر على الأرباح المحتجزة والعائد على الاستثمار. هذا المؤشر مهم للمستثمرين وللإدارة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.

نسبة كفاية رأس المال: تعبر عن مدى قدرة الشركة على تغطية المخاطر المحتملة التي قد تواجهها، وتعد مؤشراً هاماً على قوتها المالية واستقرارها. وتتغير متطلبات كفاية رأس المال بشكل كبير مع

تطبيق معايير IFRS17، حيث تركز على المخاطر المرتبطة بالعقود التأمينية. (DAHIYAT, 2021, P 137)

في ظل الظروف الاقتصادية السورية الراهنة، التي تتسم بالتقلبات الشديدة في أسعار الصرف، التضخم المرتفع، وعدم الاستقرار الاقتصادي العام، يصبح حساب هامش الملاءة وفقًا لـ IFRS 17 تحديًا كبيرًا. يعتمد IFRS 17 على تقديرات دقيقة للتدفقات النقدية المستقبلية والتكاليف والمخاطر. في بيئة غير مستقرة، تكون هذه التقديرات عرضة لأخطاء كبيرة. حيث يؤثر التضخم المرتفع وتقلبات سعر الصرف بشكل كبير على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (خاصة العقود طويلة الأجل) وعلى تكلفة المطالبات المتوقعة. وإذا كان تطبيق IFRS 17 غير كامل أو معقد في سوريا، فإن فعالية هامش الملاءة كمؤشر ستكون محدودة. قد تفتقر الشركات إلى الخبرة أو الأنظمة اللازمة للامتثال الكامل للمعايير الجديدة كما أنه قد يكون تقييم الأصول (خاصة الاستثمارات والعقارات) في ظل الظروف الاقتصادية الحالية صعبًا وغير مستقر. كما تتأثر الالتزامات التأمينية بالتضخم وتقلبات العملة، مما يجعل تقديرها بدقة تحديًا. وقد لا تعكس القيمة الدفترية للأصول قيمتها السوقية الحقيقية في ظل نقص السيولة وصعوبة تداول بعض الأصول. وقد تكون خيارات الاستثمار المتاحة لشركات التأمين محدودة في سوريا (مثل قيود على الاستثمار الأجنبي، نقص الأدوات المالية المتنوعة). وقد تظهر أرباحًا اسمية جيدة، لكن التضخم المرتفع قد يأكل جزءًا كبيرًا من القوة الشرائية لهذه الأرباح، مما يجعل العائد الحقيقي أقل جاذبية. و تظل هذه المؤشرات أساسية لتقييم أداء شركات التأمين، ولكن فعاليتها في الاقتصاد السوري تتطلب تفسيرًا حذرًا وتكييفًا مع الواقع الاقتصادي الخاص. ويكمن التحدي الأكبر في موثوقية ودقة البيانات الأساسية التي تُبنى عليها هذه المؤشرات، وكذلك في القدرة على عمل تقديرات مستقبلية موثوقة في بيئة شديدة التقلب. كما تزداد أهمية الإفصاح الشفاف عن الافتراضات المستخدمة في الحسابات، خاصة تلك المتعلقة بأسعار الصرف، معدلات التضخم، ومعدلات الخصم.

وتلعب الجهات الرقابية (مثل هيئة الإشراف على التأمين SISC) دورًا حيويًا في تحديد متطلبات إضافية أو تعديلات على تطبيق IFRS 17 لضمان واقعية المؤشرات واستقرار القطاع. قد تحتاج هذه الجهات إلى تطوير أطر عمل خاصة تتناسب مع التحديات الفريدة للسوق السوري.

2-2-3 أسباب التغيير في مؤشرات الملاءة المالية في ظل المعيارIFRS17:

تتمثل أسباب التغيير في مؤشرات الملاءة المالية بالآتي:

1- التقييم المبني على المبادئ: يتطلب IFRS 17 تقييم عقود التأمين وفقا لمبادئ محاسبية محددة، مما يؤدي إلى تغييرات في القيمة المحاسبية للأصول والالتزامات. (DAHIYAT, 2021, P 137) باستخدام منهجية قائمة على المبادئ بدلاً من القواعد. هذا يعني أن التركيز ينصب على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (المعروفة باسم "أفضل تقدير للتدفقات النقدية" – Best Estimate of Cash Flows أو BCE) بشكل أكثر دقة، مع الأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود (باستخدام معدلات خصم مناسبة) ومخاطر عدم اليقين المرتبطة بالعقد (باستخدام "تعديل المخاطر" – Risk Adjustment). ففي ظل المعايير السابقة (IFRS 4)، كانت الالتزامات تُقدر غالبًا بناءً على التكاليف التاريخية أو باستخدام افتراضات أقل دقة. مع IFRS 17، يتعين على الشركات إعادة تقييم هذه الالتزامات بشكل دوري لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية والديموغرافية.

2- يركز IFRS17 بشكل أكبر على **المخاطر** المرتبطة بعقود التأمين، مما يؤثر على حسابات الملاءة المالية. (Yusoff, 2017, P 12) حيث يركز IFRS 17 بشكل مكثف على الاعتراف بالمخاطر المرتبطة بعقود التأمين وقياسها ضمن التزامات العقد. هذا يتم من خلال مكون "تعديل المخاطر" (Risk Adjustment). وتتمثل المخاطر الأكثر شيوعًا بالآتي:

1- مخاطر الاكتتاب (Underwriting Risk): تتعلق بعدم كفاية أقساط التأمين لتغطية المطالبات والتكاليف. في سورية، قد تتأثر هذه المخاطر بزيادة وتيرة وكثافة الكوارث الطبيعية، أو تغير أنماط

الأمراض (مثل الأوبئة)، أو ارتفاع تكاليف العلاج الطبي، مما يؤدي إلى زيادة المطالبات الفعلية عن المتوقع.

2- مخاطر الاستثمار (Investment Risk): تنشأ عن تقلبات أسعار الأصول التي تستثمر فيها شركات التأمين (مثل الأسهم والسندات والعقارات). في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة (ارتفاع التضخم، تقلبات أسعار الفائدة، الركود الاقتصادي المحتمل)، يمكن أن تنخفض قيمة هذه الأصول بشكل كبير، مما يؤثر سلبًا على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق.

3- مخاطر الائتمان (Credit Risk): تتعلق باحتمال تخلف الأطراف المقابلة (مثل المصدرين للسندات التي تستثمر فيها الشركة) عن السداد. في ظل الضغوط الاقتصادية، قد تزداد مخاطر التخلف عن السداد، مما يؤثر على جودة محفظة استثمارات الشركة.

4- المخاطر التشغيلية (Operational Risk): تشمل مخاطر الأخطاء البشرية، فشل الأنظمة، أو الاحتيال. أي خلل في العمليات التشغيلية يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية تؤثر على الملاءة.

ويتطلب IFRS 17 تقديرًا نقديًا لتعديل المخاطر ضمن الالتزامات. كلما زادت المخاطر المتوقعة، زاد مبلغ تعديل المخاطر الذي يجب على الشركة أن تحتجزه ضمن التزاماتها، مما يؤدي إلى زيادة الالتزامات وتقليل هامش الملاءة المالية المتاح.

3- **<u>التقلبات الاقتصادية</u>**: تقلبات أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات في قيم العقود والمخاطر، وبالتالي تؤثر على مؤشرات الملاءة. (Kočović, 2017, P 437)

فانخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة القيمة الحالية لالتزامات التأمين (لأن التدفقات النقدية المستقبلية تُخصم بمعدل أقل). هذا يقلل من صافي الأصول المتاحة ويضغط على نسب الملاءة. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة: قد يؤدي إلى انخفاض قيمة السندات (التي تشكل جزءًا كبيرًا من محافظ استثمارات شركات التأمين)، مما يؤثر سلبًا على جانب الأصول. ومع ذلك، قد يقلل أيضًا من القيمة الحالية لالتزامات التأمين المستقبلية. ويؤدي ارتفاع التضخم إلى زيادة تكلفة المطالبات المستقبلية

(خاصة في التأمين الصحي والسيارات والممتلكات) لأن تكلفة الإصلاحات والخدمات الطبية والمواد الخام ترتفع. هذا يتطلب من شركات التأمين زيادة احتياطياتها، مما يؤثر على الملاءة.

وفي سورية تشهد فترة من التقلبات الاقتصادية الكبيرة، بما في ذلك ارتفاع مستويات التضخم في العديد من الاقتصادات وارتفاع أسعار الفائدة لمكافحة هذا التضخم. هذه الظروف تضع ضغطًا هائلاً على شركات التأمين، حيث تزيد تكلفة المطالبات من جهة، وتتأثر قيمة استثماراتها من جهة أخرى. يجب على شركات التأمين في منطقتنا أن تكون حذرة بشكل خاص في إدارة أصولها والتزاماتها في مثل هذه البيئة.

4- الانتقال من نموذج القيمة المكتسبة إلى **القيمة العادلة المعدلة**: يعتمد IFRS17 على القيمة العادلة المعدلة لقياس التزامات وعوائد عقود التأمين. ما يضيف دقة وشمولية، لكنه قد يسبب تقلبات أكبر في القيم المحاسبية. ففي ظل القيمة المكتسبة (النموذج القديم): كان التركيز ينصب على الاعتراف بالإيرادات بمجرد اكتسابها (تقديم الخدمة التأمينية) بغض النظر عن توقيت التدفقات النقدية المستقبلية أو المخاطر الكامنة. كان هذا النهج أقل ديناميكية ولا يعكس القيمة الحقيقية للالتزامات في الوقت الحالي. أما القيمة العادلة المعدلة (IFRS 17): يقوم هذا النموذج بقياس التزامات وعوائد عقود التأمين بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، معدلة لتأثير القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالعقد. يوفر هذا النهج صورة أكثر دقة وشمولية للوضع المالي لشركة التأمين لأنه يعكس القيمة الحقيقية للالتزامات والأصول في أي لحظة زمنية. ونظرًا لأن التقييم يستند إلى تقديرات مستقبلية ومعدلات خصم متغيرة، فإن القيم المحاسبية للالتزامات والأصول ستكون أكثر عرضة للتقلبات بسبب التغيرات في الافتراضات الاقتصادية أو الديموغرافية. هذا يعني أن مؤشرات الملاءة المالية قد تظهر تقلبات أكبر من ذي قبل.

5- تفصيل مكونات هامش العقد: المعيار يقسم هامش العقد إلى مكونات مثل هامش الربح والمخاطر والخدمات، ما يعزز الشفافية حول الأرباح المتوقعة.

6- القياس الدقيق للالتزامات: يتطلب قياس الالتزامات بشكل أدق، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل التضخم وأسعار الفائدة والتشريعات، مما قد يؤدي إلى زيادة الالتزامات في بعض الحالات. (Effendie, 2022, P 544)

7- يتطلب المعيار من الشركات احتساب تكاليف الإلغاء المتوقعة لعقود التأمين، مما يؤثر على قيمة الالتزامات الإجمالية.

8- تحسين تقدير الاحتياطيات: يُطلب من الشركات تقييم الاحتياطيات بشكل أكثر دقة، مما يؤثر على قيمة الأصول المخصصة لتغطية الالتزامات. (Khidmat, 2014, P 35)

9- الاعتبارات الرقابية ومتطلبات رأس المال: قد تتطلب الجهات الرقابية تعديلات على متطلبات رأس المال، مما يؤثر على قدرة الشركات على تلبية الالتزامات. (Gryglewicz, 2011, P 366)

10- تحليل كفاية رأس المال: يركز المعيار على تقييم كفاية رأس المال بشكل أكثر شمولية، مما يعزز قدرات الشركات على مواجهة المخاطر. (Kyule, 2015, P 11)

11- معلومات للمستثمرين وشفافية الأداء: يوفر المعيار معلومات أكثر تفصيلاً حول طبيعة أعمال شركات التأمين ومخاطرها، ويساعد في تحسين مقارنات الأداء بين الشركات للمستثمرين.

12- يسهل المعيار مقارنة أداء الشركات المختلفة، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة. (Afonso, 2023,P 644).

2-2-4 تأثير تطبيق المعيار IFRS17 على مؤشرات الملاءة المالية:

يمثل تطبيق المعيار IFRS17 تحولاً جذريًا في طريقة قياس وإعداد تقارير عقود التأمين، مما يؤدي إلى تغييرات مهمة في مؤشرات الملاءة المالية ويترتب على ذلك آثار متعددة تتطلب اهتماماً وتحليلًا عميقًا، وتشمل: (Afonso, 2023,P 644)

1- زيادة المتطلبات الرأسمالية: يتوجب على الشركات زيادة رأس مالها لتلبية المتطلبات الجديدة.

2- تغيرات في إدارة المخاطر: تحتاج الشركات إلى تطوير أنظمة إدارة مخاطر أكثر تعقيدًا.

3- التأثير على التخطيط الاستراتيجي: على الشركات تعديل خططها الاستراتيجية لتتماشى مع المتطلبات الجديدة.

4- تغيرات في التقارير المالية: توجب على الشركات تحديث تقاريرها المالية لتتوافق مع المتطلبات الجديدة للإفصاح.

تأثير المعيار IFRS17 في الملاءة:

- تأثير التغيرات في تقييم الالتزامات والأصول على حقوق الملكية: أي تغييرات في تقييم الالتزامات (مثل الالتزامات التأمينية) أو الأصول (مثل الاستثمارات) تؤدي إلى تأثير مباشر على حقوق الملاك. فمثلاً، إذا زادت التزامات التأمين بسبب تغييرات في التقديرات أو معدلات الخصم، ينخفض صافي حقوق المساهمين، والعكس صحيح.
- توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات: التغييرات في توقيت الاعتراف تؤثر بشكل مباشر على الربحية والتوازن المالي، مما ينعكس على حقوق الملاك. تأخير الاعتراف بالإيرادات أو المصاريف يؤدي إلى تباين في نتائج الفترة المالية، مما يؤثر على مستوى الملاءة.
- استخدام التقديرات وهامش الخدمة التعاقدية: الالتزام بتقديرات محاسبية دقيقة والتعامل مع هامش الخدمة التعاقدية يسهم في زيادة مستوى الالتزامات المعروضة في القوائم المالية. حيث يتم تأجيل جزء من الأرباح وتأجيل الاعتراف بها عبر تكوين التزامات ضمن معيار IFRS17، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مظهر الالتزامات وتغير مكونات حقوق المساهمين.

تطبيق المبادئ المحاسبية يهدف إلى تقديم صورة حقيقية ومتوازنة للملاءة المالية، لكن استخدام التقديرات وحساب الالتزامات يمكن أن يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الالتزامات الظاهرة، مما يلزم الشفافية والدقة في إعداد القوائم المالية للحفاظ على استقرار وصحة الملاءة المالية لشركات التأمين.

2-3 المبحث الثالث: تقييم نتائج تطبيق المعيار IFRS17 على الملاءة المالية في تجارب بعض شركات التأمين الأردنية:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأثر الفعلي لتطبيق المعيار على الملاءة المالية و ما ينتج عنه من إعادة هيكلة المركز المالي للشركة لذلك تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة لشركتي تأمين مدرجتين في سوق عمان للأوراق المالية في الأردن خلال العامين 2022 و 2023 أي قبل تطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS17 وبعد تطبيقه.

ولملاحظة تأثير المعيار IFRS17 على القوائم تم الاعتماد على تقارير عام 2022 المعدلة وفق المعيار والمنشورة ضمن تقارير 2023 وتقارير عام 2022 قبل المعيار.

إلا أن نتائج التحليل تُظهر أن التغيرات في مؤشرات الملاءة لا يمكن تفسيرها بالمعيار وحده، إذ تداخلت مجموعة من العوامل التشغيلية والتمويلية والاستثمارية التي أثّرت على هذه المؤشرات بدرجات متفاوتة بين الشركتين محل الدراسة، وهو ما يؤكد فرضية الدراسة القائلة بأن أثر IFRS17 يختلف باختلاف الخصائص المالية والتشغيلية لكل شركة.

2-3-1 قياس مؤشرات الملاءة المالية قبل تطبيق المعيار وبعده

1- مؤشرات الملاءة المالية قصيرة الاجل:

نسبة التداول:

إحدى **نسب السيولة** التي يمكن استخدامها كمؤشر أولي، لقياس الملاءة المالية في قطاع التأمين. إذ تقيس نسبة التداول قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (التي تستحق خلال عام واحد) باستخدام أصولها المتداولة (التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال عام واحد).

تُظهر هذه النسبة ما إذا كانت شركة التأمين لديها سيولة كافية لمواجهة المطالبات الفورية والمصروفات التشغيلية قصيرة الأجل. فشركة التأمين تحتاج إلى تدفق نقدي مستمر لدفع المطالبات المستحقة.

وتقاس وفق الآتي:

نسبة التداول = الاصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة

الجدول رقم (5) نسبة التداول لعام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده

الشركة	المعيار	الاصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	نسبة التداول
الشركة الاولى للتأمين	IFRS4	38,334,589	26,315,479	146%
	IFRS17	32,529,828	24,720,489	132%
مجموعة الخليج للتأمين	IFRS4	102,595,304	67,871,913	151%
	IFRS17	78,523,062	78,523,062	100%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لشركات التأمين الأردنية.

نلاحظ انخفاض نسبة التداول في كلا الشركتين بعد تطبيق المعيار IFRS17 لكن على الرغم من ذلك لم تنخفض النسبة إلى أقل من 100% مما يعني أن الشركة لا تزال قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة، ولكن بقدرة أقل. قد يُعزى هذا الانخفاض إلى التغيرات في بنود الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة نتيجة لتطبيق معيار IFRS 17 بسبب إعادة تصنيف وقياس العديد من الالتزامات والأصول المتعلقة بعقود التأمين وتصنيفها ضمن مجموعات وفق الربح والخسارة وحسب الأجل أقل أو أكثر من سنة، والذي يؤدي إلى إعادة هيكلة بنود المركز المالي ككل، فالمعيار يغير بشكل جوهري طريقة عرض الالتزامات التأمينية فقد يتم إعادة تصنيف بعض الالتزامات التأمينية أو

أجزاء منها، مما يؤثر على إجمالي الالتزامات المتداولة. كما تؤثر التغييرات في القياس (مثل استخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية) على تقييم الالتزامات.

تأثرت نسبة التداول في كل من الشركة الأولى للتأمين ومجموعة الخليج للتأمين بعدة عوامل بخلاف IFRS 17، من أهمها:

a. سياسة إدارة السيولة المتبعة في كل شركة، وخاصة الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لمواجهة المطالبات الفورية.
b. هيكل الذمم المدينة وذمم معيدي التأمين، حيث أن سرعة التحصيل تختلف بين الشركتين، مما يؤثر على حجم الأصول المتداولة.
c. طبيعة محفظة المطالبات قصيرة الأجل، خاصة في الفروع ذات التكرار العالي للمطالبات مثل التأمين الطبي والمركبات.

وبالتالي، فإن انخفاض نسبة التداول لا يعكس بالضرورة تراجعًا في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، بل يعكس أيضًا اختلاف سياسات إدارة رأس المال العامل ومستوى السيولة التشغيلية المتاحة.

2- مؤشرات الملاءة طويلة الأجل:

❖ **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:**

تُعد **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (Equity to Total Assets Ratio)** مقياسًا ماليًا هامًا يُستخدم لتقييم مدى اعتماد الشركة على التمويل من حقوق المساهمين بدلاً من الديون، وبالتالي تُشير إلى **قوة الهيكل المالي للشركة ودرجة ملاءتها**، خاصة في شركات التأمين.

يشير الارتفاع إلى أن الشركة تُموّل جزءًا أكبر من أصولها من أموال المساهمين وليس من الديون. هذا يجعل الشركة أقل عرضة لمخاطر التمويل الخارجي وتكاليف الفوائد، ويزيد من قدرتها على

امتصاص الخسائر غير المتوقعة .يعني وجود قاعدة أكبر من حقوق الملكية أن الشركة لديها "وسادة" أكبر ضد الخسائر الفنية أو الاستثمارية الكبيرة، مما يُعزز من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق على المدى الطويل. هذا هو جوهر الملاءة المالية.

كما ينظر إلى الشركات ذات نسبة حقوق الملكية المرتفعة على أنها أكثر استقرارًا وموثوقية. هذا يُعزز ثقة حملة الوثائق بأن مطالباتهم ستُدفع. كما أن المستثمرون يفضلون الشركات التي تعتمد على حقوق الملكية بشكل أكبر، حيث يعني ذلك مخاطر مالية أقل واستقرارًا أكبر. كما أن الجهات الرقابية مثل البنك المركزي الأردني (التي تُشرف على قطاع التأمين) تُفضل الشركات ذات الملاءة المالية العالية، لأنها تُقلل من المخاطر على النظام المالي.

وبالتالي فإن ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول يُشير إلى أن شركة التأمين لديها **وضع مالي متين، ومخاطر أقل، وقدرة أعلى على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية**، مما يعكس ملاءة مالية قوية.

وتقاس كالآتي:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول

الجدول رقم (6) نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده

الشركة	المعيار	حقوق الملكية	إجمالي الاصول	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
الشركة الاولى للتأمين	IFRS4	34,753,026	63,930,346	%54
	IFRS17	32,116,055	59,622,914	%54
مجموعة الخليج	IFRS4	49,925,238.00	137,866,103.00	%36
	IFRS17	44,935,074.00	115,121,472.00	%39

للتأمين				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لشركات التأمين الأردنية.

الشركة الأولى للتأمين:

بلغت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قبل تطبيق المعيار IFRS17 وبعده 54% هذا يشير إلى أن أكثر من نصف أصول الشركة ممولة من حقوق الملكية، مما يدل على هيكل مالي قوي وملاءة جيدة.

ونلاحظ أثر تطبيق المعيار IFRS17 بانخفاض حقوق الملكية بسبب إعادة تصنيف التزامات عقود التأمين الذي يؤثر بدوره على حقوق الملكية بالانخفاض بسبب تأجيل توقيت ظهور الأرباح في القوائم المالية نتيجة توزيع أرباح العقود التأمينية على كامل فترة العقود ضمن المجموعة، ونلاحظ انخفاض إجمالي الأصول بسبب إعادة تقدير موجودات عقود التأمين وفق القيمة الحالية للتدفقات النقدية معدلة بالقيمة الزمنية للنقود ومعدل الخصم بعد فصل بعض مكونات عقود التأمين التي يمكن تمييزها بذاتها.

مجموعة الخليج للتأمين:

1 **قبل تطبيق المعيار IFRS17** بلغت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول 36% هذه النسبة أقل من الشركة الأولى للتأمين، مما يعني أن مجموعة الخليج للتأمين كانت تعتمد بشكل أكبر على الديون مقارنة بحقوق الملكية لتمويل أصولها.

2 **بعد تطبيق المعيار IFRS17** ارتفعت النسبة إلى 39% نتيجة انخفاض إجمالي الأصول بشكل أكبر من انخفاض الأرباح في حقوق الملكية. هذا التحسن يشير إلى تأثير تطبيق IFRS 17 على تصنيف وقياس الأصول والالتزامات كان إيجابيًا في هذه الشركة تحديدًا.

3 أحدث المعيار تغييرات كبيرة في كيفية الاعتراف وقياس الالتزامات المتعلقة بعقود التأمين. هذه التغييرات يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على كل من إجمالي الأصول (خاصة الاستثمارات)

وإجمالي الالتزامات (خاصة الاحتياطيات الفنية)، وبالتالي على حقوق الملكية قد يؤدي IFRS17 إلى تعديلات كبيرة في حقوق الملكية الافتتاحية في عام 2023 نتيجة للتغير في قياس الالتزامات التأمينية مثل الاعتراف بهامش الخدمة التعاقديةCSM و قد تتغير قيمة بعض الأصول (مثل الاستثمارات التي تُربط بالالتزامات التأمينية) أو تصنيفها.

التغيرات الملاحظة في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لكلا الشركتين تشير إلى أن تطبيق IFRS17 قد أثر على هيكل رأس مال كلتا الشركتين. بالنسبة لمجموعة الخليج للتأمين يبدو أن التأثير كان إيجابيًا على هذه النسبة، بينما كان التأثير على الشركة الأولى للتأمين طفيفًا.

إلى جانب أثر إعادة القياس المحاسبي، تأثرت هذه النسبة بالعوامل التالية:

a. الهيكل التمويلي السابق لتطبيق المعيار، حيث كانت الشركة الأولى للتأمين تعتمد بشكل أكبر على التمويل الذاتي مقارنة بمجموعة الخليج للتأمين.
b. سياسة الاحتفاظ بالأرباح، إذ أدى اختلاف مستوى الأرباح المدورة قبل عام 2022 إلى تفاوت قاعدة حقوق الملكية.
c. أداء الاستثمارات خلال الفترة محل الدراسة، والذي يؤثر مباشرة على كل من إجمالي الأصول وحقوق الملكية.

وعليه، فإن استقرار النسبة في الشركة الأولى وارتفاعها في مجموعة الخليج لا يعود فقط إلى IFRS17، بل يعكس كذلك اختلاف الاستراتيجيات التمويلية والاستثمارية لكل شركة، ويؤكد هذا أن المعيار لم يُضعف القاعدة الرأسمالية، بل كشف الفروقات الهيكلية بين الشركتين، وهو ما يتسق مع هدف الدراسة في تقييم أثر المعيار على هيكل رأس المال وليس على الأداء التشغيلي فقط.

❖ **نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية:**

تُعد **نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية (Total Debt to Equity Ratio)** مؤشرًا ماليًا أساسيًا لتقييم **الرفع المالي (Financial Leverage)** للشركة ومدى اعتمادها على التمويل بالديون مقارنة بالتمويل من حقوق المساهمين. تُقدم هذه النسبة رؤية مهمة حول **قوة الهيكل المالي لشركات التأمين ومخاطرها المالية الكلية.**

عندما ترتفع هذه النسبة في شركات التأمين، فإنها تُشير إلى أن الشركة تعتمد بشكل أكبر على التمويل الخارجي (الديون) مقارنة بحقوق المساهمين. هذا الارتفاع يحمل دلالات هامة، وقد يُعتبر **مؤشرًا سلبيًا من منظور الملاءة المالية للأسباب التالية:**

1- **زيادة المخاطر المالية والتعثر:**

a. **أعباء الفائدة والسداد:** تعني النسبة المرتفعة أن الشركة تتحمل أعباء فوائد وسداد أصل دين أكبر. هذا يزيد من **الضغط على التدفقات النقدية والأرباح**، ويجعل الشركة أكثر عرضة لخطر التعثر المالي، خاصة في الأوقات الاقتصادية الصعبة أو عند ارتفاع أسعار الفائدة.

b. **تقليل هامش الأمان:** كلما زادت الديون، قل هامش الأمان الذي توفره حقوق الملكية لامتصاص الخسائر غير المتوقعة (مثل خسائر الاستثمار أو مطالبات التأمين الكبيرة)، مما يُضعف من الملاءة الشاملة للشركة.

2- **ضعف المرونة المالية:**

a. قد تجد الشركة ذات النسبة المرتفعة **صعوبة أكبر في الحصول على تمويل إضافي** في المستقبل، حيث ينظر المقرضون إلى ارتفاع الديون كمؤشر على زيادة المخاطر.

b. قد تُجبر الشركة على **قبول شروط تمويل أسوأ** (مثل أسعار فائدة أعلى) إذا اضطرت للاقتراض.

3- **تقويض ثقة أصحاب المصلحة:**

a. قد يُنظر إلى الشركة ذات الديون المرتفعة على أنها **أقل استقرارًا وموثوقية** من قبل حملة الوثائق والمستثمرين والجهات الرقابية. هذا يمكن أن يؤثر سلبًا على قدرتها على جذب عملاء جدد أو الاحتفاظ بالمستثمرين.

b. في قطاع التأمين، **الثقة** هي حجر الزاوية، والرفع المالي المفرط قد يقوض هذه الثقة.

4- **تأثير على التصنيف الائتماني:**

a. عادةً ما يُنظر إلى الشركات ذات مستويات الديون المرتفعة على أنها أكثر مخاطرة من قبل وكالات التصنيف الائتماني، مما قد يؤدي إلى **خفض تصنيفها الائتماني** .هذا بدوره يزيد من تكلفة الاقتراض ويؤثر على سمعة الشركة.

نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون ÷ حقوق الملكية

الجدول رقم (7) نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده

الشركة	المعيار	مطاليب التأمين	إجمالي الديون	حقوق الملكية	نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية
الشركة الاولى للتأمين	IFRS4	18,571,080	29,177,320	34,753,026	%84
	IFRS17	25,476,257	27,506,859	32,116,055	%86
مجموعة الخليج للتأمين	IFRS4	52,189,189	89,440,865.00	49,925,238.00	%179
	IFRS17	63,564,886	71,686,398.00	44,935,074.00	%160

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لشركات التأمين الأردنية

الشركة الأولى للتأمين:

- نلاحظ زيادة نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار IFRS17 بشكل طفيف لكنها حافظت على مستوى الرفع المالي تحت 100% تُعتبر هذه النسبة معتدلة بشكل عام وتُشير إلى مستوى مقبول من الرفع المالي.

مجموعة الخليج للتأمين:

8- بلغت نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار IFRS17 179% هذه النسبة تُعتبر مرتفعة بشكل ملحوظ، مما يُشير إلى أن الشركة كانت تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل أصولها مقارنة بحقوق الملكية. هذا يدل على مخاطر مالية مرتفعة.

9- بعد تطبيق الميعار IFRS17 انخفضت النسبة بشكل ملحوظ إلى 160% هذا الانخفاض يُعد مؤشرًا إيجابيًا في هيكل تمويل الشركة، بسبب إعادة تصنيف وقياس بعض الالتزامات التأمينية بطريقة أدت إلى هذا الانخفاض النسبي في إجمالي الديون.

نلاحظ أثر المعيار IFRS17 في كلا الشركتين زيادة مطاليب التأمين وانخفاض الأرباح ظاهرياً في حقوق الملكية بسبب تأجيل توقيت ظهورها في القوائم المالية نتيجة توزيع أرباح العقود التأمينية على كامل فترة العقود ضمن المجموعة ، يعود ذلك إلى إعادة تقدير التزامات العقود التأمينية وفق القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ومعدل الخصم وتعديل المخاطر، وبسبب هامش الخدمة التعاقدية الذي يعتبر التزام على الشركة يهدف إلى تخزين الأرباح المستقبلية غير المحققة من مجموعة عقود التأمين غير المحملة بخسائر، بالإضافة إلى أثر احتساب التكاليف المتوقعة لإلغاء العقود، وبالتالي تظهر قيمة الالتزام عن الفترة المتبقة من العقد.

تأثير المعيار على الالتزامات الإجمالية: يمكن أن يؤدي إعادة قياس الالتزامات التأمينية بموجب IFRS17 إلى تغيير كبير في حجمها المصنف كـ"ديون" أو "التزامات".

التغيرات الملاحظة في نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية لكلا الشركتين تُشير بقوة إلى أن **تطبيق IFRS 17 قد أثر على هيكل رأس مال الشركتين.** بالنسبة لمجموعة الخليج للتأمين، يبدو أن تأثير المعيار ساهم في تقليل الرفع المالي النسبي، بينما كانت الزيادة طفيفة في الشركة الأولى للتأمين.

تأثرت هذه النسبة بعدة عوامل غير محاسبية، من أبرزها:

a. مستوى الاعتماد على الديون قبل تطبيق IFRS17، حيث كانت مجموعة الخليج للتأمين تعاني من رفع مالي مرتفع نسبيًا أصلًا.
b. وجود قروض مساندة ضمن هيكل التمويل، والتي تُصنف ضمن الديون لكنها تحمل خصائص شبه رأسمالية.
c. سياسات إعادة التأمين، إذ أن ارتفاع التزامات معيدي التأمين الدائنة يزيد من إجمالي الديون الظاهرة في القوائم.

ويلاحظ أن التحسن النسبي في مجموعة الخليج للتأمين لا يعكس بالضرورة تحسنًا تشغيليًا جوهريًا، بل نتيجة إعادة هيكلة الميزانية وإعادة قياس الالتزامات، مما يدعم فرضية الدراسة بأن IFRS 17 يؤثر على شكل المؤشرات أكثر من مضمونها الاقتصادي في الأجل القصير.

❖ **نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:**

تُعد نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (Total Debt to Total Assets Ratio) مؤشرًا ماليًا أساسيًا يُستخدم لتقييم الرافعة المالية (Financial Leverage) للشركة ومدى اعتمادها على الديون لتمويل أصولها. تُقدم هذه النسبة لمحة سريعة وشاملة عن الوضع المالي للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ككل، مما يجعلها ذات دلالة في تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين.

عندما ترتفع هذه النسبة في شركات التأمين، فإنها تُشير إلى أن الشركة تعتمد بشكل كبير على التمويل بالديون لامتلاك أصولها. هذا الارتفاع يحمل دلالات هامة، وقد يُعتبر مؤشرًا سلبيًا على الملاءة المالية.

وتقاس كالآتي:

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الاصول = إجمالي الديون ÷ إجمالي الاصول

الجدول رقم (8) نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده

الشركة	المعيار	مطاليب التأمين	إجمالي الديون	إجمالي الاصول	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول
الشركة الاولى للتأمين	IFRS4	18,571,080	29,177,320	63,930,346	%46
	IFRS17	25,476,257	27,506,859	59,622,914	%46
مجموعة الخليج للتأمين	IFRS4	52,189,189	89,440,865.00	137,866,103.00	%65
	IFRS17	63,564,886	71,686,398.00	115,121,472.00	%62

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لشركات التأمين الأردنية.

ج- **الشركة الأولى للتأمين:** حافظت على نسبة 46% لإجمالي الديون إلى إجمالي الأصول عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده. بينما انخفضت نسبة لإجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في **مجموعة الخليج للتأمين** من 65% قبل تعديل بيانات عام 2022 وفق المعيار IFRS17 إلى 62% بعد المعيار IFRS17 هذا الانخفاض يُعد مؤشرًا إيجابيًا لتأثير المعيار IFRS17 على إعادة تصنيف وقياس بعض الالتزامات التأمينية بطريقة أدت إلى هذا الانخفاض النسبي.

أحدث المعيار تغييرات جوهرية في كيفية الاعتراف وقياس الالتزامات التأمينية، والتي تشكل جزءاً كبيراً من "إجمالي الديون" في شركات التأمين فقد يؤدي إعادة قياس الالتزامات التأمينية بموجب IFRS 17 إلى تغيير كبير في حجمها المصنف كالتزامات في الميزانية كما يؤثر المعيار في قيمة الأصول التأمينية وفصل نتائج عقود التأمين عن نتائج عقود إعادة التأمين وفصل نتائج تمويل التأمين.

نلاحظ أن **تطبيق IFRS17 قد أثر على هيكل رأس مال الشركتين**. بالنسبة لمجموعة الخليج للتأمين، يبدو أن تأثير المعيار ساهم في تقليل الرفع المالي النسبي، بينما كانت الزيادة طفيفة في الشركة الأولى للتأمين.

لم يكن التغير في هذه النسبة ناتجًا عن IFRS17 فقط، بل تأثر أيضًا بما يلي:

- انخفاض إجمالي الأصول نتيجة التخلص من بنود لم تعد تُعترف بها كموجودات مستقلة.
- تغير حجم الالتزامات التشغيلية غير التأمينية مثل الدائنين والمصروفات المستحقة.
- سياسة الاستثمار في الأصول طويلة الأجل مقابل الأصول المتداولة.

لذلك فإن انخفاض هذه النسبة في مجموعة الخليج للتأمين يُعد انعكاسًا لإعادة هيكلة الميزانية أكثر من كونه تحسنًا تشغيليًا مباشرًا، وعليه، فإن هذا التحسن النسبي لا يُفسر على أنه انخفاض حقيقي في المخاطر، بل نتيجة لتحسين دقة القياس المحاسبي.

❖ **هامش الملاءة: يقاس كالآتي:**

هامش الملاءة = رأس المال المتوفر ÷ رأس المال المطلوب

الجدول رقم (9) نسبة هامش الملاءة عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده

الشركة	المعيار	رأس المال المتوفر	رأس المال المطلوب	هامش الملاءة
الشركة الاولى للتأمين	IFRS4	35,399,962	15,884,901	%223
	IFRS17	34,279,962	15,564,213	%220
مجموعة الخليج للتأمين	IFRS4	49,925,238	27,310,848	%183
	IFRS17	49,925,238	27,310,848	%183

الشركة الأولى للتأمين: انخفض مؤشر هامش الملاءة بشكل طفيف في بيانات المعيار IFRS17 إلا أن النسبة لا تزال ممتازة مما يدل على ملاءة مالية قوية جداً وتتجاوز بكثير أي متطلبات تنظيمية دنيا.

مجموعة الخليج للتأمين: حافظ مؤشر هامش الملاءة على نسبته قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS17 تُعتبر هذه النسبة جيدة جدًا وتتجاوز المتطلبات التنظيمية الدنيا، مما يدل على ملاءة مالية قوية للشركة.

نلاحظ انخفاض رأس المال المتوفر بعد تطبيق المعيار IFRS17 في الشركة الأولى للتأمين بسبب انخفاض الأرباح المحتجزة واعتبارها التزامات تأمينية توزع على فترة العقد التأميني، ويعود سبب انخفاض رأس المال المطلوب إلى طبيعة مخاطر الشركة ومعالجتها وفق المعيار IFRS17 .

إلى جانب تطبيق IFRS 17، تأثر هامش الملاءة بالعوامل التالية:

a. استقرار رأس المال المدفوع والاحتياطيات القانونية.
b. التزام الشركتين بمتطلبات البنك المركزي الأردني التي لا تعتمد حصريًا على القوائم المالية المعدّة وفق IFRS17.

c. سياسات إدارة المخاطر التي تحد من تقلب رأس المال المطلوب.

وبناءً عليه، فإن استقرار هامش الملاءة في الشركتين يشير إلى أن تطبيق المعيار لم يُضعف الملاءة الفعلية، بل عزز من شفافية قياسها، وهو ما يحقق أحد الأهداف الرئيسية للدراسة.

❖ **معدل العائد على الأصول:** مقياس مالي يقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق الربح

يقاس كالآتي:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة ÷ متوسط إجمالي الأصول

الجدول رقم (10) معدل العائد على الأصول عام 2022 قبل تطبيق معيار IFRS 17 وبعده

الشركة	المعيار	صافي الربح بعد الضريبة	متوسط إجمالي الأصول	معدل العائد على الأصول
الشركة الاولى للتأمين	IFRS4	2,016,575	61,381,183	%3
	IFRS17	386,832	56,775,790	%1
مجموعة الخليج للتأمين	IFRS4	7,303,633	135,544,808	%183
	IFRS17	7,828,596	111,797,008	%183

نلاحظ انخفاض معدل العائد على الأصول للشركة الاولى للتأمين في البيانات المعدلة وفق المعيار IFRS17 لعام 2022 ويعود ذلك لأثر تطبيق المعيار على الأرباح واحتساب هامش الخدمة التعاقدية كالتزام لعقود التأمين عن الفترة المتبقية من العقد وبالتالي انخفاض الأرباح لتوزيعها على كامل مدة العقد.

بينما حافظت مجموعة الخليج للتأمين على نفس النسبة بسبب زيادة الأرباح في البسط وانخفاض متوسط إجمالي الأصول في المقام، ويعود سبب عدم انخفاض الأرباح في هذه الشركة لطبيعة سيولة العقود التأمينية في هذه الشركة.

تأثر هذا المؤشر بعدة عوامل جوهرية بخلاف المعيار، أهمها:

a. كفاءة استخدام الأصول الاستثمارية.
b. اختلاف هيكل الأصول بين الشركتين (استثمارات مقابل موجودات تشغيلية).
c. توقيت الاعتراف بالأرباح التشغيلية نتيجة اختلاف طبيعة العقود التأمينية.

وبالتالي فإن انخفاض معدل العائد على الأصول في الشركة الأولى للتأمين لا يعكس ضعفًا تشغيليًا، بل تأثرًا بتوزيع الأرباح زمنيًا، في حين حافظت مجموعة الخليج للتأمين على النسبة بسبب تحسن صافي الربح وانخفاض متوسط الأصول.

ويشير ذلك إلى أن التغير في هذا المؤشر يعكس فروقات في طبيعة العقود التأمينية وكفاءة استغلال الأصول أكثر من كونه مؤشرًا على تراجع الأداء.

خلاصة المبحث:

التحليل أن تطبيق معيار IFRS17، رغم كونه عاملًا رئيسيًا في إعادة هيكلة القوائم المالية لشركات التأمين محل الدراسة، لم يكن العامل الوحيد المؤثر في مؤشرات الملاءة المالية. إذ تكشف المقارنة بين الشركة الأولى للتأمين ومجموعة الخليج للتأمين أن اختلاف طبيعة المحافظ التأمينية، ومستوى الرفع المالي قبل التطبيق، وكفاءة إدارة الاستثمارات، وسياسات إعادة التأمين، لعبت دورًا حاسمًا في تحديد اتجاه وحجم التغير في المؤشرات المالية.

كما يتضح أن المعيار الجديد لم يؤدِّ إلى تدهور فعلي في الملاءة المالية، بل ساهم في تقديم صورة أكثر تحفظًا وواقعية عن الالتزامات المستقبلية، من خلال تأجيل الاعتراف بالأرباح غير المحققة

وإظهارها ضمن هامش الخدمة التعاقدية. وعليه، فإن الانخفاض الظاهري في بعض مؤشرات الملاءة والربحية، لا يُفسر على أنه ضعف في الأداء المالي، بل كنتيجة طبيعية لتحسين جودة القياس المحاسبي وتعزيز الشفافية.

وتخلص الدراسة إلى أن تأثير IFRS17 يختلف من شركة إلى أخرى تبعًا لخصائصها التشغيلية والمالية، مما يؤكد أن تحليل أثر المعيار يجب أن يتم في إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية الحقيقية إلى جانب التغيرات المحاسبية، وهو ما يعزز من موثوقية نتائج تقييم الملاءة المالية في قطاع التأمين الأردني.

فالمعيار IFRS17 يُعد أداة كشف وتحسين للقياس وليس عاملًا مسببًا لتراجع الملاءة، مما يعزز من موثوقية المؤشرات المالية في تقييم الاستقرار المالي لشركات التأمين على المدى الطويل.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

مقدمة:

تناولت الدراسة تحليل آراء عينة الدراسة وذلك من خلال تحليل استبانة تم توزيعها الكترونياً على المدراء في شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية البالغ عددها 6 شركات تأمين (الشركة السورية الدولية للتأمين– آروب، شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، الشركة الكويتية للتأمين، شركة العقيلة للتأمين التكافلي، الشركة المتحدة للتأمين، الشركة الوطنية للتأمين) وعلى هيئة الإشراف على التأمين (عينة قصدية) وعلى مدققي الحسابات في شركات التأمين، إضافة إلى مناقشة أسئلة مفتوحة مع بعض الباحثين في المجال والخبراء في المجال التأميني. تم التوصل إلى 32 استبانة وهو حجم العينة القصدية تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية والاختبارات التي تلائم فرضيات الدراسة وتخدم أهدافها، وهي التكرارات والنسب المئوية، وعرض الاحصاءات الوصفية باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد بالتدرج واختبار One sample t test.

3-1 تصميم الاستبانة

صممت الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة، وذلك في قسمين أساسيين: القسم الأول: مُخصص للأسئلة العامة ويشمل المعلومات الشخصية عن أفراد عينة البحث، وهي: التوصيف الوظيفي، سنوات الخبرة في قطاع التأمين، المؤهل العلمي، وقد ضم القسم الثاني متغيرات الدراسة وفق محاور متطلبات تطبيق المعيار IFRS17 والأثر المتوقع على الملاءة المالية وتمت الاستعانة باستبيانات سابقة ومحكمين خبراء في قطاع التأمين.

3-2 متغيرات الدراسة:

1- المتغير المستقل:

أ- متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية: بواقع (12) عبارة.

ب-متطلبات الكوادر البشرية: بواقع (6) عبارات.

ت-المتطلبات التنظيمية والرقابية: بواقع (9) عبارات.

ث-الجاهزية العامة لتطبيق المعيار 17: بواقع (4) عبارات.

2- المتغير التابع:

أ- الأثر المتوقع على الملاءة المالية: بواقع (12) عبارات.

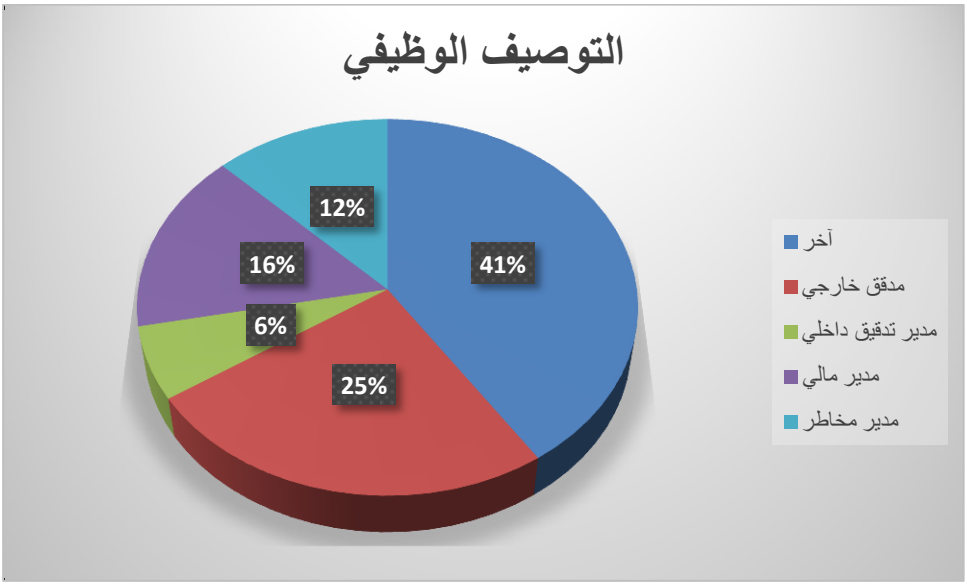
3-3 تحليل خصائص عينة الدراسة:

تم تحليل خصائص العينة بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية وفق الآتي:

الجدول رقم (11) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير التوصيف الوظيفي

التوصيف الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
آخر	13	%41
مدقق خارجي	8	%25
مدير تدقيق داخلي	2	%6
مدير مالي	5	%16
مدير مخاطر	4	%12
المجموع	32	%100

الشكل رقم (3) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير التوصيف الوظيفي



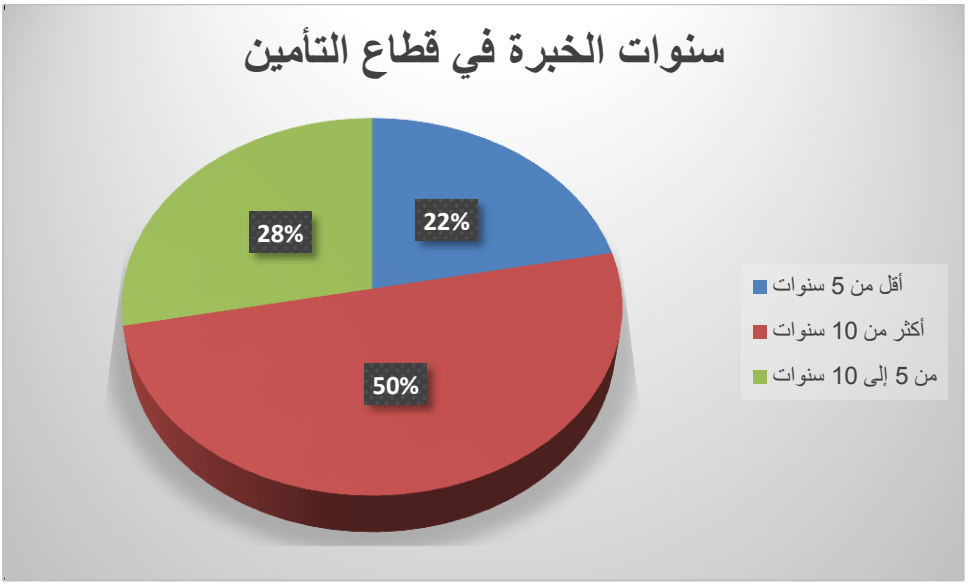
أغلبية 41% كانوا بوظائف متعددة مثل خبراء تأمين، ورؤساء أقسام، ورؤساء حسابات ورؤساء أقسام مالية ومحاسبون قانونيون ومحللو أوراق مالية، 25% كانوا مدققين خارجيين، 16% مدراء ماليين، 12% مدراء مخاطر، وأقلية 6% مدراء تدقيق داخلي.

أما سنوات خبرتهم فكانت كما يلي:

الجدول رقم (12) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في قطاع التأمين

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	7	%22
5–10 سنوات	16	%28
10 سنوات فأكثر	9	%50
المجموع	32	%100

الشكل رقم (4) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في قطاع التأمين



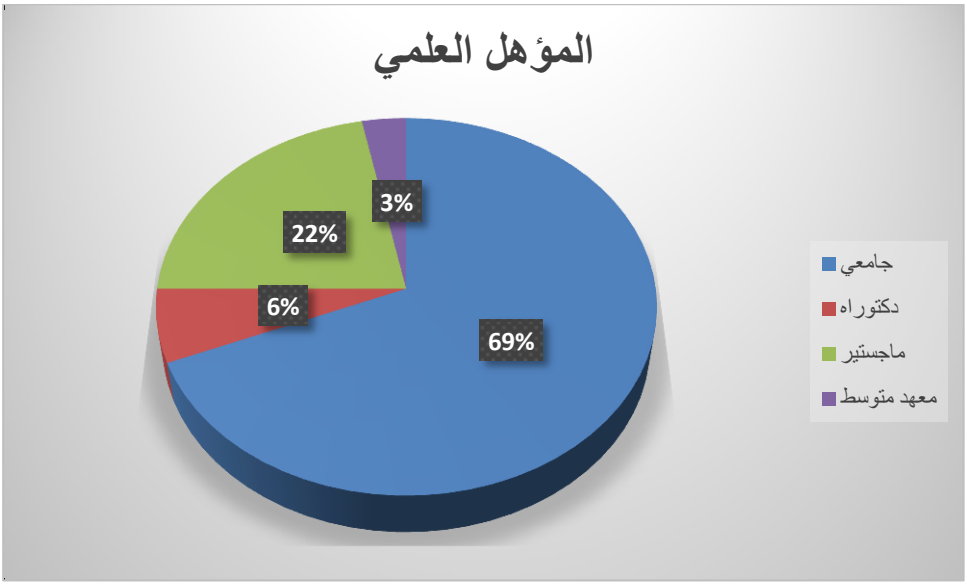
أغلبية 50% من العيّنة كانت خبرتهم في قطاع التأمين لأكثر من عشر سنوات، 28% خبرتهم بين خمس وعشر سنوات، و 22% كانت خبرتهم أقل من خمس سنوات، مما يدل على الخبرة الجيدة لأفراد العينة.

أما مؤهلاتهم الدراسية فكانت كما يلي:

الجدول رقم (13) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
معهد متوسط	1	%3
جامعي	22	%69
ماجستير	7	%22
دكتوراه	2	%6
المجموع	32	%100

الشكل رقم (5) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي



أغلبية 69% من حملة الشهادة الجامعية، 22% من حملة شهادة الماجستير، 6% من حملة شهادة الدكتوراه، وأقلية 3% من حملة شهادة المعاهد المتوسطة مما يدل على المؤهل العلمي الجيد لأفراد العينة.

3-4 اختبار ثبات الاستبانة:

لأجل اختبار ثبات محاور الاستبانة، تم تطبيق اختبار ألفا كرونباخ، وكانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (14) اختبار ثبات الاستبانة

المحور	العبارات	ألفا كرونباخ
متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية	12 – 1	0.713
متطلبات الكوادر البشرية	18 – 13	0.773
المتطلبات التنظيمية والرقابية	27 – 19	0.666
الجاهزية العامة لتطبيق المعيار 17	31 – 28	0.669
الأثر المتوقع لتطبيق المعيار 17 على الملاءة المالية	43 – 32	0.830

من الجدول السابق يتضح أن مقياس الثبات كانت له الدرجة المقبولة (أكبر أو يساوي 0.6)، وبذلك فإن لكل محاور الاستبانة الدرجة المقبولة لثبات الاتساق الداخلي ومقبولة لأغراض التحليل الاحصائي ويمكن الاعتماد على إجابات أفراد العينة في اشتقاق النتائج.

3-5 اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد إمكانية منخفضة الى متوسطة لتلبية متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في شركات التأمين السورية (متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، متطلبات الكوادر البشرية، المتطلبات المحاسبية والتقنية، المتطلبات التنظيمية والرقابية).

تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفق مقياس ليكرت الخماسي بالاعتماد على توجه الإجابات.

توجهات الإجابات:

كانت الإجابات على مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

الجدول رقم (15) توجه الإجابات وفق مقياس ليكرت

الإجابة	غير موافق أبداً	غير موافق	حيادي	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.80 – 1	2.60 – 1.81	3.40 – 2.61	4.20 – 3.41	5 - 4.21

ولمعرفة توجهات الإجابات تم تطبيق المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واختبار one sample t-test لمعرفة معنوية الإجابات.

1- نتائج قياس متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (16) نتائج قياس متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه الإجابة	Sig.	المعنوية
يتطلب تطبيق المعيار 17تعديلات جوهرية على بنية النظام المحاسبي الحالي للشركة	4.16	.677	موافق	.000	معنوي
يفرض متطلبات جديدة على جودة البيانات ودقتها، مما يستدعي تحسينات في عمليات جمع وتخزين البيانات.	4.31	.471	موافق بشدة	.000	معنوي
يؤثر تطبيق المعيار 17 على تكلفة صيانة وتطوير النظام المحاسبي الحالي	4.03	.474	موافق	.000	معنوي
تحتاج الشركة إلى تطوير أو اقتناء أنظمة تكنولوجيا معلومات جديدة لدعم متطلبات القياس والإفصاح في المعيار 17	4.31	.592	موافق بشدة	.000	معنوي
تم تحديث الأنظمة المحاسبية في شركة التأمين الخاصة بكم لتتوافق مع المعيار 17	3.47	.507	موافق	.000	معنوي
تتوفر أدوات وتقنيات لتقديم تقارير المخاطر المطلوبة بموجب المعيار 17 بشكل آلي وفي الوقت المناسب	3.16	.448	حيادي	.057	غير معنوي
الشركة مستعدة بشكل كافٍ لضمان أمن المعلومات والبيانات المالية الحساسة في ظل التغييرات التي يفرضها المعيار 17	3.69	.592	موافق	.000	معنوي
لدى الشركة نظام محاسبي متقدم ويمكنه التعامل بمرونة مع متطلبات المعيار 17	3.41	.499	موافق	.000	معنوي
تتوفر لدى الشركة قواعد بيانات دقيقة عن عقود التأمين الحالية	3.91	.689	موافق	.000	معنوي
النظام المحاسبي الحالي قابل للتعديل لاستيعاب المعالجة المحاسبية الجديدة	3.09	.530	حيادي	.325	غير معنوي
يوجد تكامل بين أنظمة الاكتتاب، إدارة المطالبات والمالية لدعم تنفيذ المعيار 17	3.06	.246	حيادي	.161	غير معنوي
تم تخصيص موازنة خاصة لتطبيق IFRS 17	3.50	.718	موافق	.000	معنوي
متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية	3.6745	.18005	**موافق**	.000	**معنوي**

يوضح الجدول رقم (16) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 3.7 توجه الإجابة موافق وبانحراف معياري 0.18 لكامل المحور حيث حظيت معظم العبارات بمستوى إجابة موافق.

وقد وافق المستجيبون بشدة على أن المعيار IFRS17 يفرض متطلبات جديدة على جودة البيانات ودقتها، مما يستدعي تحسينات في عمليات جمع وتخزين البيانات، إضافة إلى اقتناء أنظمة تكنولوجية لدعم متطلبات القياس والإفصاح في المعيار IFRS17.

وقد كانت الانحرافات المعيارية صغيرة مما يدل على تجانس الإجابات وتقاربها من متوسطها الحسابي، علماً أن العبارات بمستوى دلالة 99% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.01.

وبالتالي فإن أفراد العينة موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات.

وبالتالي يوجد إمكانية منخفضة إلى متوسطة لتلبية متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية كأحد متطلبات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS17 في شركات التأمين السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

2- نتائج قياس متطلبات الكوادر البشرية:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتطلبات الكوادر البشرية وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (17) نتائج قياس متطلبات الكوادر البشرية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه الإجابة	Sig.	المعنوية
إدارة الحسابات على دراية كافية بالمعيار 17	3.44	.716	موافق	.002	معنوي
تم توفير دورات تدريبية كافية لتطبيق المعيار داخل الشركة	3.63	.554	موافق	.000	معنوي

لدى الشركة قدرة على التوظيف أو التعاقد مع خبراء المعيار 17 عند الحاجة	3.63	.609	موافق	.000	معنوي
هناك دعم إداري لتأهيل الكوادر البشرية لتطبيق المعيار	3.50	.568	موافق	.000	معنوي
يوجد تنسيق فعال بين قسم إدارة المخاطر والإدارات الأخرى (المالية، التقنية، الاكتوارية) لضمان التطبيق المبسط لـ IFRS 17	3.56	.564	موافق	.000	معنوي
يتم الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين متخصصين في معيار IFRS 17 لتقديم الإرشاد اللازم	3.94	.716	موافق	.000	معنوي
متطلبات الكوادر البشرية	3.6146	.33182	**موافق**	.000	**معنوي**

يوضح الجدول رقم (17) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 3.6 توجه الإجابة موافق وبانحراف معياري 0.33 لكامل المحور حيث حظيت معظم العبارات بمستوى إجابة موافق.

وأكثر العبارات موافقة هي: يتم الاستعانة بخبراء استشاريين وخارجيين متخصصين في المعيار IFRS17.

وقد كانت الانحرافات المعيارية صغيرة مما يدل على تجانس الإجابات وتقاربها من متوسطها الحسابي، وقد كانت العبارات معنوية بمستوى دلالة 99% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.01.

وبالتالي فإن أفراد العينة موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات.

مما يعني يوجد إمكانية منخفضة إلى متوسطة لتلبية متطلبات الكوادر البشرية كأحد متطلبات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS17 في شركات التأمين السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

3- نتائج قياس المتطلبات التنظيمية والرقابية:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتطلبات التنظيمية والرقابية

وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (18) نتائج قياس المتطلبات التنظيمية والرقابية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه الإجابة	Sig.	المعنوية
التأخر في إصدار تعليمات من الجهات الرقابية يؤثر على استعداد الشركة لتطبيق المعيار	4.03	.740	موافق	.000	معنوي
هناك تعاون حقيقي فعّال بين الجهات المسؤولة عن التشريع وشركات التأمين لمعالجة العقبات والتحديات التي تواجه تطبيق المعيار	3.91	.777	موافق	.000	معنوي
هناك تعاون بين الجهات المشرفة والرقابية وشركات التأمين لمعالجة العقبات والتحديات التي تواجه تطبيق المعيار	3.69	.693	موافق	.000	معنوي
تنشر الجهات الإشرافية والرقابية تقارير منتظمة لتقييم مدى استعداد القطاع المالي في سورية لتطبيق المعيار	3.38	.554	حيادي	.001	معنوي
يتوفر دليل إجراءات واضح يوضح الخطوات والإرشادات الخاصة بإدارة المخاطر في سياق تطبيق IFRS 17	3.31	.535	حيادي	.002	معنوي
يتوافق الإطار التنظيمي السوري مع متطلبات IFRS17	3.19	.471	حيادي	.032	معنوي
تتمتع القوانين السورية بالمرونة الكافية لإجراء التعديلات اللازمة لتتوافق مع متطلبات المعيار IFRS 17	3.16	.448	حيادي	.057	معنوي
من المتوقع أن تفرض هيئة الرقابة المالية السورية شروطًا إضافية عند تطبيق IFRS 17	3.81	.780	موافق	.000	معنوي
يوجد دعم كافي من الجهات الإشرافية والرقابية لتطبيق المعيار بنجاح	3.31	.471	حيادي	.001	معنوي
المتطلبات التنظيمية والرقابية	**3.5313**	**.20299**	**موافق**	**.000**	**معنوي**

يوضح الجدول رقم (18) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 3.5 توجه الإجابة موافق وبانحراف معياري 0.2 لكامل المحور حيث حظيت معظم العبارات بمستوى إجابة موافق.

وأكثر العبارات موافقة هي: تأخر في إصدار تعليمات من الجهات الرقابية يؤثر على استعداد الشركة لتطبيق المعيار.

وقد كانت الانحرافات المعيارية صغيرة مما يدل على تجانس الإجابات وتقاربها من متوسطها الحسابي علماً أن العبارات معنوية بمستوى دلالة 99% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.01.

ووفق مقياس ليكرت إن أفراد العينة موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات.

مما يعني يوجد إمكانية منخفضة إلى متوسطة لتلبية متطلبات التنظيمية والرقابية كأحد متطلبات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS17 في شركات التأمين السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

4- نتائج قياس الجاهزية العامة للتطبيق:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الجاهزية العامة للتطبيق وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (19) نتائج قياس الجاهزية العامة للتطبيق

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه الإجابة	Sig.	المعنوية
تم إعداد خطة زمنية واضحة لتطبيق المعيار IFRS17 في الشركة	3.19	.471	حيادي	.032	معنوي
تطبيق المعيار يتطلب تكاليف مالية كبيرة قد تعيق التطبيق	3.81	.821	موافق	.000	معنوي

IFRS17 تم إجراء تحليل فجوة لتحديد جوانب النقص في متطلبات تطبيق المعيار	3.59	.756	موافق	.000	معنوي
الشركة مستعدة لتطبيق المعيار IFRS17 في الموعد المحدد	3.13	.554	حيادي	.211	غير معنوي
الجاهزية العامة لتطبيق المعيار IFRS17	3.4297	.41267	**موافق**	.000	**معنوي**

يوضح الجدول رقم (19) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 3.4 توجه الإجابة موافق وبانحراف معياري 0.4 لكامل المحور حيث حظيت معظم العبارات بمستوى إجابة موافق.

وأكثر العبارات موافقة هي: يتطلب تطبيق المعيار IFRS17 تكاليف مالية كبيرة قد تعيق التطبيق.

وقد كانت الانحرافات المعيارية صغيرة مما يدل على تجانس الإجابات وتقاربها من متوسطها الحسابي، علماً أن العبارات معنوية بمستوى دلالة 99% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.01.

ووفق مقياس ليكرت إن أفراد العينة موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات.

مما يعني هناك جاهزية عامة للتطبيق كأحد متطلبات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS17 في شركات التأمين السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

5- نتائج قياس الأثر المتوقع على الملاءة المالية:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأثر المتوقع على الملاءة المالية وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (20) نتائج قياس الأثر المتوقع على الملاءة المالية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه الإجابة	Sig.	المعنوية
يسهم تطبيق المعيار IFRS 17 في تحسين دقة قياس الالتزامات التأمينية ,بما ينعكس ايجابا على الملاءة المالية للشركة.	3.94	.669	موافق	.000	معنوي
أدى تطبيق IFRS 17 الى تحسين جودة الإفصاح المالي المتعلق بالمخاطر التأمينية المؤثرة على الملاءة المالية.	3.88	.660	موافق	.000	معنوي
يساعد المعيار IFRS 17 في تقليل عدم اليقين المرتبط بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين, مما يدعم استقرار الملاءة المالية.	3.84	.574	موافق	.000	معنوي
يسهم الفصل الواضح بين هامش الخدمة التعاقدية والالتزامات التأمينية في تحسين تقييم المركز المالي لشركة التأمين.	3.84	.628	موافق	.000	معنوي
أدى استخدام نماذج القياس للمعيار17 الى تغيرات جوهرية في مؤشرات الملاءة المالية مقارنة بالمعايير السابقة .	2.66	.602	حيادي	.003	معنوي
يعزز تطبيق المعيار قدرة شركة التأمين على إدارة رأس المال بكفاءة للحفاظ على مستوى ملاءة مالية مناسب.	4.03	.595	موافق	.000	معنوي
يساعد المعيار في تحسين توافق الأصول مع الالتزامات التأمينية, بما ينعكس ايجابا على الملاءة المالية.	3.91	.588	موافق	.000	معنوي
يؤدي تطبيق المعيار إلى زيادة شفافية قياس المخاطر التأمينية والمالية المؤثرة على ملاءة الشركة.	4.00	.672	موافق	.000	معنوي
يسهم المعيار في تعزيز ثقة الجهات الرقابية والمستثمرين بمستوى الملاءة المالية لشركة التأمين .	3.75	.622	موافق	.000	معنوي
يؤثر تطبيق المعيار بشكل مباشر في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال في شركات التأمين .	4.09	.689	موافق	.000	معنوي
يسهم المعيار في تعزيز قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية	3.72	.772	موافق	.000	معنوي
يؤدي تطبيق المعيار إلى تغيرات جوهرية في هامش الملاءة المالية.	3.88	.751	موافق	.000	معنوي
الأثر المتوقع لتطبيق المعيار 17 على الملاءة المالية	**3.7943**	**.38625**	**موافق**	**.000**	**معنوي**

يوضح الجدول رقم (20) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 3.8 توجه الإجابة موافق وبانحراف معياري 0.4 لكامل المحور حيث حظيت معظم العبارات بمستوى إجابة موافق.

وأكثر العبارات موافقة هي: يؤثر تطبيق المعيار بشكل مباشر في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال في شركات التأمين، كما يعزز تطبيق المعيار قدرة شركة التأمين على إدارة رأس المال بكفاءة للحفاظ على مستوى ملاءة مالية مناسب، ويؤدي تطبيق المعيار إلى زيادة شفافية قياس المخاطر التأمينية والمالية المؤثرة على ملاءة الشركة.

وقد كانت الانحرافات المعيارية صغيرة مما يدل على تجانس الإجابات وتقاربها من متوسطها الحسابي، علماً أن العبارات معنوية بمستوى دلالة 99% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.01.

وبالتالي هناك أثر متوقع لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS17 على الملاءة المالية لشركات التأمين السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى يوجد إمكانية منخفضة الى متوسطة لتلبية متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في شركات التأمين السورية (متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، متطلبات الكوادر البشرية، المتطلبات المحاسبية والتقنية، المتطلبات التنظيمية والرقابية).

الفرضية الرئيسية الثانية والفرضية الرئيسية الثالثة:

يساهم تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في تحسين دقة قياس الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS17 في تغيير مؤشرات الملاءة المالية.

بغرض اختبار الفرضيتين تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية كمتغير تابع، كانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (21) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.420[a]	.176	.149	.35631

a. Predictors: (Constant), infrastrucutre

من الجدول السابق يتضح أن قوة العلاقة بين متطلبات البنية التحتية والملاءة المالية هو R=0.42 وهي علاقة ضعيفة، علماً أن حجم الأثر بحسب R Square يبيّن أن البنية التحتية المحاسبية والتقنية تؤثر بنسبة 18% في الملاءة المالية.

الجدول رقم (22) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في الملاءة المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.483	1.308		.370	.714
	infrastrucutre	.901	.355	.420	2.535	.017

a. Dependent Variable: impact

من الجدول السابق يتضح وجود دلالة إحصائية لتأثير البنية التحتية المحاسبية والتقنية في الملاءة المالية وذلك بمستوى دلالة 95% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، علماً أن هذا التأثير طردي كون إشارة B موجبة، مما يعني أنه كلما تحسنت البنية التحتية المحاسبية والتقنية زاد معه الملاءة المالية.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرين (معادلة الانحدار) على الشكل التالي:

$$y = 0.483 + 0.90\ x1$$

وبالتالي تؤثر متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تأثير متطلبات الكوادر البشرية في الملاءة المالية:

بتطبيق الانحدار الخطي البسيط لتأثير متغير متطلبات الكوادر البشرية كمتغير مستقل في الملاءة المالية كمتغير تابع، كانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (23) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين متطلبات **الكوادر البشرية** لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.354[a]	.125	.096	.36718

a. Predictors: (Constant), hr

من الجدول السابق يتضح أن قوة العلاقة بين متطلبات الكوادر البشرية والملاءة المالية هو R=0.35 وهي علاقة ضعيفة، علماً أن حجم الأثر حسب R Square يبيّن أن متطلبات الكوادر البشرية تؤثر بنسبة 13% في الملاءة المالية.

الجدول رقم (24) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر متطلبات **الكوادر البشرية** لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في الملاءة المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.304	.721		3.194	.003
	hr	.412	.199	.354	2.074	.047

a. Dependent Variable: impact

من الجدول السابق يتضح وجود دلالة إحصائية لمتطلبات الكوادر البشرية في الملاءة المالية وذلك بمستوى دلالة 90% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.1، علماً أن هذا التأثير طردي كون إشارة B موجبة، مما يعني أنه كلما تحسنت الإمكانيات البشرية في المجال، زاد معها الملاءة المالية.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرين (معادلة الانحدار) على الشكل التالي:

$$y = 2.304 + 0.412\ x1$$

وبالتالي تؤثر متطلبات الكوادر البشرية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تأثير المتطلبات التنظيمية والرقابية في الملاءة المالية:

بتطبيق الانحدار الخطي البسيط لتأثير متغير المتطلبات التنظيمية والرقابية كمتغير مستقل في الملاءة المالية كمتغير تابع، كانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (25) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين **المتطلبات التنظيمية والرقابية** لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.540[a]	.291	.268	.33049

a. Predictors: (Constant), morg

من الجدول السابق يتضح أن قوة العلاقة بين المتطلبات التنظيمية والرقابية والملاءة المالية هو R=0.54 وهي علاقة قوية، علماً أن حجم الأثر حسب R Square يبيّن أن المتطلبات التنظيمية والرقابية تؤثر بنسبة 29% في الملاءة المالية.

الجدول رقم (26) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر **المتطلبات التنظيمية والرقابية** لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في الملاءة المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.167	1.034		.161	.873
	morg	1.027	.292	.540	3.513	.001

a. Dependent Variable: impact

من الجدول السابق يتضح وجود دلالة إحصائية لتأثير المتطلبات التنظيمية والرقابية في الملاءة المالية، وذلك بمستوى دلالة 99% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.01، علماً أن هذا التأثير طردي كون إشارة B موجبة، مما يعني أنه كلما تحسنت الحالة التنظيمية والرقابية زاد معها الملاءة المالية

ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرين (معادلة الانحدار) على الشكل التالي:

$$y = 0.167 + 1.03\ x1$$

وبالتالي تؤثر المتطلبات التنظيمية والرقابية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تأثير الجاهزية العامة لتطبيق المعيار IFRS17 في الملاءة المالية:

بتطبيق الانحدار الخطي البسيط لتأثير متغير الجاهزية العامة لتطبيق المعيار IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية كمتغير تابع، كانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (27) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين **تأثير الجاهزية العامة لتطبيق المعيار** معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.395[a]	.156	.128	.36063

a. Predictors: (Constant), readiness

من الجدول السابق يتضح أن قوة العلاقة بين جاهزية تطبيق المعيار IFRS17 والملاءة المالية هو R=0.40 وهي علاقة ضعيفة، علماً أن حجم الأثر حسب R Square يبيّن أن الجاهزية العامة لتطبيق المعيار IFRS17 يؤثر بنسبة 16% في الملاءة المالية.

الجدول رقم (28) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر **الجاهزية العامة لتطبيق المعيار** IFRS17 في الملاءة المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.525	.542		4.658	.000
	readiness	.370	.157	.395	2.358	.025

a. Dependent Variable: impact

من الجدول السابق يظهر أنه يوجد دلالة إحصائية لتأثير الجاهزية العامة لتطبيق المعيار IFRS17 في الملاءة المالية، وذلك بمستوى دلالة 95% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، علماً أن هذا التأثير طردي كون إشارة B موجبة، مما يعني أنه كلما كانت الجاهزية لتطبيق المعيار IFRS17 عالية، كان الملاءة المالية عالية.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرين (معادلة الانحدار) على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{y = 2.53 + 0.37\, x1}$$

وبالتالي تؤثر الجاهزية العامة لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ولمعرفة أكثر أبعاد تطبيق المعيار IFRS17 تأثيراً في الملاءة المالية، تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالتدرجStepwise multiple linear regression

وكانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (29) الدلالة الإحصائية لاختبار **أكثر أبعاد تطبيق** معيار عقود التأمين IFRS17 **تأثيراً في الملاءة المالية**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.540[a]	.291	.268	.33049

a. Predictors: (Constant), morg

من الجدول السابق يتضح في النموذج الأول أن قوة العلاقة بين المتطلبات التنظيمية والرقابية والملاءة المالية هو R=0.54 وهي علاقة قوية، علماً أن حجم الأثر حسب R Square يبيّن أن المتطلبات التنظيمية والرقابية تؤثر بنسبة 29% في الملاءة المالية.

الجدول رقم (30) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لاختبار **أكثر أبعاد تطبيق** معيار عقود التأمين IFRS17 **تأثيراً في الملاءة المالية**

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.167	1.034		.161	.873
	morg	1.027	.292	.540	3.513	.001

a. Dependent Variable: impact

من الجدول السابق – في النموذج الأول – يتضح وجود دلالة إحصائية لتأثير المتطلبات التنظيمية والرقابية في الملاءة المالية، وذلك بمستوى دلالة 99% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.01، وهو

أكثر الأبعاد تأثيراً في الملاءة المالية، علماً أن هذا التأثير طردي كون إشارة B موجبة، مما يعني أنه كلما تحسنت الحالة التنظيمية والرقابية زاد معها الملاءة المالية. ويمكن كتابة العلاقة بين المتغيرين بالصيغة التالية:

$$y = 0.167 + 1.03\,x1$$

وقد استثنى النموذج باقي الأبعاد، كونها الأقل في التأثير بالمقارنة مع المتطلبات التنظيمية والرقابية.

وبالعموم، **ولاختبار تأثير تطبيق المعيار IFRS17 عموماً في الملاءة المالية**، تم تطبيق الانحدار الخطي البسيط لتأثير المعيار 17 كمتغير مستقل، على الملاءة المالية كمتغير تابع، فكانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (31) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 كمتغير مستقل في الملاءة المالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.508[a]	.258	.233	.33826

a. Predictors: (Constant), Standard17

من الجدول السابق يتضح أن قوة العلاقة بين تطبيق المعيار IFRS17 والملاءة المالية هو R=0.51 وهي علاقة متوسطة القوة، علماً أن حجم الأثر حسب R Square يبيّن أن تطبيق المعيار 17 يؤثر بنسبة 26% في الملاءة المالية.

الجدول رقم (32) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في الملاءة المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.749	.945		.792	.434
	Standard17	.855	.265	.508	3.228	.003

a. Dependent Variable: impact

من الجدول السابق يتضح وجود دلالة إحصائية لتأثير تطبيق المعيار IFRS17 في الملاءة المالية بمستوى دلالة 99% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.01، علماً أن هذا التأثير طردي كون إشارة B موجبة، مما يعني أنه كلما تم تحسين تطبيق المعيار 17 زادت معه الملاءة المالية.

يمكن صياغة العلاقة بين المتغيرين كما يلي:

$$y = 0.749 + 0.855\, x1$$

وبالتالي يساهم تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في تحسين دقة قياس الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS17 في الملاءة المالية.

مما يثبت صحة الفرضيتين الثانية والثالثة.

وقد جاء في إجابات خبراء قانونيين وتأمين وماليين، أنه من المتوقع أن يؤدي تطبيق المعيار IFRS17 إلى تحسين الشفافية في عرض الالتزامات التأمينية، مما قد يؤثر على توقيت الاعتراف بالأرباح ويؤدي إلى تقلبات أكبر في النتائج المالية، دون تغيير جوهري في القيمة الاقتصادية للشركة، وتوقعوا أن تكون النتائج خسارة في أول ثلاث سنوات بعد تطبيق المعيار.

خاتمة:

يؤثر المعيار IFRS17 على التخطيط الاستراتيجي للشركة وتعزيز إدارة المخاطر وزيادة المتطلبات الرأسمالية واتخاذ إجراءات تسعير جديدة لزيادة الأقساط التأمينية بالتدرج وهو صعب في الوقت الحالي كون الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة بناء، كما يتطلب المعيار IFRS17 تحسين الأنظمة الإلكترونية الحالية وتطويرها، وتأهيل العاملين وهذا يستدعي تحمل شركات التأمين تكلفة إضافية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. هناك إمكانية جزئية ومحدودة لتطبيق المعيار IFRS17 في ظل الواقع الحالي في سورية، وذلك بسبب وجود فجوة بين متطلبات المعيار والأنظمة المحاسبية المطبقة فعليا.
2. وجود ضعف في الجاهزية التقنية ونقص في الكوادر البشرية المتخصصة (المحاسبين والإكتواريين)، بالإضافة الى محدودية الأنظمة المحاسبية المؤتمتة مما يشكل عائقا اساسياً أمام التطبيق الكامل للمعيار.
3. وجود معوقات تنظيمية وتشريعية ناتجة عن عدم مواءمة بعض التشريعات والقوانين والتعليمات المحلية الناظمة لعمل شركات التأمين مع متطلبات المعيار IFRS17 .

من المتوقع أن يؤدي تطبيق المعيار IFRS17 إلى تحسين مستوى الإفصاح المالي وإعطاء صورة أكثر دقة عن الالتزامات المالية والإيرادات، مقارنة بالمعالجات المحاسبية التقليدية المتبعة حاليا، مما قد يؤثر على توقيت الاعتراف بالأرباح ويؤدي إلى تقلبات أكبر في النتائج المالية، دون تغيير جوهري في القيمة الاقتصادية للشركة.

4. يوجد دلالة إحصائية للتأثير الطردي لتطبيق المعيار IFRS17 لكل متطلباته في الملاءة المالية، علماً أن أكثر الأبعاد تأثيراً في الملاءة المالية هي المتطلبات التنظيمية والرقابية.
5. يغير IFRS17 الطريقة التي ينظر بها المستثمرون والمحللون إلى الأداء المالي لشركات التأمين. فهو يُحوّل التركيز من الأقساط إلى الربحية الحقيقية، مما يقلل من تقلبات الأرباح ويقدم صورة أكثر واقعية عن الوضع المالي للشركة.
6. معيار IFRS17 لا يؤثر بشكل مباشر على كيفية حساب مؤشرات الملاءة المالية، لكنه يغير الأرقام الأساسية التي تُستخدم في حساب هذه النسب. بعبارة أخرى، النسبة تبقى كما هي، لكن المدخلات تتغير.

7. تطبيق IFRS 17 يؤدي إلى:

- **استقرار الأرباح:** يتم توزيع الربح على مدى عمر العقد، بدلاً من تسجيله مرة واحدة.
- **شفافية أكبر:** تظهر القوائم المالية بشكل أوضح مكونات الأرباح والالتزامات، مما يسهل على المستثمرين تحليل الأداء الحقيقي للشركة.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحثة توصي بالآتي:

4- اهتمام شركات التأمين ببرامج التدريب والتطوير الموظفين، وخاصةً أقسام المحاسبة والمالية وتقنية المعلومات. ومراجعة وتحديث الأنظمة التقنية في الشركات بانتظام لضمان توافقها مع متطلبات IFRS17، والتعاون مع الجهات التنظيمية لضمان فهم وتطبيق كافة المتطلبات القانونية.

- توصيات تنظيمية ورقابية (الأولوية القصوى): وذلك من خلال تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية بما يتوافق مع متطلبات المعيار IFRS17، ونشر تقارير منتظمة لتقييم مدى استعداد الشركات للتطبيق.

  وتعزيز دور الجهات الرقابية بمتابعة مدى التزام شركات التأمين بتوفير متطلبات تطبيق المعيار IFRS17، وربط ذلك بتقييم الملاءة المالية ومنح التراخيص أو تجديدها.
- توصيات للبنية المحاسبية والتقنية: تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتحديث الأنظمة الحالية والاستفادة منها لتوفير الوقت والتكلفة.
- توصيات للكوادر البشرية: العمل على بناء القدرات والكفاءات من خلال الاهتمام بإعداد دورات تدريبية وورشات عمل عن المعيار IFRS17 والاستعانة باستشاريين خارجيين، وضم خبراء إلى فريق العمل، وتحفيز الموظفين على التغيير والتقبل للإجراءات الجديدة من خلال قيادات ملتزمة ومتحمسة لتبني المعايير الجديدة.

- توصيات متعلقة بالجاهزية: إطلاق تطبيق تجريبي على محفظة أو عقود جديدة لقياس التأثير العملي قبل التطبيق الحقيقي.

5- من الضروري، اعتماد سياسة شاملة لإدارة الأثر المحاسبي على الأرباح تركز على الشفافية والتواصل والاستقرار الرأسمالي دون محاولة إخفاء تقلبات المحاسبة، وتتضمن إجراءات تنفيذية واضحة للتعامل مع تقلبات النتائج الناتجة عن تطبيق IFRS 17 .

6- الاستفادة من الشفافية المحسنة التي يوفرها IFRS 17 في تقاريرها المالية. يجب عليها التواصل بوضوح مع المستثمرين والجهات المعنية حول كيفية تأثير تطبيق المعيار على تحسين مركزها المالي، وعرض البيانات المالية بطريقة تعكس هذه التحسينات بشكل فعال.

7- تحليل كيفية تأثير IFRS17 على أنماط الاعتراف بالإيرادات والمصروفات في شركات التأمين. وكذلك تطوير استراتيجيات تسعير جديدة تأخذ في الاعتبار المتطلبات المحاسبية الجديدة لضمان تحقيق الربحية المستهدفة، ومراقبة أداء العقود بشكل مستمر لتعظيم العائدات.

8- استخدام البيانات المحسنة التي يوفرها IFRS17 لتعزيز التوقعات للتدفقات النقدية. وتطوير نماذج مالية أكثر دقة تساعد في إدارة احتياجات السيولة، وتنويع استثماراتها لضمان توفر السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب.

9- إعطاء الأولوية في شركات التأمين للاستثمار في تحديث أنظمتها المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات. يجب عليها تنفيذ ضوابط أمنية قوية لحماية البيانات المالية الحساسة، والعمل على دمج أنظمة البيانات لضمان تدفق سلس للمعلومات وتوفير رؤى دقيقة وفي الوقت المناسب للإدارة.

10- إدراج المعيار IFRS17 ضمن مقررات المحاسبة في شركات التأمين في الجامعات السورية للربط بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي.

قائمة المراجع:

الكتب:

10- اللامي، حسام علي(د.ت)، محاضرات في إدارة الخطر والتأمين، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

11- سلامة، ياسر (2017) مرحباً IFRS17

12- مدخل إلى أساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، المعهد المالي، الرياض، المملكة العربية السعودية (2016).

الأبحاث والمؤلفات العلمية:

13- إبراهيم، ساره عبد الله عبد العظيم، والسيد، داليا عادل عباس (2024)، دراسة الأثر المتوقع لتطبيق معيار IFRS17 على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 5، العدد 1، الجزء 2، مصر.

14- إبراهيم، نبيل، (2018)، دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التامين في ظل معيار المحاسبة الدولي (IFRS17) بالتطبيق على شركات التامين المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 2، العدد 2، ص 127-13.

15- اسمندر، محسن يوسف، (2022)، تحليل واقع ومؤشرات قطاع التأمين في سورية خلال الفترة 2008 – 2019، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد: 38، العدد: 1، ص –ص: 193 – 226، دمشق، سورية.

16- التلا ،أزهار، (2025)، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 "عقود التأمين" في تطوير القياس والافصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين السورية دراسة تطبيقية اختبارية –شركة العقيلة للتأمين التكافلي، مشروع محاسب قانوني.

17- الخولي، اسامة عبد المنعم، والجندي، خالد محمد محمد (2021)، دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد السابع، العدد الحادي عشر، الجزء الأول، مصر.

18- الصبيحي، فائز هليل سريح، والويسي، مصطفى أمجد إبراهيم (2024)، تأثير الملاءة المالية في مؤشرات الربحية دراسة تطبيقية في شركات التأمين العراقية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 1، العراق.

19- الميهى، رمضان عبد الحميد، وعوض، سامح سالم (2023)، قياس أثر تطبيق معيار IFRS 17 على الأداء المالي لشركات التأمين دراسة تطبيقية، المقالة 7، المجلد 15، العدد 2، مصر.

20- النجار، محمد سامح، (2019)، دراسة تحليلية لأثر تطبيق المعيار IFRS17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية – دراسة اختبارية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1 ص 336-347.

21- اليونس، محمد، وريحاوي، مها (2022)، أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 في تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين السورية "دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 39، العدد 4، سورية.

22- اليونس، محمد (2023)، تحليل متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي "17: "IFRS، مجلة جامعة البعث للأبحاث العلمية، المجلد 44، العدد 32، حمص، سورية.

23- اليونس، محمد (2022) دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي IFRS 17 بالتطبيق على شركات التأمين السورية – مجلة جامعة البعث العدد 22 ، حمص، سورية.

24- بالي، مصعب، وصديقي، مسعود (2016)، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2، الجزائر.

25- تمراز، محمد، (2019)، دور معايير التقرير المالي الدولية في الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التامين، دراسة ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها.

26- حميدي، زينب عباس (2020)، دور المعيار الدولي (IFRS 17) في المحاسبة عن شركات التأمين دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 126، العراق.

27- خيري، محمد علي (2022)، أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين الائتمان التجاري وربحية الشركات: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية العدد 46 ص401-450.

28- سجيني، طلال بن إبراهيم عرابي (2022)، أثر استخدام التحليل المالي على تقييم أداء شركات التأمين السعودية دراسة تطبيقية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر، العدد الثامن والعشرون، المملكة العربية السعودية.

29- شحاتة، محمد موسى، (2019)، دور تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 3، العدد3، ص87.

30-شحاتة، محمد موسى، (2019)، دور تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 على تطوير القياس والافصاح الحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التامين المصرية –دراسة اختبارية – مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1 ص 336 – ص 347.

31- صيد، مريم، وزيرق، سوسن (2022)، أثر تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 على القوائم المالية لشركات التأمين دراسة حالة شركة Alliance للتأمينات، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 16، العدد 1، الجزائر.

32- طنطه، غزل نبيل، آغا، عمار ناصر، (2024)، أثر الملاءة المالية في استثمارات شركات التأمين في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد: 40، العدد: 4، ص -ص: 293 – 315، دمشق، سورية.

33- غالي، أشرف أحمد محمد، والفار، محمد سليمان، (2018)، تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التامين (IFRS17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 2.

34- قندوز، عبد الكريم أحمد، والسهلاوي، خالد عبد العزيز (2015)، هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثامن والثلاثون، المملكة العربية السعودية.

رسائل جامعية:

35- العازمي، جابر خليفة (2019)، التأمين التجاري في الفقه الإسلامي دراسة فقهية مقارنة، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مصر.

36- العراقي، السيد السعيد، (2015)، إطار مقترح للقياس والافصاح لعقود التامين في ضوء معايير التقارير المالية الدولية: دراسة اختبارية رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها.

37- القصاب، سنا مازن فالح(2011)، دور إعادة التأمين في ضمان حقوق المؤمن له في مواجهة المؤمن الأصلي، سالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، عمان، الأردن.

38- بدره، مريم محمود، وكنعان، علي (2021)، دور شركات التأمين السورية في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة البعث، المجلد 43، العدد 23، حمص، سورية.

39- بشماني، شكيب، ودلالة، هيفاء (2023)، الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة وأثرها في الملاءة المالية لشركات التأمين السورية خلال الفترة /2022-2013/، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 45، العدد 4، اللاذقية، سورية.

قوانين وتشريعات:

40- المادة 713، القانون المدني في سورية.

41- المرسوم التشريعي رقم 43 عام 2005

42- المرسوم التشريعي رقم 68 عام 2004

المواقع الإلكترونية:

43- الموقع الالكتروني للمؤسسة العامة السورية للتأمين www.sic.sy

Foreign References:

2- Afonso, A., & Coelho, J. C. (2023). Public finances solvency in the Euro Area. Economic Analysis and Policy, 77, 642-657.

3- CFA Institute,2022,p60-62. Automation in Financial Reporting under IFRS 17

4- Cummins, J. D., & Weiss, M. A. (2009). The Global Insurance Market: Transition, Transformation and Growth. The Geneva Papers on Risk and Insurance - Issues and Practice, 34(3), 419-446.

5- Dahiyat, A., & Owais, W. (2021). The expected impact of applying IFRS (17) insurance contracts on the quality of financial reports. Accounting, 7(3), 581-590.

6- DAHIYAT, A. A., Weshah, S. R., & Aldahiyat, M. (2021). Liquidity and solvency management and its impact on financial performance: Empirical evidence from Jordan. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(5), 135-141.

7- Effendie, J. M., Manafe, H. A., & Man, S. (2022). Analysis of the Effect of Liquidity Ratios, Solvency and Activity on the Financial Performance of the Company (Literature Review of Corporate Financial Management). Dinasti International Journal of Economics, Finance & Accounting, 3(5), 541-550.

8- EY, 2023,p12-14. Data Storage and Infrastructure Requirements under IFRS 17

9- EY,2023,p40-42.Infrastructure Needs for Large-Scale Data Processing under IFRS17

10- Firli, A., Khairunnisa, S., & Rahadian, D. (2021). The influence of financial stressors, financial behavior, risk tolerance, financial solvency, and financial knowledge on financial satisfaction of working age population. Jurnal Manajemen Indonesia, 21(3), 228-237.

11- Gryglewicz, S. (2011). A theory of corporate financial decisions with liquidity and solvency concerns. Journal of financial economics, 99(2), 365-384.

12- Horobet, A., Curea, S. C., Smedoiu Popoviciu, A., Botoroga, C. A., Belascu, L., & Dumitrescu, D. G. (2021). Solvency risk and corporate performance: A case study on European retailers. Journal of Risk and Financial Management, 14(11), 536.

13- IFRS Foundation, 2023,p80-82. IFRS 17 – Technical Guidance on Sub-ledgers

14- International Accounting Standards Board (IASB). IFRS 17 Insurance Contracts

15- Istrate , 2017:(Contract under IFRSs – Evaluation and perspectives

16- Khidmat, W. B., & Rehman, M. (2014). Impact of liquidity & solvency on profitability chemical sector of Pakistan. Economics management innovation, 6(3), 34-67.

17- Kočović, J., Koprivica, M., & Paunović, B. (2017). Initial effects of Solvency II implementation in the European Union. Ekonomika preduzeća, 65(7-8), 436-452.

18- Kyule, J. M. (2015). Impact of liquidity and solvency on financial performance of firms listed at the Nairobi securities exchange (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

19- Matti Rajala, 2020 Expected Effects of iprs17 on the Transparency and comparability of insurance companies financial statements .masters . thesis . school of business and economics .jyvaskla university .

20- Milliman,2022,p50-52. Advanced Actuarial Tools for IFRS 17 Implementation

21- Oino, I. (2021). Bank solven+cy: The role of credit and liquidity risks, regulatory capital and economic stability. Banks and Bank Systems, 16(4), 84-100.

22- Owais, W. O., & Dahiyat, A. A. (2021). Readiness and challenges for applying IFRS 17 (insurance contracts): The case of Jordanian insurance companies. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(3), 277-286.

23- Rajala, M. (2020). Expected effects of IFRS 17 on the transparency and comparability of insurance companies' financial statements (Master's thesis).

24- Sakouvogui, K. (2020). Impact of liquidity and solvency risk factors on variations in effi/ciency of US banks. Managerial Finance, 46(7), 883-895.

25- Sakouvogui, K., & Shaik, S. (2020). Impact of financial liquidity and solvency on cost efficiency: evidence from US banking system. Studies in Economics and Finance, 37(2), 391-410

26- (Yanik S. and Bas E. 2017)" Evaluation of IFRS17 contracts standard for Insurance Companies

27- Yenni, Y., Arifin, A., Gunawan, E., Pakpahan, L., & Siregar, H. (2021). The impact of solvency and working capital on profitability. Journal of Industrial Engineering & Management Research, 2(4), 15-38.

28- Yusoff, H. B. M. (2017). The effect of liquidity and solvency on profitability: the case of public-listed consumer product companies in Malaysia. University Tun Hussein Onn Malaysia.

Websites:

29- (IASB–IFRS17)
30- Deloitte,2023,p78-80. Automating IFRS 17 Reporting and Disclosures.
31- Deloitte,2021,p45-47. Implementing IFRS 17: Challenges and Data Management Needs.
32- KMMG. (2017) First Impression: IFRS 17 "Insurance Contracts"
33- KPMG,2023,p15-17. Cybersecurity Challenges in IFRS 17 Implementation
34- KPMG,2021,p23-25. Scenario Analysis and Sensitivity Testing under IFRS 17.
35- PwC,2022,p12-14. Data Quality for IFRS 17 – Ensuring Accurate Financial Reporting
36- pwc,2022,p30-32. System Integration Strategies for IFRS 17
37- pwc,2017

الملحق رقم (1) استمارة قائمة الاستبيان

السادة والسيدات المحترمين..

تحية طيبة وبعد...

تقوم الباحثة بإعداد بحث يستهدف تحديد **مدى إمكانية تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 في شركات التأمين المدرجة في السوق السورية وأثره على الملاءة المالية** وفي سبيل ذلك تم إعداد قائمة الاستبيان الآتية لمعرفة إمكانية تطبيق المعيار في شركات التأمين السورية، وأثر ذلك التطبيق على الملاءة المالية، وذلك لإغناء البحث حيث أن إجاباتكم على الأسئلة ستساعد الباحثة في الوصول إلى نتائج قيمة تساهم في إغناء البحث علماً أن إجاباتكم ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم فائق الاحترام والتقدير.....

أولاً: المعلومات الديموغرافية:

) أمام الإجابة المناسبة:xالرجاء وضع علامة (

1- التوصيف الوظيفي:

مدير مالي	مدير تدقيق داخلي	مدير مخاطر	مدقق خارجي	آخر (يحدد)

2- سنوات الخبرة في قطاع التأمين:

أقل من 5 سنوات	5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات

3- المؤهل العلمي:

معهد متوسط	جامعي	ماجستير	دكتوراه

ثانياً: بيانات الدراسة:

الرجاء وضع علامة (صح) في المربع المناسب للإجابة:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
امكانية تلبية متطلبات تطبيق IFRS 17						
المحور الأول	**متطلبات البنية التحتية المحاسبية والتقنية**					
1	يتطلب تطبيق IFRS 17 تعديلات جوهرية على بنية النظام المحاسبي الحالي للشركة					
2	يفرض IFRS 17 متطلبات جديدة على جودة البيانات ودقتها، مما يستدعي تحسينات في عمليات جمع وتخزين البيانات.					
3	يؤثر تطبيق IFRS 17 على تكلفة صيانة وتطوير النظام المحاسبي الحالي					
4	تحتاج الشركة إلى تطوير أو اقتناء أنظمة تكنولوجيا معلومات جديدة لدعم متطلبات القياس والإفصاح في IFRS 17.					
5	تم تحديث الأنظمة المحاسبية في شركة التأمين الخاصة بكم لتتوافق مع IFRS 17					
6	تتوفر أدوات وتقنيات لتقديم تقارير المخاطر المطلوبة بموجب IFRS 17 بشكل آلي وفي الوقت المناسب					
7	الشركة مستعدة بشكل كافٍ لضمان أمن المعلومات والبيانات المالية الحساسة في ظل التغييرات التي يفرضها IFRS 17					
8	لدى الشركة نظام محاسبي متقدم ويمكنه التعامل بمرونة مع متطلبات المعيار 17					
9	تتوفر لدى الشركة قواعد بيانات دقيقة عن عقود التأمين الحالية					
10	النظام المحاسبي الحالي قابل للتعديل لاستيعاب المعالجة المحاسبية الجديدة					
11	يوجد تكامل بين أنظمة الاكتتاب ، إدارة المطالبات والمالية لدعم تنفيذ المعيار 17					
12	تم تخصيص موازنة خاصة لتطبيق IFRS 17					
المحور الثاني	**متطلبات الكوادر البشرية**					

13	إدارة الحسابات على دراية كافية بالمعيار 17					
14	تم توفير دورات تدريبية كافية لتطبيق المعيار داخل الشركة					
15	لدى الشركة قدرة على التوظيف أو التعاقد مع خبراء المعيار 17 عند الحاجة					
16	هناك دعم إداري لتأهيل الكوادر البشرية لتطبيق المعيار					
17	يوجد تنسيق فعال بين قسم إدارة المخاطر والإدارات الأخرى (المالية، التقنية، الاكتوارية) لضمان التطبيق المبسط لـ IFRS 17					
18	يتم الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين متخصصين في معيار IFRS 17 لتقديم الإرشاد اللازم					

المحور الثالث	**المتطلبات التنظيمية والرقابية**					
19	التأخر في إصدار تعليمات من الجهات الرقابية يؤثر على استعداد الشركة لتطبيق المعيار					
20	هناك تعاون حقيقي فعّال بين الجهات المسؤولة عن التشريع وشركات التأمين لمعالجة العقبات والتحديات التي تواجه تطبيق المعيار.					
21	هناك تعاون بين الجهات المشرفة والرقابية وشركات التأمين لمعالجة العقبات والتحديات التي تواجه تطبيق المعيار.					
22	تنشر الجهات الإشرافية والرقابية تقارير منتظمة لتقييم مدى استعداد القطاع المالي في سورية لتطبيق المعيار					
23	يتوفر دليل إجراءات واضح يوضح الخطوات والإرشادات الخاصة بإدارة المخاطر في سياق تطبيق IFRS 17					
24	يتوافق الإطار التنظيمي السوري مع متطلبات IFRS 17					
25	تتمتع القوانين السورية بالمرونة الكافية لإجراء التعديلات اللازمة لتتوافق مع متطلبات المعيار IFRS 17.					
26	من المتوقع أن تفرض هيئة الإشراف على التأمين السورية شروطًا إضافية عند تطبيق IFRS 17					
27	يوجد دعم كافي من الجهات الإشرافية و الرقابية لتطبيق المعيار بنجاح					
المحور الرابع	**الجاهزية العامة لتطبيق المعيار 17**					
28	تم إعداد خطة زمنية واضحة لتطبيق المعيار 17 في الشركة					
29	تطبيق المعيار يتطلب تكاليف مالية كبيرة قد تعيق التطبيق					

30	تم إجراء تحليل فجوة لتحديد جوانب النقص في متطلبات تطبيق المعيار 17					
31	الشركة مستعدة لتطبيق المعيار 17 في الموعد المحدد					
المحور الخامس	**الأثر المتوقع لتطبيق المعيار 17 على الملاءة المالية**					
32	يسهم تطبيق المعيار IFRS 17 في تحسين دقة قياس الالتزامات التأمينية ,بما ينعكس ايجابا على الملاءة المالية للشركة.					
33	أدى تطبيق IFRS 17 الى تحسين جودة الإفصاح المالي المتعلق بالمخاطر التأمينية المؤثرة على الملاءة المالية.					
34	يساعد المعيار IFRS 17 في تقليل عدم اليقين المرتبط بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين, مما يدعم استقرار الملاءة المالية.					
35	يسهم الفصل الواضح بين هامش الخدمة التعاقدية والالتزامات التأمينية في تحسين تقييم المركز المالي لشركة التأمين.					
36	أدى استخدام نماذج القياس للمعيار17 الى تغيرات جوهرية في مؤشرات الملاءة المالية مقارنة بالمعايير السابقة .					
37	يعزز تطبيق المعيار قدرة شركة التأمين على إدارة رأس المال بكفاءة للحفاظ على مستوى ملاءة مالية مناسب.					
38	يساعد المعيار في تحسين توافق الأصول مع الالتزامات التأمينية, بما ينعكس ايجابا على الملاءة المالية.					
39	يؤدي تطبيق المعيار إلى زيادة شفافية قياس المخاطر التأمينية والمالية المؤثرة على ملاءة الشركة.					
40	يسهم المعيار في تعزيز ثقة الجهات الرقابية والمستثمرين بمستوى الملاءة المالية لشركة التأمين .					
41	يؤثر تطبيق المعيار بشكل مباشر في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال في شركات التأمين .					
42	يسهم المعيار في تعزيز قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية					
43	يؤدي تطبيق المعيار إلى تغيرات جوهرية في هامش الملاءة المالية.					

أسئلة مفتوحة (اختيارية):

1. ما أبرز التحديات التي تواجه شركتكم في تطبيق المعيار 17؟
2. برأيك ما الأثر المتوقع لتطبيق المعيار على المركز المالي لشركتكم؟

ولكم جزيل الشكر..

ملحق رقم (2): القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية عينة الدراسة

شركة الأولى للتأمين (سولدراتي) عمان الأردن			
قائمة المركز المالي 2022	**2022**	**2022 IFRS 17**	**Diff**
الموجودات			
الاستثمارات			
ودائع لدى البنوك (بالصافي)	15,724,155.00	15,704,155.00	(20,000.00)
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	2,760,877.00	4,580,130.00	1,819,253.00
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	5,193,110.00	3,255,426.00	(1,937,684.00)
استثمارات عقارية - بالصافي	6,674,713.00	6,674,713.00	-
مجموع الاستثمارات	**30,352,855.00**	**30,214,424.00**	**(138,431.00)**
النقد في الصندوق ولدى البنوك	3,820,279.00	3,820,279.00	-
موجودات عقود التأمين		85,173.00	85,173.00
موجودات عقود إعادة التأمين		10,811,312.00	10,811,312.00
شيكات برسم التحصيل - بالصافي	3,346,202.00	-	(3,346,202.00)
مدينون - بالصافي	11,088,339.00	-	(11,088,339.00)
ذمم معيدي التأمين المدينة - بالصافي	1,332,423.00	-	(1,332,423.00)
موجودات ضريبية مؤجلة	1,256,317.00	1,957,795.00	701,478.00
ممتلكات ومعدات - بالصافي	9,897,162.00	9,897,162.00	-
موجودات غير ملموسة - بالصافي	777,458.00	777,458.00	-
حق استخدام الأصول		-	-
موجودات أخرى	2,059,311.00	2,059,311.00	-
مجموع الموجودات	**63,930,346.00**	**59,622,914.00**	**(4,307,432.00)**
المطلوبات وحقوق الملكية وحقوق حملة الوثائق			
المطلوبات			
مطلوبات عقود التأمين	-	25,476,257.00	25,476,257.00
مخصص الاشتراكات غير المكتسبة - بالصافي	12,650,657.00	-	(12,650,657.00)
مخصص العجز في الاشتراكات	294,000.00	-	(294,000.00)
مخصص الادعاءات - بالصافي			

(5,196,168.00)	-	5,196,168.00	
(281,538.00)	-	281,538.00	مخصص تسوية خسائر غير موزعة
(148,717.00)	-	148,717.00	المخصص الحسابيي - بالصافي
6,905,177.00	**25,476,257.00**	**18,571,080.00**	**مجموع مطلوبات عقود التأمين**
(2,619,701.00)	84,458.00	2,704,159.00	دائنون
(5,954,390.00)	-	5,954,390.00	ذمم معيدي التأمين الدائنة
-	113,316.00	113,316.00	مصاريف مستحقة
-	45,000.00	45,000.00	مخصصات أخرى
-	669,981.00	669,981.00	مخصص ضريبة الدخل
-	23,470.00	23,470.00	مطلوبات ضريبية مؤجلة
(1,547.00)	1,094,377.00	1,095,924.00	مطلوبات أخرى
(1,670,461.00)	**27,506,859.00**	**29,177,320.00**	**مجموع المطلوبات**
-			**حقوق حملة الوثائق**
-		-	فائض حملة الوثائق المتراكم
-	23,151.00	23,151.00	احتياطي تغطية العجز (مخصص الطوارئ)
-	**23,151.00**	**23,151.00**	**مجموع حقوق حملة الوثائق**
-			**حقوق الملكية**
-	28,000,000.00	28,000,000.00	رأس المال المصرح به و المدفوع
-	3,810,741.00	3,810,741.00	الاحتياطي الإجباري
(79,588.00)	(146,307.00)	(66,719.00)	احتياطي تقييم استثمارات مالية بالصافي بعد الضريبة
(2,557,383.00)	428,470.00	2,985,853.00	الأرباح المدورة
(2,636,971.00)	**32,092,904.00**	**34,729,875.00**	**مجموع حقوق الملكية ـ مساهمي الشركة**
(2,636,971.00)	**32,116,055.00**	**34,753,026.00**	**مجموع حقوق حملة الوثائق وحقوق الملكية**
(4,307,432.00)	**59,622,914.00**	**63,930,346.00**	**مجموع المطلوبات وحقوق حملة الوثائق وحقوق الملكية**

شركة الأولى للتأمين (سولدراتي) عمان الأردن			
قائمة الإيرادات والمصاريف المتممة لحملة الوثائق	**معدلة IFRS17-2022**	**2022 IFRS4**	DIFF
إيرادات التأمين	53,988,192.00	52,610,279.00	(1,377,913.00)
مصارف أعمال التأمين	(37,125,564.00)	(38,475,840.00)	(1,350,276.00)
نتائج عقود التأمين	**16,862,628.00**	**14,134,439.00**	(2,728,189.00)
عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	(23,417,905.00)	(23,905,868.00)	(487,963.00)
مستردات عقود إعادة التأمين	12,522,111.00	14,614,458.00	2,092,347.00
صافي المصاريف من عقود إعادة التأمين	**(10,895,794.00)**	**(9,291,410.00)**	1,604,384.00
نتائج أعمال التأمين	**5,966,834.00**	**4,843,029.00**	(1,123,805.00)
صافي مصروف التمويل من عقود التأمين	(382,674.00)	-	382,674.00
صافي إيرادات التمويل من عقود إعادة التأمين	65,703.00	-	(65,703.00)
صافي مصاريف التمويل من عقود التأمين	**(316,971.00)**	-	316,971.00
حصة حاملي الوثائق من إيراد الاستثمار	105,458.00	2,848,636.00	2,743,178.00
حصة أصحاب حقوق الملكية من إدارة عمليات التأمين التكافلي	(5,677,803.00)	(7,307,545.00)	(1,629,742.00)
اهتلاكات	(67,804.00)	(67,804.00)	-
مصاريف إدارية وعمومية	(118,840.00)	(318,842.00)	(200,002.00)
لحملة الوثائق قبل الضريبة (العجز)	**(109,126.00)**	(2,526.00)	106,600.00
فائض ضريبة الدخل للسنة	118,117.00	11,517.00	(106,600.00)
الفائض لحملة الوثائق من بعد عمليات التأمين التكافلي	**8,991.00**	8,991.00	-

مجموعة الخليج للتأمين الأردن			
قائمة المركز المالي 2022	**2022**	**2022 IFRS17**	**Diff**
الموجودات			
الاستثمارات			
ودائع لدى البنوك	66,922,562.00	66,922,562.00	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	5,560,183.00	5,560,183.00	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الأرباح والخسائر		-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	11,580,213.00	11,580,213.00	-
استثمارات عقارية	170,464.00	170,464.00	-
قروض حملة وثائق الحياة	11,757.00	-	11,757.00
مجموع الاستثمارات	**84,245,179.00**	**84,634,809.00**	**(389,630.00)**
النقد ومافي حكمه	802,963.00	802,963.00	-
موجودات عقود إعادة التأمين	-	7,991,916.00	(7,991,916.00)
شيكات برسم التحصيل	4,478,825.00	-	4,478,825.00
مدينون	26,776,134.00	-	26,776,134.00
ذمم معيدي التأمين المدينة	1,651,798.00	-	1,651,798.00
موجودات ضريبية مؤجلة	3,538,580.00	4,136,940.00	(598,360.00)
ممتلكات ومعدات	7,258,450.00	7,258,450.00	-
موجودات غير ملموسة	5,732,264.00	5,732,264.00	-
حق استخدام الأصول	401,387.00	401,387.00	-
موجودات أخرى	2,207,089.00	3,790,696.00	(1,583,607.00)
المجموع	**137,092,669.00**	**30,114,616.00**	**106,978,053.00**
موجودات العمليات المتوقفة	773,434.00	773,434.00	-
مجموع الموجودات	**137,866,103.00**	**115,121,472.00**	**22,744,631.00**
المطلوبات وحقوق الملكية وحقوق حملة الوثائق			
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات عقود التأمين			
مخصص الأقساط غير المكتسبة			

19,625,950.00	-	19,625,950.00	
1,307,000.00	-	1,307,000.00	مخصص العجز في الأقساط
30,721,329.00	-	30,721,329.00	مخصص الادعاءات
534,910.00	-	534,910.00	المخصص الحسابيي
(63,564,886.00)	63,564,886.00	-	مطلوبات عقود التأمين
(11,375,697.00)	**63,564,886.00**	**52,189,189.00**	**مجموع مطلوبات عقود التأمين**
7,115,332.00	-	7,115,332.00	دائنون
-	1,789,318.00	1,789,318.00	مصاريف مستحقة
(758,756.00)	758,756.00	-	مطلوبات عقود إعادة التأمين
22,744,232.00	-	22,744,232.00	ذمم معيدي التأمين الدائنة
-	394,287.00	394,287.00	التزادات عقود الإيجار
-	2,225,993.00	2,225,993.00	مخصصات مختلفة
-	-	-	بنك دائن
-	216,755.00	216,755.00	مخصص ضريبة الدخل
29,356.00	969,845.00	999,201.00	مطلوبات أخرى
81,319,353.00	**6,354,954.00**	**87,674,307.00**	
-	266,558.00	266,558.00	التزامات مرتبطة بموجودات العمليات المتوقفة
17,754,467.00	**70,186,398.00**	**87,940,865.00**	**مجموع المطلوبات**
-			**حقوق الملكية**
-	26,000,000.00	26,000,000.00	رأس المال المصرح به والمدفوع
-	6,500,000.00	6,500,000.00	احتياطي إجباري
-	-	-	احتياطي خاص
-	(1,684,308.00)	(1,684,308.00)	احتياطي القيمة العادلة
4,990,164.00	12,619,382.00	17,609,546.00	الأرباح المدورة
4,990,164.00	43,435,074.00	**48,425,238.00**	**مجموع حقوق الملكية**
			قرض مساند

-	1,500,000.00	1,500,000.00	
4,990,164.00	**44,935,074.00**	**49,925,238.00**	
22,744,631.00	**115,121,472.00**	**137,866,103.00**	**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**

مجموعة الخليج للتأمين الأردن			
Diff	2022 IFRS4	**2022 معدلة**	**قائمة الدخل الموحدة 2023**
			الأنشطة المستمرة
			الإيرادات
3,460,408.00	97,864,225.00	101,324,633.00	إيرادات التأمين
(549,200.00)	(83,049,218.00)	(83,598,418.00)	مصارف أعمال التأمين
2,911,208.00	**14,815,007.00**	**17,726,215.00**	**نتائج عقود التأمين**
(4,471,127.00)	(35,994,873.00)	(40,466,000.00)	**نتائج عقود إعادة التأمين**
(343,446.00)	29,148,542.00	28,805,096.00	مستردات عقود إعادة التأمين
(4,814,573.00)	**(6,846,331.00)**	**(11,660,904.00)**	**نتائج أعمال عقود إعادة التأمين**
(1,903,365.00)	**7,968,676.00**	**6,065,311.00**	**صافي نتائج أعمال عقود التأمين وعقود إعادة التأمين**
446,210.00	0	446,210.00	مصروف / إيرادات التمويل عقود التأمين
(8,377.00)	0	(8,377.00)	مصروف / إيرادات التمويل عقود إعادة التأمين
(1,465,532.00)	**7,968,676.00**	**6,503,144.00**	**صافي نتائج أعمال عقود التأمين وعقود إعادة التأمين**
-	3,375,387.00	3,375,387.00	فوائد دائنة
-	431,768.00	431,768.00	خسائر / أرباح الموجودات المالية والاستثمارات
-	2,007.00	2,007.00	إيرادات اخرى
(1,465,532.00)	**11,777,838.00**	**10,312,306.00**	**مجموع الإيرادات**
(1,246,986.00)	2,970,540.00	1,723,554.00	مصاريف إدارية وعمومية غير موزعة
(556,837.00)	631,333.00	74,496.00	استهلاكات وإطفاءات غير موزعة
-	-	-	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	62,084.00	62,084.00	خسائر / أرباح بيع ممتلكات ومعدات
	191,381.00		مخصص)المسترد من(الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمدينون ومخصص ذمم مشكوك في تحصيلها لذمم معيدي التأمين المدينة

مصاريف أخرى		35,000.00	
أجمالي المصروفات	**1,860,134.00**	**3,890,338.00**	(2,030,204.00)
ربح السنة من الأنشطة المستمرة قبل ضريبة الدخل	**8,452,172.00**	**7,887,500.00**	564,672.00
ينزل مصروف ضريبة الدخل	(556,712.00)	(517,003.00)	(39,709.00)
ربح السنة من الأنشطة المستمرة	**7,895,460.00**	**7,370,497.00**	524,963.00
الأنشطة غير المستمرة			-
خسارة السنة بعد الضريبة من الأنشطة غير المستمرة	(66,864.00)	(66,864.00)	-
ربح السنة	**7,828,596.00**	**7,303,633.00**	524,963.00
		7,303,633.00	

abstract

This study aimed to investigate the feasibility of Syrian insurance companies implementing International Financial Reporting Standard 17 (IFRS 17) and its anticipated impact on financial solvency. To achieve this objective, a comparative analytical study was conducted between the financial statements of insurance companies before and after the implementation of IFRS 17, relying on published data from two Jordanian insurance companies during the period 2022-2023. Additionally, personal interviews were conducted with senior management and relevant departments at the United Insurance Company of Syria. A matrix of direct and written questions was developed for specialists to assess the company's ability to meet the requirements of IFRS 17 and its readiness to adopt the standard. To generalize this to the Syrian insurance sector, a questionnaire was designed to collect data from the Syrian insurance market and distributed electronically to insurance experts. Thirty-two (32) valid questionnaires were distributed and analyzed, and the hypotheses were tested using appropriate statistical software.

The study concluded that there is a statistically significant relationship between the application of International Accounting Standard No. (IFRS17) and the financial solvency indicators in the insurance companies sampled in the study, and that there are organizational, supervisory, accounting, technical, and human resource qualification difficulties and challenges that hinder the application and adoption of the IFRS17 standard.

Keywords: Financial solvency, insurance contracts standard.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Damascus University

Faculty of Economics – Department of Finance and Banking

Master of Financial Markets

The extent of the possibility of applying the IFRS 17 insurance contracts standard in insurance companies listed in the Syrian market and its impact on financial solvency

A thesis submitted for a master's degree in financial markets

Prepared by the researcher

Ruba Badea Ahmed

Supervisor

Dr. Ammar Nasser Agha

Co-supervisor

Dr. Nidal Al-Arabeed

2024-2025 AD